الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد كمي

من طرف :

جواني حسينة

عنوان الأطروحة:

أثر التحويلات الاجتماعية في الجزائر على متغيرات مربع كالدور السحري

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2020)

أطروحة مناقشة بتاريخ 2024/06/03 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	السعدي رجال	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
02	سليم العمراوي	أستاذ محاضر -أ-	أم البواقي	مشرفا
03	وفاء تنقوت	أستاذ محاضر -أ-	أم البواقي	ممتحنا
04	سمير شيبان	أستاذ محاضر -أ-	خنشلة	ممتحنا
05	حسين كشيتي	أستاذ محاضر -أ-	قالمة	ممتحنا
06	لخميسي الواعر	أستاذ محاضر -أ-	المركز الجامعي ميلة	ممتحنا

2024/2023

كن في الدنيا كعابر سبيل، وأترك ورائك كل
أثر جميل فما نحن في الدنيا إلا ضيوف، وما
على الضيف إلا الرحيل، الدنيا دار فناء،
والآخرة دار بقاء، الدنيا دار ممر، والآخرة
دار مقر، فخذوا من ممركم لمقركم.

الإهداء

الحمد لله الذي ساعدني على انجاز هذا العمل و أنار لي

دربي ووفقني في مهمتي

أقدم هذا الجهد المتواضع عربونا لولاء والدي مد الله

بعمرهما.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى أصدقائي وصديقاتي

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

حسينة

شكـــر وتقديـــر

""الحمد لله الذي أنار لنا دربه العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل""

أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور سليم العمراوي على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى توجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وحرصه الدائم في إنجاز هذا العمل في أحسن الظروف كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين ساعدوني في إتمام هذا البحث:

سعيدة دالي، إبراهيم عدلي.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء

الشكر

فهرس المحتويات II–V

فهرس الجداول VII

فهرس الاشكال VIII

فهرس الملاحق XI

المقدمة أ–س

الفصل الأول: الأطر النظرية لسياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية **02**

تمهيد **03**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لسياسة الانفاق العام 03

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية كسياسة اقتصادية ومالية للدولة 10

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام ومحدداته 14

المطلب الثالث: الأسباب الظاهرية والحقيقة لتزايد حجم الانفاق العام 17

المبحث الثاني: الإنفاق العام الاجتماعي والدعم الحكومي 18

المطلب الأول: الإنفاق العام الاجتماعي 20

المطلب الثاني: الإطار العام للدعم الحكومي 28

المطلب الثالث: أهداف ومصادر الدعم الحكومي **34**

المبحث الثالث: الإطار النظري للتحويلات الاجتماعية 34

المطلب الأول: دولة الرعاية الاجتماعية 40

المطلب الثاني: واقع التحويلات الاجتماعية 43

المطلب الثالث: أثار التحويلات الاجتماعية 47

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات مربع كالدور السحري 49

49 تمهيد

50 المبحث الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي

50 المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار الاقتصادي

55 المطلب الثاني: السياسات المحققة للاستقرار الاقتصادي

62 المطلب الثالث: الإطار النظري لمربع كالدور السحري

67 **المبحث الثاني: المؤشرات الرئيسية لمربع كالدور السحري**

67 المطلب الأول: النمو الاقتصادي

73 المطلب الثاني: الاطار النظري لظاهرة البطالة

78 المطلب الثالث: عموميات حول التضخم

83 المطلب الرابع: ماهية ميزان المدفوعات

85 **المبحث الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على المتغيرات الرئيسية لمربع كالدور السحري**

86 المطلب الأول: أثار الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)

89 المطلب الثاني: آثار سياسة الانفاق العام على البطالة والتضخم

96 المطلب الثالث: أثار الانفاق العام على ميزان المدفوعات

99 **خلاصة الفصل**

101 الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

101 **تمهيد**

102 **المبحث الأول: تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر للفترة (1990-2020)**

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 102
المطلب الثاني: مكونات سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية في الجزائر 107
المطلب الثالث: آليات تطبيق سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر 114
المبحث الثاني: تقييم مساهمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية 117
المطلب الأول: تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر 117
المطلب الثاني: هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) 121
المطلب الثالث: تقييم المقاربة الاقتصادية لسياسة التحويلات الاجتماعية 126
المبحث الثالث: تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) 134
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015) 134
المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 139
المطلب الثالث: اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري وفق مربع كالدور 147
خلاصة الفصل 153
الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر 156
تمهيد 156
المبحث الأول: تحليل العلاقة بين سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور باستخدام طريقة ACP 157
المطلب الأول: الاطار النظري لطريقة تحليل المركبات الأساسية 157
المطلب الثاني: اختبار فعالية طريقةACP 160
المطلب الثالث: تفسير النتائج المتحصل عليها باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية 165
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للمتغيرات وتقدير النموذج 171
المطلب الأول: الشكل العام لنموذج الدراسة وخصائصه الإحصائية 171

فهرس المحتويات.....

المطلب الثاني: تطبيق الاختبارات القبلية للنموذج	175
المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR(2)	179
المبحث الثالث: تقييم نماذج VAR المقدرة وتحليل دوال الاستجابة	**186**
المطلب الأول: تقييم النموذج المقدر	186
المطلب الثاني: تحليل دوال نبضات الاستجابة الهيكلية	191
المطلب الثالث: إصلاح سياسة التحويلات الاجتماعية	196
خلاصة الفصل	201
الخاتمة	**204**
قائمة المراجع	**211**
الملاحق	**227**

فهرس الجداول، الاشكال والملاحق

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	أشكال الدعم	26
1-2	قائمة برامج التحويلات الاجتماعية	42
3-1	أشكال الدعم في الجزائر	107
3-2	تطور أسعار الوقود	120
3-3	مضمون برامج دعم الإنعاش	136
3-4	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	137
3-5	مضمون البرنامج الخماسي الثاني	138
4-1	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	161
4-2	مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة	162
4-3	نتائج اختبار KMO	164
4-4	نتائج اختبار Bartlett	165
4-5	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	174
4-6	نتائج اختبار PP للسلاسل الزمنية محل الدراسة	176
4-7	نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية محل الدراسة	177
4-8	تحديد فترة الابطاء	179
4-9	نتائج تقدير نموذج VAR(2)	181
4-10	اختبار LM	183
4-11	نتائج اختبار Jarque-Bera	183
4-12	نتائج اختبار Granger للسببية	184

فهرس الأشكال.....

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية من منظور نوعي	05
1-2	الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد حجم النفقات العامة	15
1-3	مفهوم الانفاق الاجتماعي العام	18
1-4	وظائف دولة الرعاية الاجتماعية	37
1-5	أثر التحويلات العينية على زيادة الإنتاج القومي	45
2-1	استراتيجية السياسة النقدية	58
2-2	رسم توضيحي لمربع كالدور السحري	65
2-3	تأثير الانفاق العام على الإنتاج القومي	86
2-4	الأثر غير المباشر للإنفاق العام من خلال عاملي المضاعف والمعجل	88
2-5	سياسة النمو عن طريق الطلب	91
2-6	أثر الانفاق العام على معدل البطالة	92
2-7	سياسة الانفاق العام الانكماشية لكبح الضغوط التضخمية	95
2-8	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	95
3-1	تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	103
3-2	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	104
3-3	تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	105
3-4	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	106
3-5	هيكل الدعم الضمني	110
3-6	مكانة التحويلات الاجتماعية ضمن النفقات العامة للجزائر	111
3-7	مكونات التحويلات الاجتماعية	112
3-8	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	118
3-9	تطور بنود التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990_2020)	122
3-10	يمثل بنود التحويلات الخاصة بدعم العائلات	123

فهرس الأشكال.....

3-11	تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة الانفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2020)	**127**
3-12	تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة إجمالي الناتج الوطني في الجزائر للفترة (1990-2020)	**127**
3-13	تطور رصيد الميزانية وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)	**129**
3-14	تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)	
3-15	تطور معدلات البطالة وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)	**132**
3-16	تطور رصيد ميزان المدفوعات وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)	**133**
3-17	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	**140**
3-18	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	**142**
3-19	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	**144**
3-20	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	**146**
3-21	تطبيق متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال (1990-1999)	**148**
3-22	تطبيق متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال (2000-2010)	**149**
3-23	تطبيق متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال (2011-2020)	**150**
3-24	القيم المتوسطية لتطور متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	**151**
4-1	القيم الذاتية ونسب الجمود	**166**
4-2	دائرة الارتباط	**167**
4-3	إحداثيات الأفراد على المحاور	**168**
4-4	التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات	**170**
4-5	الشكل العام لمتغيرات الدراسة القياسية	**172**

فهرس الأشكال.....

4-6	نتائج اختبار استقراريه النموذج	**182**
4-7	نتائج دوال نبضات الاستجابة الدفعية الهيكلية	**192**
4-8	نتائج تحليل مكونات التباين وفق نموذج SVAR	**195**

الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	تطور هيكل الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	
2	تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	
3	تطور التحويلات الاجتماعية لدعم العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	
4	نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الانفاق العام وإجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-2020):	
5	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	
6	مؤشر الأسعار الاستهلاكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	
7	تطور متغيرات مربع كالدور في الجزائر (1990-2020)	
8	نتائج اختبار pp و ADF	
9	نتائج تحديد التأخير الزمني الأمثل	
10	نتائج تقدير نموذج var(2)	
11	نتائج اختبار السببية	
12	نتائج مصفوفة انتقال لنموذج SVAR	
13	نتائج دوال نبضات الاستجابة الدفعية الهيكلية	

المقدمة

مقدمة.....

تمهيد

يعتبر الوصول إلى التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من بين أهم التحديات الاقتصادية المطروحة في الساحة العالمية، التي تسعى جل الدول النامية والمتقدمة إلى تحقيقها عبر الاستغلال الكامل للإمكانيات المتوفرة ويتجلى ذلك في التوازن الاقتصادي الذي يترجم توازن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة، حيث أن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبهذا البعد يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي والذي يطلق عليه اصطلاحا المربع السحري لكالدور.

تعد السياسة المالية عنصر أساسيا في دراسة المالية العامة والسياسة الاقتصادية للدولة التي تستخدم في توجيه النشاط الاقتصادي، نتيجة لتوسع دور الدولة خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، أين برز دور النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية، حيث تستخدمه الدولة كأداة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات التي تؤثر في مستويات الطلب الكلي، وأهداف اجتماعية لرفع مستوى رفاه المواطنين.

تعتبر التحويلات الاجتماعية كجزء من النفقات العامة سياسة اقتصادية مفضلة تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية، فلكل إنفاق هدف معين من الضروري القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك، فالسياسات الاقتصادية تسعى إلى توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع، وسياسة الانفاق بجميع مكوناتها تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بتحريك عجلة الاستثمار لتعزيز التنافسية والإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل على الفئات ذات القدرة الشرائية المنخفضة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تنفيذ مشاريعها التنموية باتباعها سياسة إنفاقية توسعية كان للانفاق الاجتماعي نصيب مهم فيها بسبب التغير الهيكلي للاقتصاد وزيادة الضغط على طلب الخدمات الاجتماعية،

فقد اعتمدت سياسة التحويلات الاجتماعية بكافة أنواعها لتقليل من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل والثروة لتحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود والقضاء على الفقر والطبقية، إلا أن هذا التوجه الاجتماعي للدولة كان على حساب التوازنات المالية للخزينة العمومية، والتي تمثل الجباية البترولية النسبة الأكبر من إيراداتها التي تمول بها معظم نفقاتها المسطرة.

الإشكالية:

مما سبق تتبادر إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول مساهمة التحويلات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، والتي تقود إلى معرفة تأثر متغيرات مربع كالدور بسياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب دراسة قياسية للتمكن من الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثر متغيرات مربع كالدور السحري بسياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟**

وبهدف معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل العلاقة بين التحويلات الاجتماعية والانفاق العام للدولة؟
2- ما مدى تأثير التحويلات الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر؟
3- ما مدى مساهمة التحويلات الاجتماعية في خفض معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر؟
4- ما أثر التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟
5- ماهو اتجاه العلاقة السببية بين مخصصات التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

6- ما مدى تأثير الصدمات في التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في المدى القصير والبعيد؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- تعد التحويلات الاجتماعية كجزء من النفقات العامة للدولة مخصصة للفئات المحرومة والطبقات الهشة من المجتمع في إطار الحماية الاجتماعية؛

2- تسعى الحكومة الجزائرية بتطبيقها سياسة التحويلات الاجتماعية لتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي؛

3- تساهم التحويلات الاجتماعية في الكبح من حدة التضخم بزيادة الطلب المحلي، لكنها ترفع من معدل البطالة لانخفاض الحافز في طلب العمل؛

4- نتيجة الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد مخصصات التحويلات الاجتماعية خلق ذلك أثرا سلبيا على رصيد ميزان المدفوعات؛

5- توجد علاقات سببية بين مخصصات التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر؛

6- الصدمات الحاصلة والمحتملة في التحويلات الاجتماعية سينتج عنها آثار على متغيرات مربع كالدور في المدى القيصر والبعيد.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة حيوية والذي يكمن في سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر، وإبراز أثرها على متغيرات مربع كالدور السحري، حيث أضحى الاهتمام بالتحويلات الاجتماعية من الأولويات التي تسعى الحكومة الحفاظ عليها كونها تساهم بشكل كبير في إعادة توزيع الدخل وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.

وما يزيد من أهمية الدراسة هو محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بموضوع الدعم الحكومي عامة والتحويلات الاجتماعية خاصة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر على متغيرات مربع كالدور السحري من خلال:

- ❖ الإحاطة بالجوانب النظرية لكل من مخصصات التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور،
- ❖ إبراز أثر التحويلات الاجتماعية كجزء من الانفاق العام على متغيرات مربع كالدور السحري؛
- ❖ توضيح تطور سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، بالتطرق الى تحليل مكونات هذه السياسة؛
- ❖ تقييم الأداء الاقتصادي الجزائري من خلال تطبيق مربع كالدور؛
- ❖ تقييم مدى نجاعة سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- ❖ بناء نموذج قياسي لتحديد أثر سياسة التحويلات الاجتماعية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور المتمثلة في كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة ورصيد ميزان المدفوعات.

المنهج وأدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة والالمام بكل جوانبها، واختبار صلاحية الفرضيات المذكورة سابقا فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لعرض الجوانب النظرية للدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية وتحليل واقع التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الاستعانة بالأساليب الإحصائية والقياس الاقتصادي لتحديد أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

كما تم استخدام الدراسات والأبحاث بمختلف مصادرها، والاعتماد على الاحصائيات المنشورة بمراكز بحث محلية ودولية (بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، وتوضيفها في تقدير نماذج قياسية تدرس الأثر بين متغيرات الدراسة للوصول إلى نتائج محددة.

حدود البحث:

❖ **الحدود المكانية:** ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري على أمل أن تساهم في إثراء المكتبة الاقتصادية.

❖ **الحدود الزمانية:** تشمل الدراسة الفترة الممتدة بين (1990-2020)، فهي تتضمن عدة مراحل لتطور الاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب هي:

❖ **أسباب ذاتية:** تتمثل هذه الأسباب في ميولنا البحثي والذي يعتمد على المقاربة الاقتصادية الكلية، وكذا تماشيا مع تخصصنا الأكاديمي في ذلك.

❖ **أسباب موضوعية:** وهي الأسباب المتعلقة بموضوع الدراسة، كقلة الدراسات القياسية التي تناولت الموضوع، واعتباره من مواضيع الساعة لاسيما أمام الاهتمام المتزايد بسياسات الدعم وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.

الدراسات السابقة:

أهم هذه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحويلات الاجتماعية نجد:

- دراسة لـ "**محمد الأمين الأفندي**" (1998) بعنوان "**الانفاق الاجتماعي والتنمية البشرية في الجمهورية اليمنية**"، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات الانفاق العام الاجتماعي على القطاعات

الاجتماعية الأساسية في الجمهورية اليمنية، حيث ركز على تحليل المسار الاتجاهي للانفاق العام على قطاع الصحة وقطاع التعليم، مبررا مدى التقدم المحرز بإتجاه تحقيق معدل تنمية بشرية مرتفعة وكذا مدى التباطئ والاخفاق في ذلك، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ تخصيص موارد أقل للانفاق الاجتماعي مقارنة بإجمالي الانفاق العام؛

✓ انخفاض كفاءة الانفاق الاجتماعي وتدهور قيمته الحقيقية، ضف لذلك تدني حجم الاستثمار الاجتماعي، رغم أن حصصه باليمن أعلى نسبيا عند مقارنتها بمعدلات الدول النامية.

✓ حققت اليمن مؤشر معامل الأفضلية أعلى من المعدل المرغوب فيه عالميا، إلا أنه معامل غير قابل للاستمرار، إذ أنه يميل للانخفاض بانخفاض معدل الانفاق العام ومخصصات الانفاق الاجتماعي، ورغم هذا وخلال مسار هذا المؤشر إلا أن معامل التنمية البشرية شهد نموا بطيئا وضعيفا، كل هذا بسبب سوء ترتيب أولويات الانفاق.

– دراسة لـ "**حيدر نعمة بخيت**" (2014) بعنوان "**التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق**"، هدف الباحث من خلالها إلى محاولة إيجاد بناء متكامل حول النفقات الاجتماعية وحسن إدارتها لتسهم في الوصول إلى تحقيق عدالة في إعادة توزيع الدخل مما يرفع العبء عن كاهل شرائح الدخل المحدود، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ ضعف كبير لدور التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل بسبب عدم الاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي وتقرير تحليل الفقر في تحديد استهداف سياسات وبرامج التحويلات (التي لا تميز بين الآمنين غذائيا من غيرهم) حيث استفاد كل أفراد المجتمع حتى الطبقات الغير معنية من برامج التحويلات، مما أضعف دورها في إعادة توزيع الدخل.

– دراسة لـ "**كمال قويدري**" (2015) بعنوان "**دور التحويلات الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر**"، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أهم آليات السياسة الاجتماعية وكيف يمكن أن تساهم في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر وهذا من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المسعى، حيث وصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ برامج التحويلات النقدية المشروطة وسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر لما تتضمنه هذه الأخيرة من آليات المرافقة والمتابعة والاستهداف للمورد الذي يحول للأسر التي تستحقه.

✓رغم نجاح الجزائر في التخفيف من حدة الفقر باستخدام التحويلات الاجتماعية إلا أن الوضع يبقى مؤقتا وغير مستدام بسبب الاعتماد المفرط والدائم على مصدر واحد من الإيرادات (إيرادات المحروقات) وهو مصدر غير دائم، إذ ستفقد سياسة التحويلات فعاليتها بمجرد انخفاض أسعار المحروقات.

– دراسة لـ "**علي سيد إسماعيل**" (2016) بعنوان " **الاثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي** "، هدفت الدراسة إلى تحليل الاثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبحث البدائل الممكنة لسياسة الدعم، وقد توصلت هذه الأخيرة إلىمجموعة من النتائج أهمها:

✓مفارقة في الاثار التضخمية في حالة تطبيق الدعم أو الغائه، حيث وجد الباحث نفسه أمام مفارقة كبيرة، فالدعم يؤدي للتضخم وإلغاؤه يؤدي أيضا للتضخم، فبالرغم من أنه يقلل من عجز الموازنة العامة إلا أنه سينطوي على قوى تضخمية تنعكس في أسواق السلع التي سيلغى الدعم عنها، خصوصا إن لم ينخفض الانفاق العام.

✓وجد الباحث أن من أهم إيجابيات إلغاء الدعم الحد من عجز الموازنة العامة والديون الخارجية والأزمات المالية، والقضاء على التشوهات في آليات السوق، والحد من إهدار المال العام لغير الطبقات الاجتماعية المستحقة لها، مما يعني القضاء على الفجوة بين شرائح المستهلكين.

✓من الاثار السلبية زيادة الطبقية، كون الدعم يمكن أن تحصل عليه طبقات غير مستحقة له، كذلك يؤدي لآثار تضخمية في الأسعار مما يعني معاناة أكثر للفقراء.

– دراسة لـ "**محمد أحمد الحاوري**" (2016) بعنوان "**أثر الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن –تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام منهج التكامل المشترك**"، كان الهدف منها تحليل وقياس تأثير مكونات الانفاق الاجتماعي العام على النمو الاقتصادي باليمن، وفي الأخير وصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓تدني كفاءة الانفاق الاجتماعي وضعف العلاقة بين زيادة الانفاق الاجتماعي وتحسين الخدمات الاجتماعية، بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية غير الكفؤة قد ساهمت في إحداث تشوهات هيكلية في بنية المجتمع، وهو ما أكدته الدراسة القياسية التي أوضحت وجود العلاقة الطويلة والمعنوية بين الناتج المحلي ومتغيرات الانفاق الاجتماعي، إلا أن إشارتها واتجاهها لا يتوافق مع منطلق النظرية الاقتصادية.

✓ كما أظهرت النتائج أن الانفاق على التعليم والصحة يسهمان في تكوين رأس المال البشري، ويرفعان من إنتاجية الموارد البشرية في المدى الطويل فقط، ولكن في الأجل القصير لا يبدو هذا الأثر كبيرا، وهذا بسبب ضعف جودة مخرجات التعليم وعدم توافقها مع متطلبات التنمية واحتياجات السوق، بالإضافة لضعف ومحدودية الانفاق على التعليم.

– دراسة لـ "**حنصال أبو بكر**" و"**بن أحمد سعدية**" **(2018)** بعنوان " **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**"، هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي اقتضى العمل بها، حيث توصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

✓ تسبب سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، فهي تمثل أكثر من ربع الميزانية العامة وحوالي 10% من الناتج المحلي الخام؛

✓ تعتمد الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة الدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، مما ينجم عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعمة؛

✓ تتسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

– دراسة لـ "**سي محمد كمال**" و"**بن حبيب عبد الرزاق**" (2019) بعنوان " **تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو في الجزائر**"، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقدير أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا وباستخدام الدالة النيوكلاسيكية خلال الفترة الممتدة من 1994إلى 2016 باستخدام بيانات سنوية لنسبة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية وذلك بتطبيق نموذج العزوم المعممة GMM، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية التحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 1600 مليار دج في السنوات الأخيرة، حيث تكمن هذه الأهمية في حماية الطبقات الهشة وإعادة توزيع الدخل والتحسين في النمو الاقتصادي، كون أن الزيادة في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

– دراسة لـ "**بوزيدي سعيدة**" (2020) بعنوان "**أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر**"، هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع إصلاحات سياسة الدعم في الجزائر، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية

وحماية الطبقة الهشة من المجتمع، ومحاولة ربطها بالإنفاق العمومي في ضوء تراجع أسعار النفط وأثرها على التنمية الاقتصادية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

✓ إبراز أولوية السياسة الاجتماعية باعتبارها أداة فعالة تعتمد عليها الجزائر لتنظيم الهياكل الاجتماعية وتلبية رغبات المواطن في مختلف المجالات؛

✓ الدعم المعمم غير قادر ضمانه بنفس النهج ويصعب تحقيقه بموازنة الدولة، وبالتالي يعيق السير الجيد للاقتصاد.

–دراسة لـ "**سي محمد كمال**" و"**بن هدي إكرام**" (2021) بعنوان "**تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسة الدعم الحكومي على العجز الموازي والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة الجزائرية تتميز بالضبابية والضياع؛ حيث كانت الحكومة الجزائرية غير موفقة في تطبيق سياسة الدعم الحكومي، نتيجة البرامج العشوائية للسلع المدعمة، وغياب العقلانية في تسيير النفقات العمومية، كما أن الدعم الحكومي يضعف ميزانية الدولة كون أن مصدره الإيرادات العمومية التي مصدرها في الأساس مدخلات النفط.

– دراسة لـ "**سعيدة خواثر**" (2021) بعنوان "**أثر الانفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**"، هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة أثر الانفاق العام الاجتماعي (الانفاق على الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية) على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (البطالة، التضخم والنمو الاقتصادي)، وقد وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ للإنفاق العام الاجتماعي أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إذ يعتبر قناة مباشرة للتأثير على قيمة الدخول الحقيقية، وإعادة توزيع الدخل ما يحسن من عيش الفئات المهمشة في المجتمع ويدعم الطلب الفعال؛

✓ يؤثر الانفاق العام الاجتماعي على النتاج المحلي الاجتماعي بشكل متضارب حسب كل قطاع، فالأثر إيجابي لكل من دعم قطاع الصحة السكن التعليم، ولكنه سلبي لكل من دعم العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الأجل الطويل؛

✓ يؤثر الانفاق العام الاجتماعي على مؤشر البطالة تأثيرا إيجابيا لكل من دعم الصحة السكن ولكنه سلبي لباقي القطاعات في الأجل الطويل؛

✓ تؤثر التحويلات أثرا إيجابيا على التضخم في الجزائر بينما ليس هناك أثر للدعم على باقي القطاعات على التضخم في الأجل الطويل.

- دراسة لـ " **Naren Prasad**" (2008) بعنوان " **Policies for redistribution the use of taxes and social transfers** "، كان هدف الدراسة بحث مدى تأثير التغيرات الأخيرة في أنظمة الضرائب والانفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية على عدم المساواة، أي دراسة الاتجاهات المؤثرة في تحديد مستويات التحويلات الاجتماعية والضرائب وارتباطها بمستويات التوزيع في الدخل وكيفية تأثيرها عليه، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية لم تتمكن من عكس الاتجاه المتزايد لاتساع فجوة التفاوت في توزيع الدخل، وهذا بسبب أن الضرائب أصبحت أقل تصاعدية، ومنه أقل احتمالا لعلاج التفاوت في توزيع الدخل، ضف لذلك انخفاض التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن الميزانية المخصصة للتحويلات أقل من أن تحدث تغيير في عدم المساوات الاجتماعية.

- دراسة لـ "**Armando Barrientos**" و" **James Socott**" (2008) بعنوان " **Social transfers and growth –A review**"، هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى بحث التأثيرات التي من المتوقع أن تحدثها التحويلات الاجتماعية على النمو على المستوى الجزئي، أي بحث المسارات التي من خلالها تساهم التحويلات الاجتماعية في تعزيز النمو أو إعاقته، وقد خلص الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للتحويلات الاجتماعية دورا مهما على نمو دخل من يعيشون في الفقر إلى الحد الذي تسهل فيه الاستثمار في الأصول البشرية والإنتاجية شريطة أن تتميز نفقات التحويلات بالاستقرار والمعلوماتية، وتحويل هذه الأخيرة للاستثمار والتنمية البشرية مرهون بالتخلي عن الاستهلاك الحالي لتحسين مستوى واستقرار الاستهلاك المستقبلي وبذلك لا تكون للتحويلات آثارا تضخمية.

- دراسة لـ "**Kamel Belguebli**" و"**Ahmed Zakane**" (2020) بعنوان " **Evolution of poverty and inequalities in Algeria –importance of social transfers**" حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بحث أهمية وأثر السياسات الاجتماعية من خلال التحويلات الاجتماعية في القضاء على الفقر

والحد من عدم المساواة الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة بالجزائر، وقد خلص الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها أنه تم القضاء على الفقر المدقع وخفض الفقر العام بسبب ارتفاع العائدات الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، ضف لذلك اتباع الجزائر للسياسات والتدابير الرامية لتحسين الوضع الاجتماعي، ولكن الحصول على هذه النتائج المرضية يجب أن يقرن بمصدر دخل مستقر.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نشير إلى أن هذه الدراسة تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، حيث تضمنت هذه الأخيرة ربط للمشكلة البحثية بمتغيرات مربع كالدور السحري المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم، ومعدل ميزان المدفوعات وشمول عينة الدراسة لفترة حديثة وطويلة من أجل الوصول الى نتائج دقيقة، كما تم اعتماد نموذج قياسي والمتمثل في تقنية الانحدار الذاتي VAR حيث لم يتم تناول دراسة سابقا في قياس وتحليل أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور السحري.

صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء إعداد هذه الأطروحة تمثلت في عدم توفر البيانات الكافية والضرورية للجانبين التحليلي والتطبيقي، والتضارب الكبير في البيانات نتيجة لإختلافها من مصدر إلى آخر، الأمر الذي يتطلب جهدا ووقتا لاختيار أدق المعطيات وأكثرها مصداقية.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بكافة جوانب الموضوع (نظري، تحليلي، قياسي)، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وللحفاظ على التسلسل المنطقي في إدراج الأفكار قدر المستطاع، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الأطر النظرية لسياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية، من خلال إبراز الجانب النظري للانفاق العام كسياسة اقتصادية كلية، الانفاق العام والدعم الحكومي، ومفاهيم حول التحويلات الاجتماعية.

أما الفصل الثاني فاهتم بالأطر المفاهيمية لمتغيرات مربع كالدور، وذلك من خلال التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي ومؤشرات مربع كالدور المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة والتضخم،

ورصيد ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إبراز أثر التحويلات الاجتماعية كجزء من الانفاق العام على هذه المتغيرات.

بينما الفصل الثالث فخصص لتحليل سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وذلك بتحليل واقع الانفاق العام وهيكل التحويلات الاجتماعية وآليات تطبيقها في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل الأداء للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وأخيرا يتناول الفصل الرابع الدراسة القياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وذلك بالتطرق إلى تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP لتحليل العلاقة بين التحويلات الاجتماعية متغيرات مربع كالدور في الجزائر، واختبار وقياس هذا الأثر باستخدام نموذج VAR وتحليل دوال الاستجابة بمنهجية SVAR، بالإضافة إلى إبراز أهم التوجهات العامة التي يمكن من خلالها إصلاح سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر.

الفصل الأول:

الأطر النظرية لسياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية

الفصل الأول: الاطار النظري لسياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية

تمهيد

تعد السياسة المالية عنصرا جوهريا في دراسة المالية العامة والسياسة الاقتصادية الحكومية، حيث تُستخدم لتوجيه النشاط الاقتصادي. وقد تزايد دور الدولة في هذا المجال، لا سيما بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام 1929، حينها برز دور النفقات العامة كأحد أبرز أدوات السياسة المالية. فتستخدم الحكومات النفقات العامة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وضمان توازن الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى تجنب الأزمات التي قد تؤثر على مستويات الطلب الكلي.

وقد أكدت نظريات التنمية الاقتصادية على أهمية الانفاق العام والانفاق العام الاجتماعي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، فيعد الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية من أهم أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدول لتحسين قدراتهم البشرية وتنمية مهاراتهم عن طريق تقديم السلع والخدمات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وعدم المساواة، إلا أن نجاح هذه السياسات يتوقف على الإطار النظري والمفاهيمي الذي تستند إليه، إضافة إلى التصميم المؤسسي وآليات التنفيذ.

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام
- المبحث الثاني: الإنفاق العام الاجتماعي والدعم الحكومي
- المبحث الثالث: الاطار النظري للتحويلات الاجتماعية

الفصل الأول: الاطار النظري لسياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لسياسة الانفاق العام

تعتبر المالية العمومية من أهم محددات ميزانية الدولة، معتمدة في ذلك على السياسة المالية المنتهجة بغرض تحقيق أهدافها المتعددة كمبدأ الموازنة العامة بين تنظيم مواردها المتاحة وحسن تخصيص نفقاتها، ومنه كأداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

يتطلب تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد إتباع سياسة زيادة إيرادات الدولة عن طريق تنويع مصادر الجباية البترولية، العمل على محاربة التهرب والغش الضريبي، وترشيد النفقات بتوجيهها نحو المجالات التي ترفع من النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخول الضعيفة.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية كسياسة اقتصادية ومالية للدولة

السياسة الانفاقية هي إحدى السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدول لتحقيق أهداف معينة، وتتمثل هذه السياسة في زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والمشاريع العامة، وتعتبر هذه السياسة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وتتبع الدول هذه السياسة في بعض الأحيان لتحفيز الاستثمار وتحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتعتبر السياسة الانفاقية إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للدول.

أولا: ماهية السياسة الاقتصادية وأنواعها: يقصد بالسياسة الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق الأهداف، وهي تعتبر من بين المواضيع ذات النقاش الواسع في مفهومها وأنواعها وأدواتها بين مفكري الاقتصاد (العمراوي، 2018، صفحة 18).

1. **ماهية السياسة الاقتصادية:**

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: "جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام" (الأفندي، 2012، صفحة 509).

كما عرفت أنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية" (عايب، 2010، صفحة 73).

كما تم تعريفها على أنها: "تتمثل في مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تعتمدها السلطة الاقتصادية، وذلك من أجل أن تقوم بتحقيق جميع الأهداف المرغوبة، بحيث تمثل بهذا المعنى تدخلا واعيا وهادفا في الحياة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تستعين بالأدوات كل من السياسة المالية والنقدية" (الجيوسي، 2008، صفحة 34).

من التعاريف السابقة يستنتج أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتوجيه النشاط الاقتصادي في الدولة، وتشمل العديد من الجوانب مثل السياسة النقدية والسياسة الضريبية والسياسة الاستثمارية والسياسة المالية وغيرها، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

2. أنواع السياسة الاقتصادية: حيث يمكن التمييز بين نوعين من السياسة الاقتصادية المتمثلة في كل من السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية وفقا لما يلي (عايب، 2010، الصفحات 78-81):

1.2 السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف الى استرجاع التوازنات المالية وهي قصيرة المدى وأثارها كمية، وهناك العديد من السياسة الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف منها:

- **سياسة الاستقرار:** تستعمل السياسة المالية والسياسة النقدية لكبح النشاط الاقتصادي، ومنه مستوى الأسعار والأجور، أي المحافظة على التوازن العام وخفض التضخم (سياسة الضبط).
- **سياسة الإنعاش:** تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات (فكرة كينزية).

- **سياسة الانكماش:** تهدف الى تقليص من ارتفاع الأسعار باستعمال وسائل تقليدية مثل: الاقتطاع، تجميد الأجور...، وتؤدي الى تقليص النشاط الاقتصادي.
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** تتميز بالتناوب والتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش.

2.2 السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الهيكلية لتغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وتكييفه مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات، ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير آليات السوق، الخوصصة، سيادة القانون، المنافسة، التنمية ودعم البحوث ودعم التكوين. تعتبر هذه محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فأغلبها برمجت برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية وهي سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي.

3. هيكل السياسة الاقتصادية: تمثل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الكلية والتي تتكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الاقتصادي، وهي عبارة عن حزمة من السياسات الكلية لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي والمرتبط به والتابع منه (العمراوي، 2018، صفحة 19). ويمثل الشكل الموالي هيكل السياسات الاقتصادية.

الشكل رقم (1-1): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية من منظور نوعي

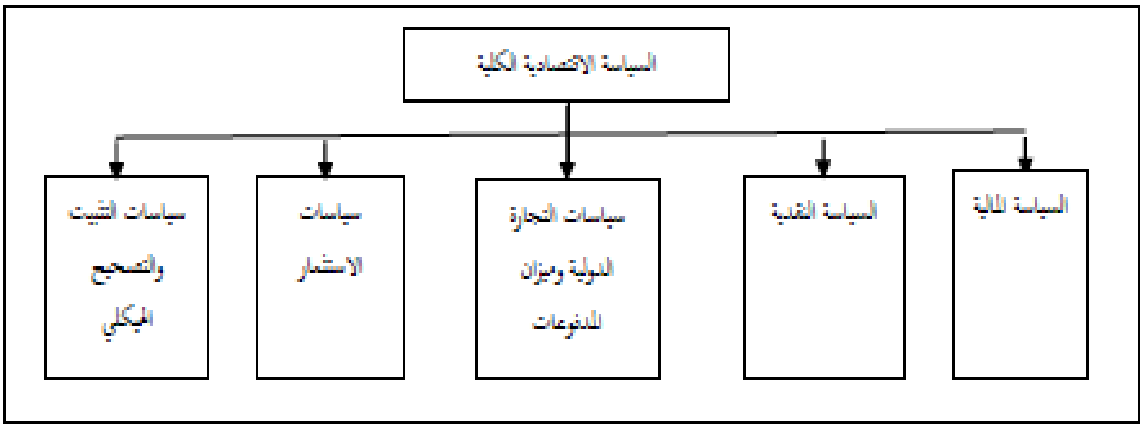

المصدر: (العمراوي، 2018، صفحة 19).

يتضح من الهيكل السابق أن السياسة الاقتصادية الكلية من المنظور النوعي هي عبارة عن مجموعة من السياسات والمتمثلة في السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسات التجارة الدولية وميزان المدفوعات، سياسة الاستثمار، إضافة الى سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، حيث تسعى هذه السياسات المترابطة فيما بينها

إلى التدخل لعلاج المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، ومن أبرز المشاكل التي تسعى كل الدول القومية إلى معالجتها والتخفيف منها في أغلب المجتمعات القومية، نذكر مايلي (العمراوي، 2018، صفحة 20):

- البطالة بكل أنواعها وآثارها وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار الأسعار؛
- انخفاض الصادرات وتفاقم مشكلة الديون الخارجية؛
- الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي ومتغيراته؛
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع معدلات النمو السكاني؛
- سوء تخصيص الموارد وانخفاض القيمة المضافة والإنتاجية، وسوء توزيع الدخل والثروة؛
- تفاقم عجز الموازنة وتزايد العجز التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.

ثانيا: مفهوم وأدوات السياسة المالية: تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، وهذا راجع إلى أهمية أدواتها المتعددة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتخلص من المشاكل التي تعرقل الاستقرار الاقتصادي.

1. مفهوم السياسة المالية:

لقد تعددت مفاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أخذ هذا المفهوم يتطور ويتوسع فقد تعددت تعاريف السياسة المالية، حيث عرفها الاقتصادي A.Smithies (1949) على أنها السياسة التي تسعى إلى تحسين الدخل القومي، الإنتاجية والعمالة، بالاعتماد على إيرادات هذه السياسة.

كما تم تعريفها أيضا على "أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع، وما ينتج عن هذا النشاط من نتائج بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا ونوعيا لحجم الإنفاق العام ومصادر الإيرادات العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية خاصة الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية" (حيدر ، 2001، صفحة 179).

حيث تتمثل السياسة المالية في استعمال النفقات العامة والضرائب لتحقيق أهداف الحكومة (Richard , lipsey, & peter, 1990, p. 225).

وفقا لما سبق فإن مجمل تعاريف السياسة المالية تعرفها على أنها أداة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث تستخدم أدواتها المالية المتمثلة في النفقات العامة والايرادات العامة للتأثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الدخل القومي.

2. أدوات السياسة المالية: تنقسم السياسة المالية الى نوعين من الأدوات هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تساهم الإيرادات العامة بشكل كبير في التأثير على الاقتصاد ككل، أما النفقات العامة فهي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، فإن أي توسع أو تقليص فيها ينعكس على باقي المتغيرات الاقتصادية وقد يولد آثار إيجابية أو سلبية.

1.2 الإيرادات العامة: "يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سيادية، التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية بهدف تمويل النشاط الانفاق العام" (الهيتي و الخشالي، 2006، صفحة 82).

من التعريف السابق يتضح لنا أن الدولة لتقوم بوظيفتها لابد من تمويل إنفاقها وذلك بالحصول على موارد مالية لازمة لتغطية هذه النفقات، كما تتعدد مصادر الإيرادات العامة وتحاول الحكومات توسيعها باستمرار لمواكبة المتطلبات الانفاقية المترتبة على الدولة ومؤسساتها المختلفة، ويمكن تقسيم هذه الإيرادات إلى الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

2.2 النفقات العامة: تم تعريف النفقة العامة حسب كتاب المالية العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة (خليفة و الجوارنة، 2010، صفحة 19).

3.2 الموازنة العامة: تعرف الموازنة بأنها "خطة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا ما تكون السنة" (ذنيبات، 2003، صفحة 226).

تضم الموازنة العامة برامج عمل الحكومة للفترة المقبلة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة في مراحل منتظمة وترفعها إلى البرلمان لإقرارها مرة في السنة، وتهدف الموازنة إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة توزيع الإيرادات وتحقيق الموارد المالية لعدد من الوظائف العامة (كلاخي، 2017، صفحة 75).

من التعريفين السابقين يمكن القول أن الموازنة العامة هي التقدير المعتمد من طرف السلطة التشريعية للإيرادات العامة والنفقات العامة خلال فترة قادمة، غالبا ما تكون سنة، من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى اليها المجتمع.

3. أهداف السياسة المالية: من خلال تطرقنا الى أدوات السياسة المالية نلاحظ أنه الفكر الاقتصادي اعطى أهمية كبيرة للدولة اتجاه النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيهه، حيث أصبح العجز والفائض في الميزانية العامة أحد الأدوات الأكثر استخداما من طرف جميع بلدان العالم، ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف السياسة من خلال ما يلي (الخيكاني و الموسوي، 2015، الصفحات 46-49):

1.3 تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يتضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، بمعنى تدخل الدولة في توزيع الموارد حسب الأولويات ما بين الاستخدامات العامة المختلفة، لتحقيق أقصى منفعة عامة وتجنب أي ضرر ممكن.

2.3 تحقيق الاستقرار في الأسعار: تهدف السياسة المالية الى الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي، وذلك لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة، فإن السلطة المالية تلجأ الى استخدام سياسة انكماشية تقوم من خلالها بخفض الانفاق الحكومي وخصوصا الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

3.3 تحقيق مستوى التشغيل الكامل: بعد حدوث أزمة الكساد العالمية أعطت الدول أهمية كبيرة لهدف تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث برز دور السياسة المالية في علاج مشكلة البطالة، من خلال تدخل الدولة بتطبيق سياسة مالية توسعية بالتوجه نحو الزيادة في الانفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب، أو كليهما من أجل رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يرفع من الطلب على العمالة مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي.

4.3 تحقيق النمو الاقتصادي: من أجل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد، يجب الاعتماد على سياسة مالية مثلى، تهدف إلى تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية، وذلك بتدخل الدولة للتوسيع في إمكانياتها الإنتاجية بحيث تعمل على النهوض بالمستويات الإنتاجية لزيادة نمو الطاقة الإنتاجية.

وعلى الرغم من وجود أهداف متعددة للسياسة المالية فإن هذه الأهداف غالبا ما تواجه بعض المشاكل المتعلقة بالتضارب فيما ينها، عندما لا يكون هناك اهتمام واضح للتنسيق بين أهداف السياسات الأخرى، ولتفادي مثل هذه المشاكل ينبغي المفاضلة بين الأهداف التي تسعى اليها السياسة المالية من أجل تجاوز أي سلبيات قد تتركها مستقبلا جراء التضارب في أولويات تنفيذها.

ثالثا: السياسة الانفاقية: تعتبر النفقة العامة أداة من أدوات المالية العامة، تسعى كسياسة الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

1. **مفهوم سياسة الانفاق العام:** يمكن تعريف النفقة العامة أنها "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة" (البنا، 2009، صفحة 267)، وتعرف أيضا "مبلغ من المال يخرج من خزائن الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة" (الحاج، 2009، صفحة 122)؛ مما سبق يمكن استنتاج تعريف النفقة العامة "فهي المبالغ المالية التي تدفعها السلطات العمومية أو احدى الهيئات التابعة لها، قصد تلبية حاجات عامة".

ينطوي الإنفاق العام على ثلاث عناصر أساسية، حيث يمثل كل عنصر شرطا ضروريا وليس كافيا، فالأمر يستلزم توافر هذه العناصر معا لاعتبار النفقة عامة، وفيما يلي استعراض لكل عنصر من هذه العناصر (العمراوي، 2018، صفحة 22):

1.1 الصفة النقدية: النفقة العامة تستلزم استعمال مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتسيير لمرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال وأصحاب خدمات عناصر الإنتاج التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، واستخدام النقود في النفقة مسألة طبيعية طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية في العالم المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي، وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات بدون مقابل.

2.1 الصفة العمومية: ويعني بها ضرورة صدور النفقة من هيئة عامة لكي تأخذ الصفة الرسمية والعمومية، فلا تدخل ضمن النفقات العامة المبالغ التي يدفعها الأفراد أو الجماعات بصفتهم الشخصية حتى ولو كانت موجهة لإشباع حاجات عامة.

3.1 استهداف النفقة لإشباع حاجة عامة: تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف إشباع الحاجات العامة، فما دام أن المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة هو الحصيلة الضريبية من المكلفين الطبيعيين

الذين هم متساويين أمام القانون في تحمل العبء الضريبي فمن المنطقي أن يتساووا في النفع العام الناتج عن الإنفاق العام.

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام ومحدداته

مع اتساع نطاق الإنفاق العام وتعدد وظائفه، فقد تزايدت أهمية تصنيف النفقات في مجموعات محددة، حيث لا يوجد تقسيم واحد للنفقات العامة تتبعه جميع الدول، فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وقد أجمع معظم علماء المالية على نوعين من التقسيمات للنفقات العامة، وفيما يلي تفصيل لهذين النوعين.

أولا؛ التقسيمات العلمية (النظرية): يقصد بالتقسيمات العلمية النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية حسب أغراضها وأهدافها أو حسب نطاق سريانها وبحسب آثارها الاقتصادية، فتقسيم النفقات العامة حسب كل معيار يبين التوجهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة عند كل مرحلة، وتتمثل هذه التقسيمات فيما يلي:

1.تقسيم النفقات من حيث انتظامها: تنقسم النفقات من حيث انتظامها الى قسمين:

1.1نفقات عادية (Ordinary Expenses): تتمثل هذه النفقات في أجور موظفي الحكومة، والمستلزمات السلعية والخدماتية التي تستخدمها الحكومة ووحدتها المختلفة (أندرواس، 2014، صفحة 103)، ويطلق عليها بالنفقات الجارية لكونها محققة عادة خلال فترات دورية منتظمة، غالبا ما تكون سنة، ويتم تمويلها من إيرادات لدولة، والتي تتمثل أساسا في إيراداتها من الضرائب وإيراداتها من أملاكها العامة (خلف، 2008، صفحة 125).

2.1نفقات غير عادية (Extraordinary Expenses): يقصد بها النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد، أي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية ومنتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعوا الحاجة اليها (نفقات استثنائية) (خواثرة، 2021، صفحة 6).

2.تقسيم النفقات من حيث أغراضها: ويقصد به التقسيم الوظيفي إلى نفقات إدارية اجتماعية واقتصادية، مالية وعسكرية، حيث تصنف النفقة الحكومية حسب الغرض المراد منها بلوغه.

1.2 النفقات الإدارية (Administrative Expenses): وهي نفقات مخصصة للجهاز الإداري للدولة للاستمرار في تقديم خدماته، وغالبا ما تصنف هذه النفقات على أنها نفقات جارية (عثمان، 2008، صفحة 476).

2.2 النفقات الاقتصادية (Economic Expenses): تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات لتحقيق هدف اقتصادي مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، والنفقات المخصصة لإعانات البطالة (العبيدي، 2011، صفحة 63).

3.2 النفقات الاجتماعية (Social Expenes): وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطن، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم، أو إسناد الفئات التي تعاني من ظروف صعبة (عباس، 2008، الصفحات 70-71)، فهي نفقات موجهة لتقديم خدمات اجتماعية.

4.2 النفقات المالية(Financial Expenses): هي النفقات التي تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

5.2 النفقات العسكرية (Military Expenes): تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك (العبيدي، 2011، الصفحات 62-63).

3.تقسيم النفقات حسب مقابلها:

1.3 النفقات الحقيقية (الفعلية):هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات، أو رؤوس أموال إنتاجية (عيسى، 2011، صفحة 49)، تساهم في تنمية الإنتاج القومي الجاري، أي هي نفقات منتجة وتكون بمقابل مثل الأجور والمرتبات التعليم والصحة.

2.3 النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع): هي النفقات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث تقدمها الدولة دون أي مقابل، فهي لا تؤدي إلى الزيادة المباشرة في الدخل القومي (العمر، 2002، صفحة 97)، ومن أمثلة النفقات التحويلية الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض الأسر كثيرة العدد والشيخوخة وإعانات البطالة، ويمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاثة أنواع هي (قناوي، 2006، صفحة 51):

3.3 النفقات التحويلية الاجتماعية (Social Transfer Expenses): هي النفقات التي تدفع في شكل إعانات نقدية مباشرة من طرف الدولة للفئات الأفراد ذوي الدخل المحدود لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لهم، مثل إعانات البطالة والتأمينات.

4.3 النفقات التحويلية الاقتصادية (Economic Transfer Expenes): هي النفقات التي تدفعها الدولة في شكل إعانات من أجل خفض أسعار السلع الضرورية، تهدف من خلالها الى تحقيق التوازن الاقتصادي.

5.3 النفقات التحويلية المالية (Financial Transfer Expenses): هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاط مالي، حيث تمثل جزءا كبيرا من إجمالي النفقات التحويلية خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع مشكلة الدين العام، ومن أهم صورها الفوائد على القروض العامة.

4. تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى نفقات مركزية (قومية) وهي النفقات الموجهة لعامة المجتمع، حيث تتولى الحكومة المركزية إنفاقها مثل نفقات الدفاع الوطني والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية.

وتقسم أيضا إلى نفقات محلية تخصص لمدينة معينة تنفق من طرف السلطة المحلية كتقديم الخدمات في البلديات، ومد شبكات الغاز والكهرباء (العمراوي، 2018، صفحة 27).

5. تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية: تقسم النفقات وفقا لهذا المعيار إلى (خواثرة، 2021، صفحة 9):

1.5 نفقات جارية: وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية لضمان تسيير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة، مثالها ما يدفع لموظفي الدولة من رواتب وأجور ومكافآت، وما يدفع للموردين كأثمان للسلع والخدمات اللازمة للاستهلاك العام، فهذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية.

2.5 نفقات رأسمالية: وهي النفقات العامة التي تساهم في تكوين رأس المال وزيادة الناتج القومي كالإنفاق في الحصول على الآلات والمعدات واللوازم وعلى الأراضي والأبنية والإنشاءات، كبناء السدود والمدارس والمستشفيات...الخ، ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيته الكبيرة وبالتالي زيادة الثروة القومية.

ثانيا: محددات الإنفاق العام

حتى تتمكن النفقات العامة من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجات العامة، لابد من قواعد يجب مراعاتها فإذا تم احترامها بشكل دقيق فذلك سيقودنا إلى حالة الانفاق الرشيد وتحقيق أكبر حجم من المنفعة، وتتمثل هذه القواعد في الآتي:

1. **قاعدة المنفعة:** تعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي حيث تنص على قيام الدولة بتوجيه النفقات العامة لتحقيق أكبر منفعة تعود على الأفراد وبأقل تكلفة ممكنة، أي يقصد بها الالمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة من النفقات العامة، أي أن فكرة المنفعة تشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وتخفيض من عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية (عباس، 2008، الصفحات 82-83). وبالتالي إن تحقيق المنفعة العامة في النفقات يكمن في اشباع الحاجات العامة على أن تأخذ بعين الاعتبار أحوال الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة للإنفاق العام.
2. **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** ترتبط قاعدة الاقتصاد بقاعدة المنفعة حيث أن هذه الأخيرة ترتفع بانخفاض حجم النفقات العامة، لذلك وجب على السلطات الحكومية الاحتياط من التبذير والاسراف في الانفاق العام لما يتسبب في ضياع أموال ضخمة دون تحقيق أي منفعة مضافة أو تحملها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اتساع رقعة التهرب والغش الضريبيين.

بمعنى آخر تهدف قاعدة الاقتصاد في النفقة إلى استخدام أقل حجم من النفقات العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات (محرزي، 2012، صفحة 84).

إن تطبيق قاعدة الاقتصاد يتطلب وعي أفراد المجتمع بأهمية الانفاق العام، كما يتطلب أيضا جهات لمراقبة طريقة صرف النفقات العامة، وبذلك تأخذ الرقابة ثلاث أشكال رئيسية (محرزي، 2012، الصفحات 85-86):

- **الرقابة الإدارية:** تتمثل في مراقبة صرف المبالغ الواردة في الميزانية عامة في حدود الاعتماد المقرر لها، فهي رقابة سابقة للإنفاق العام، حيث تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية عن طريق المراقبين والموظفين المحاسبيين العاملين في مختلف الوزارات والهيئات والمصالح.

وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات، إذ هي رقابة الإدارة على نفسها وفق المبادئ والقواعد التي تضعها لنفسها.

- **الرقابة السياسية (البرلمانية):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ولا يقتصر دور البرلمان هذا على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الانفاق العام وتخصيصه، حيث تظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الحساب الختامي، وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من الرقابة إلا أن فعاليتها قليلة خاصة في الدول النامية، لكون البرلمان مناصر للإدارة حتى لو كانت مخطئة.

- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** تتم الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة عن طريق أجهزة مختصة، حيث تتولى التأكد من أن جميع عمليا صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفق ما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة قبل عملية صرف النفقات أو بعد تنفيذها.

المطلب الثالث: الأسباب الظاهرية والحقيقة لتزايد حجم الانفاق العام

من خلال مقارنة الموازنات العامة للدول خلال الفترات الماضية، يتبين لنا أن النفقات العامة غير منتظمة أي في الغالب تميل إلى الزيادة من سنة لأخرى، إذ أن هذه الزيادة لا تعني بالضرورة الزيادة في المنفعة العامة المترتب عليا أو الرفع من التكاليف العامة على أفراد المجتمع، ولكن لابد من التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة، فهناك الزيادة الظاهرية في النفقات العامة والتي لا يترتب عنها منفعة حقيقية، بمعنى أنه لا يقابل تلك الزيادة في النفقات العامة زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 43)، أما النوع الثاني يتمثل في الزيادة الحقيقية في النفقات العامة، ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (محرزي، 2012، صفحة 93). تتداخل الأسباب الحقيقية والظاهرية المؤدية لتزايد حجم النفقات العامة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(2-1): الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد حجم النفقات العامة

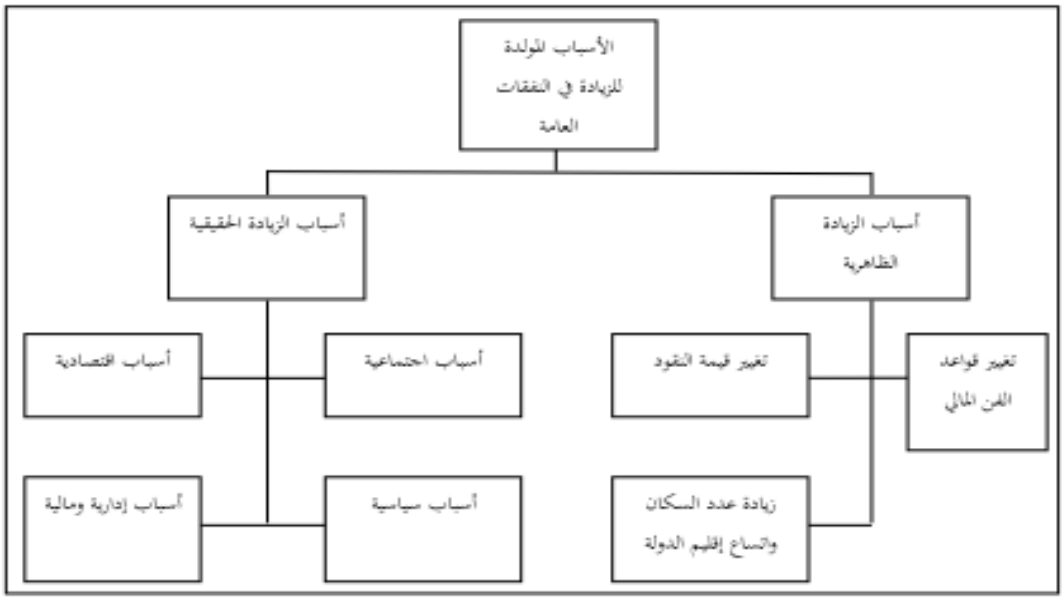

المصدر: (الهيتي و الخشالي، 2006، صفحة 54).

وضح الجدول السابق أنه توجد نوعان من الأسباب المولدة للزيادة في النفقات العامة هي نوعان والتي سيتم شرحها في النقاط الموالية:

1. **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** ترجع هذه الأسباب إلى ثلاث عوامل أساسية هي:

- **تدهور قيمة النقود:** والمقصود به انخفاض في العملة الوطنية مما يؤدي لانخفاض القوة الشرائية نتيجة الارتفاع العام للأسعار الذي يدفع بالدولة إلى زيادة نفقاتها العامة لإشباع الحاجات العامة، أي أن ارتفاع الأسعار يترتب عته الزيادة في النفقات العامة دون مقابل في الخدمات المقدمة (بعلي و ابو العلاء، 2003، الصفحات 45-46).
- **تغير قواعد الفن المالي:** ويقصد به التغيير في أساليب وآليات وضع الميزانية، حيث كانت النفقات في السابق لا تسجل في الميزانية إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها (فائض الإيرادات على النفقات)، أما حاليا فإن الميزانية العامة تعد طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، أي يتم إدراج النفقات والايرادات دون استنزال بين النفقات والايرادات (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 46)، هذا يؤدي إلى تضخم القيمة النقدية للنفقات العامة.

- **زيادة عدد السكان واتساع إقليم الدولة:** تزداد النفقات بازدياد أركان الدولة وخاصة السكان والاقليم، يؤدي ازدياد السكان إلى الرفع من حجم النفقات العامة نتيجة لتوجه هذه النفقات إلى سد حاجيات السكان وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، إضافة إلى توسع الرقعة الجغرافية للدولة نتيجة إضافة إقليم إليها مما يرفع من حجم النفقات للدولة الجديدة.

ومن بين الأسباب السابقة فإن تدهور قيمة العملة النقدية يعتبر من أكبر الأسباب المؤدية في زيادة حجم النفقات العامة، خاصة بعد التزام كافة الدول بوحدة الميزانية، واختفاء عامل اتساع إقليم الدولة نتيجة تغير نفوذ الدول من خلال الاحتلال المباشر للأراضي إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية (العمراوي، 2018، صفحة 35).

2. **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** تعود الزيادة في حجم الانفاق إلى عدة أسباب أهمها:

- **الأسباب الاقتصادية:** أدى تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها الأنظمة الرأسمالية إلى تخلي الدولة عن حيادتها واللجوء إلى التدخل في الميدان الاقتصادي قصد تحقيق التوازن الاقتصادي والمساهمة في الزيادة الفعلية في النمو الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه، ومع انتشار فكرة الدولة المنتجة في معظم الدول النامية ضمن الأفكار الاشتراكية، وجدت الدولة نفسها أمام مسؤولية التنمية الاقتصادية فأخذت على عاتقها القيام بعمليات إنتاجية أدت إلى اتساع نشاطها، وبالتالي زيادة حجم النفقات.

كما أن التطور الفني التكنولوجي يؤدي إلى نشوء سلع اجتماعية جديدة لم تكن موجودة من قبل، مما يتطلب إنفاق واسع تتكفل به الدولة مما يرفع من حجم نفقاتها العامة (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 44).

- **الأسباب الاجتماعية:** ترتب على زيادة الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع زيادة متطلباتهم وحوائجهم حيث تقوم الدولة بإشباعها من خلال الزيادة في الانفاق العام، حيث تتغير هذه الأسباب بفعل تطور الوعي الاجتماعي وتغير الأنماط الاستهلاكية مما يزيد من تنوع الحاجات الذي يستدعي المزيد من نفقات الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية وما يترتب عن ذلك من زيادة الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع مما يتطلب الزيادة في النفقات العامة (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 47).
- **الأسباب المالية والادارية:** ارتفعت النفقات العامة في العديد من دول العالم نتيجة لعدة عوامل نذكر منها:

- لجوء الدولة إلى القروض الخاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 48)؛
- ارتفاع فائض الإيرادات؛
- التغيير في القواعد التقليدية للمالية العامة.

وقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة لدولة متدخلة إلى كثرة الأعمال التي تمارسها نتيجة تضخم الجهاز الإداري بها وتضاعف هياكله ومؤسساته مما يتطلب وجود عدد كبير من العاملين والموظفين به (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 49)، الأمر الذي يقتضي بالضرورة لزيادة النفقات العامة الموجهة لتغطية تكاليفه.

- **الأسباب السياسية:** تؤدي بعض العوامل السياسة أيضا إلى الزيادة في النفقات العامة للدولة، ومن أبرز تلك العوامل ما يلي (محرزي، 2012، صفحة 97):

- **انتشار المبادئ الديمقراطية:** يعتبر انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية من المبادئ التي تجعل الحكومات تميل إلى الاسراف في الانفاق العام، جراء اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بخدماتها.
- **نمو مسؤولية الدولة:** مع انتشار مبادئ الديمقراطية تغير النظر للدولة كسلطة آمرة وجب على المواطنين الخضوع لها إلى كونها مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقررت مسؤوليتها، وقد ساعد ضغط الرأي العام ومؤلفات رجال القانون على نمو مسؤولية الدولة.
- **نفقات الدولة في الخارج:** أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة نتيجة ارتفاع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وبالتالي ارتفعت النفقات المرصودة لتدعيمه.

المبحث الثاني: الإنفاق العام الاجتماعي والدعم الحكومي

بعد التعرف على الانفاق العام بصورة عامة والإلمام بأهم جوانبه، سيتم من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على الإنفاق العام الاجتماعي والدعم الاجتماعي اللذان يحظيان باهتمام دائم ومتجدد في الدول

المتقدمة والنامية، ويتم التعامل معه على أنه سياسة مستمرة ومتغيرة على الدوام حيث يوضح مكانة التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: الإنفاق العام الاجتماعي

أولا: مفهوم الانفاق العام الاجتماعي: يختلف تعريف الإنفاق الاجتماعي من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، يرصد أحد المقاييس العالمية المعتمدة إنفاق الميزانية الحكومية على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وذلك بوصفها خدمات اجتماعية تنفق عليها الحكومة من ميزانياتها. ويعرف هذا المقياس باسم "مقياس الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية"، وهو من إنتاج صندوق النقد الدولي، ويغطي بعض العناصر الأساسية أهداف التنمية المستدامة دون سواها (الإسكوا، 2022، صفحة 37).

الانفاق العام الاجتماعي هو عبارة عن نفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف الرئيسي منها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة (قايدي، 2016، صفحة 112)، أي هو عبارة عن انفاق متعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة التي تلبي الحاجات العامة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

حيث يعرف الانفاق الاجتماعي بأنه الانفاق الحكومي من داخل الموازنة على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): مفهوم الانفاق العام الاجتماعي

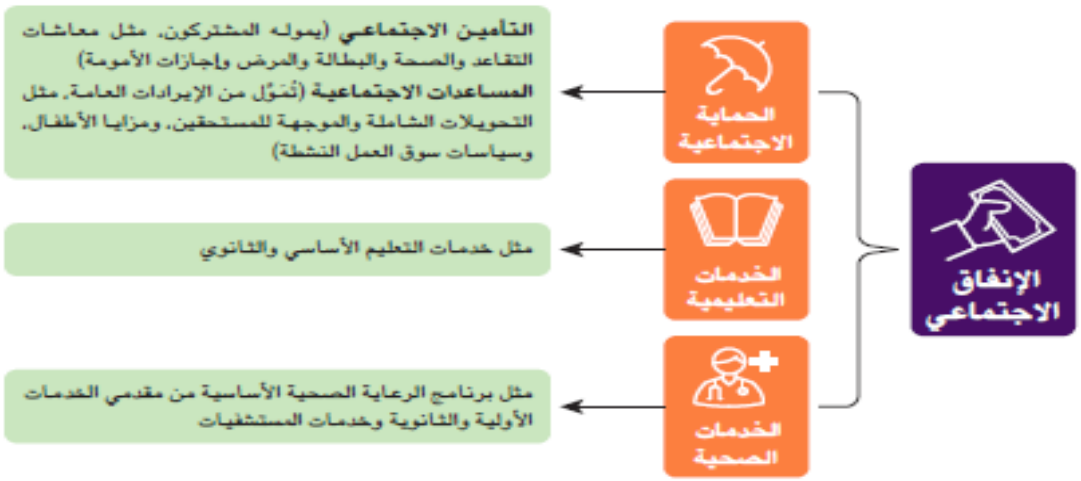

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 4).

يجب فهم الإنفاق الاجتماعي العام كأداة استراتيجية للسياسة الاجتماعية، تهدف إلى سد الفجوات الاجتماعية وتعزيز مستويات الرفاهية. والتي تنتج عن سوق الإقصاء والتنافس توزيع ووصول السلع والخدمات الأساسية التي تلبي احتياجات الفرد. وبناء على هذا المنطلق يمكن اعتبار الميزانية المخصصة للإنفاق الاجتماعي على أنها استثمار اجتماعي، إذ تحمل تأثيرًا في القصير والطويل الأمد على تحسين جودة حياة المجتمع. حيث يساهم هذا الإنفاق في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، من خلال توفير خدمات مؤثرة وآليات حماية اجتماعية، وضمان توفر الخدمات للجميع. وعليه يمكن القول أن النفقات الاجتماعية المناسبة هي استثمارات اجتماعية تعزز النمو الشامل والمستدام، ومثل هذه الاستثمارات الاجتماعية مهمة لتدفع بالاقتصاد والمجتمع باتجاه أهداف التنمية المستدامة (خواثرة، 2021، صفحة 21).

ثانيا: أشكال الانفاق العام الاجتماعي: حيث يتخذ الانفاق العام الاجتماعي شكل تحويلات نقدية أو تحويلات عينية. (خواثرة، 2021، الصفحات 20-21):

1. **التحويلات العينية:** فهي التحويلات التي تهدف من خلالها الى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح الفئات محدودة الدخل أو الفقيرة، أي تشمل تقديم الخدمات أو المنتجات مباشرة إلى المستفيدين بدلا من تقديم أموال نقدية، كبرامج التوزيع الغذائي للأسر ذوي الدخل المحدود، والعيادات الطبية المجانية...، حيث تكون هذه التحويلات فعالة في تلبية احتياجات محددة.
2. **التحويلات النقدية:** حيث يشمل هذا النوع من التحويلات تقديم أموال نقدية مباشرة إلى المستفيدين، حيث يمكن للمستفيدين استخدام هذه الأموال كما يرونه مناسبا، سواء لتلبية حاجاتهم أو لأغراض أخرى؛ مثل برامج الإعانات الاجتماعية التي تقدم دعما نقديا للأسر ذات الدخل المحدود، ومنح البطالة...، حيث تمنح هذه التحويلات النقدية حرية أكبر في اتخاذ القرارات بشأن كيفية استخدام الأموال لتلبية حاجاتهم الشخصية، إضافة إلى تعزيز القدرة على الاستثمار لتعزيز الرفاهية والأهداف الشخصية.

ثالثا: مميزات الانفاق العام الاجتماعي في الدول العربية: يشمل الانفاق الاجتماعي كل ما تنفقه الدولة على الصحة، التعليم، الإعانات المباشرة، ونفقات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، حيث أن إدارة الإنفاق الاجتماعي يعتبر تحدي يواجه الدول العربية، إلا أنه يتسم ببعض السمات المشتركة فيما بينها كالتالي (Gentilini, Almenfi, Orton, & Dale, world bank 18 september2020, p. 6):

- يتميز هذا الانفاق بتدني مستوى الكفاءة، خصوصا على صعيد الصحة والتعليم، حيث يمثلان هذان القطاعان أكبر نسبة من الانفاق الاجتماعي، حيث توجه هذه النفقات الى الأجور والرواتب، ولا يخصص للتطوير والبحث لتحسين الكفاءة، خاصة أن هذه القطاعات لا تخضع للرقابة ولا توجد مؤشرات تقيس الكفاءة التشغيلية لها.
- تعتبر النفقات الاجتماعية مرتفعة جدا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وهذا ما يقلل من فرص تخصيص موارد إضافية لهذا الجانب من الإنفاق.

هناك مشكلة أساسية في آليات تخصيص وتوجيه الإنفاق الاجتماعي، حيث لا يصل كثير من الدعم إلى الفئات المستحقة بدقة. ففي حالات كثيرة يذهب الدعم إلى فئات ليست هي المستهدفة أصلا، على سبيل المثال، دعم الخبز والمحروقات يؤدي إلى تخصيص مبالغ أكبر لمن يستهلك أكثر، بينما لا يحصل الفقراء – الفئة المستهدفة – على الحصة المناسبة من هذا الدعم.

كثيرا ما يتم استخدام الإنفاق الاجتماعي لأغراض سياسية، من خلال توزيعه جغرافيا أو ديموغرافيا، لشراء ولاءات سياسية للسلطة الحاكمة، دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة.

المطلب الثاني: الاطار العام للدعم الحكومي

تمارس جميع دول العالم المتقدم منها والنامية سياسة الدعم الحكومي، لما لها من فعالية في التوجيه والتأثير على اقتصاد الدولة، فضلا عن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسة، إذ أنها تساهم في التخفيف من حد التباين في مستويات الدخل لتوفير حياة كريمة للمواطن، وزيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، والتي تعد من بين أهداف الرعاية الاجتماعية.

أولا: مفهوم الدعم الحكومي

تعد سياسة الدعم الحكومي من السياسات المهمة التي تستخدم لتحقيق أهداف مختلفة حسب البنى والهياكل الاقتصادية لكل منظمة، فقد يكون الهدف من الدعم الحكومي في بلد ما هو تحقيق التوازن الاقتصادي، بينما يكون الهدف منه تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة أو الصناعة في بلد آخر؛ لذا فإن سياسات الدعم الحكومي تعد جزء من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول على مستوى معيشي جيد لأفراد المجتمع، حيث يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والاعانات أو النفقات التحويلية (مهودر، 2012، صفحة 252).

فالمنح والاعانات شكل من أشكال الانفاق العام، فهي النفقات العامة التي تمنحها الدولة نقدا أو عينا دون أن تحصل على مقابلها، فهناك اعانات دولية وأخرى محلية، فالإعانات الدولية تمنح لمساعدة الدول في عدة حالات ولعدة أسباب كالفيضانات والزلازل...الخ، أما الإعانات المحلية فقد تكون إدارية لغرض مساعدة الهيئات لتشجيع الإنتاج وحمايته، وكذلك منح وإعانات نقدية تقدم لأفراد المجتمع لتحسين مستوى المعيشة للفقراء، وإعانات تهدف إلى اصلاح المجتمع كالمساعدات التي تمنح للعائلات والعلاج المجاني والتعليم المجاني، والسياسات المالية التي تهدف للقيام بالمرافق العامة كالكهرباء (مهودر، 2012، الصفحات 253-254).

وعرف (Carl Shoup) الدعم الحكومي "أنه أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص من المجتمع؛ حيث تمكنها من بيع أو شراء السلع والخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الأثمان بهدف تيسير بالزيادة أو التخفيض، شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعره فيما لو تم الحصول عليه بدون دعم في السوق الحرة" (حنصال و بن أحمد، 2018، صفحة 112).

وعرفت الموسوعة الأمريكية الدعم على أنه منحة تقدم على شكل عيني أو نقدي، وتمنح بدون عائد أو مقابل لمانحها، أما الموسوعة البريطانية فقد اعتبرت الدعم على أنه نفقات حكومية تكون بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو منح امتياز خاص للمشروعات الخاصة أو الحكومية أو حتى أفراد؛ بهدف تحقيق أغراض عامة أو حقا اقتصاديا ممنوحا (حسن و الدين، 2021، صفحة 551). وعرفت منظمة التجارة العالمية الدعم الحكومي مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين مردودية، أو لشركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج والخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن(سلمى و عيدودي، 2018، صفحة 4). ووضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعريفا للدعم الحكومي بأنه "مساهمة مالية حكومية تقدم ميزة سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف وسيط"، وهذا التعريف يشمل كل ما تقدمه الحكومة من سلع وخدمات أو الاعفاء من تحصيل إيرادات مستحقة، كذلك دعم الأسعار والرواتب (مهودر، 2012، صفحة 253).

يستهدف الدعم الحكومي تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومنها إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل، إذ أن توزيع الدخل بين طبقات المجتمع يمكن أن يظهر

فروقا بين هذه الطبقات، ومن هنا التقريب بين تلك الطبقات قد يتم على أساس الحصول على الضرائب التصاعدية من الأغنياء من جهة ومنح الاعانة للفقراء ولمحدودي الدخل من جهة أخرى، بهدف زيادة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من دون أن يؤثر في الأسعار النسبية للخدمات والسلع، ومن ثم تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية إلى جانب تحقيق الاستقرار السياسي (علوان، العقابي، و دهش، 2018، صفحة 145).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الدعم الحكومي عبارة سياسة تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وذلك بتقديم مساهمات مالية عن طريق الحكومة أو هيئة عامة من أجل المنفعة العامة.

ثانيا: المعايير المعتمدة في تقسيم أنواع الدعم الحكومي

تتعدد أشكال وأنواع الدعم الحكومي للجهة المستفيدة سواء كانت للطبقة الفقيرة أو للمستثمرين أو غيرهم، وعلى ضوء ذلك يمكن تقسيم أنواع الدعم إلى (الرفيعي، 2022، صفحة 17):

1. **معيار الانتشار(الأثر):** وفق هذا المعيار فإن أنواع الدعم تصنف حسب الأثر الذي يمارسه الدعم الحكومي في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقسم إلى (العلي، 2007، صفحة 65):

1.1 دعم توزيعي أولي: هو الذي يتم فيه الاستناد إلى مدى مباشر الأثر للدعم الحكومي في نمط توزيع الدخل القومي، وبموجبه يصنف إلى دعم توزيعي أولي مباشر وهو ذلك الدعم الذي يؤثر بصورة مباشرة في نمط توزيع الدخل القومي من خلال الدعم النقدي المقدم للأفراد، وإلى دعم توزيعي أولي غير مباشر ويمثل الدعم الحكومي الذي يؤثر تأثيرا غير مباشر في نمط توزيع الدخل القومي كتوزيع السلع والخدمات على فئات معينة.

2.1 دعم توزيعي ثانوي: ويتم من خلاله إعادة توزيع الدخل بهدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، الذي من شأنه أن يمارس دورا كبيرا في التأثير على الدخل الأولي، ويتمثل بدعم توزيعي ثانوي ذو صبغة اجتماعية الذي يتمثل في نفقات الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والتي توزع مجانا أو بأسعار أقل كلفة الإنتاج، وتعمل على إعادة توزيع الدخل على الفئات المستفيدة من ذلك، ودعم توزيعي ثانوي ذو صبغة اقتصادية يتمثل الخدمات المجانية والسلع التي تقدم لأفراد المجتمع وبأسعار أقل من تكلفة الإنتاج، ويعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عيني مما يحدث نوعا من إعادة توزيع الدخل أفقيا، ودعم توزيعي ثانوي ذو صبغة مالية ويتمثل في أقساط القروض العامة، ويؤثر هذا النوع في إعادة توزيع الدخل القومي في صورة

فوائد تستحق على القروض التي تعتمد من قبل الدولة، ويكون إعادة توزيع الدخل، إما لمصلحة ذوي الدخل المرتفع أو لمصلحة ذوي الدخل المنخفض.

3.1 دعم تحويلي مباشر وغير مباشر: يقصد به مباشرة الدعم الحكومي في انتقال القوة الشرائية إلى دعم تحويلي مباشر ودعم تحويلي غير مباشر، حيث أن الدعم التحويلي المباشر عبارة عن دخل نقدي يقدم الى الفئات التي تكون بحاجة له من طرف الحكومة دون مقابل، حيث يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخول النقدية كالإعانات الاجتماعية، الضمان الاجتماعي وغيرها.

أما الدعم التحويلي غير المباشر فهو عبارة عن تقديم سلعة أو خدمة مجانية إلى فئات معينة من طرف الحكومة، أو شراء سلع بأقل سعر من تكاليف إنتاجها، حيث يترتب عليه زيادة في دخولهم الحقيقية بطريقة غير مباشرة، مثل الدعم المخصص للسلع والخدمات.

2. معيار الهدف: وفق هذا المعيار يمكن من تصنيف أنواع الدعم وفق الأهداف المرغوب تحقيقها، وتتمثل فيما يلي (الرفيعي، 2022، صفحة 18):

1.2 دعم حكومي تكميلي وتدخلي: حيث يعتمد التمييز بينهما على أساس العلاقة بين الدعم الحكومي واقتصاد السوق، حيث يتمثل الدعم الحكومي التكميلي في تقديم الدعم بهدف إشباع الحاجات الأساسية للسكان التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بإشباعها، حيث تقوم به الحكومة نظرا لأهميتها الاجتماعية، مثل الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية؛ أما الدعم الحكومي التدخلي يكون غالبا في الدول المتحولة في اقتصاداتها إلى اقتصاد السوق، أو التي تدير شؤونها الاقتصادية وفق مبادئ اقتصاد السوق، مثل الدعم المخصص لإنتاج دولة لأي سلعة مادية أو الدعم بهدف توجيه النشاط الفردي الإنتاجي.

2.2 دعم مباشر ودعم غير مباشر: ويمكن توضيح كل منهما كما يلي (عليوة، 2016، الصفحات 45-46):

- **دعم مباشر:** عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها الدولة سنويا في الموازنة العامة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية من أجل تخفيض تكاليف المعيشة والعمل على الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، فهو من بين أنواع الدعم الحكومي التي لها أهمية كبيرة لأنه يؤثر بشكل مباشر في ثبات الأسعار والحد من التضخم، والمحافظة على الأسعار الحقيقية للأفراد ذوي الدخل المحدود.

- **دعم غير مباشر:** حيث يمثل الفرق بين إنتاج بعض السلع والخدمات من قبل القطاع العام ومؤسساته من ناحية وسعر بيعها سواء للأفراد في القطاعين العام والخاص أو الوحدات الإنتاجية والخدمية، والذي يحدد من قبل الدولة مثل الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض المشاريع، والتسهيلات الممنوحة للقروض كالقرض الزراعي والقرض العقاري وغيرها من القروض الأخرى التي تمنح بأقل فائدة.

3. المعيار النوعي: يتضمن هذا المعيار أنواع متعددة من الدعم الحكومي حيث تتمثل فيما يلي (الرفيعي، 2022، صفحة 19):

1.3 دعم الدخل ودعم رأس المال: يعتمد في التمييز بينهما على وعاء الدعم الحكومي، حيث أن دعم الدخل عبارة عن نفقات تعتمد على الايراد الدوري للمستفيدين من الدعم، أما دعم رأس المال يقصد به إعادة تكوين رأس المال وذلك بتشجيع الاستثمار الفردي في أحد فروع النشاط الاقتصادي.

2.3 دعم السلع الاستهلاكية ودعم المنتج المحلي: يعتمد على الأساس السلعي في التمييز بين النوعين، وتتمثل في الآتي:

- **دعم السلع الاستهلاكية:** يعرف على أنه أسلوب لتوزيع الدخل يقع على عاتق الحكومة أمر تدبيره استجابة للزيادة في نفقات المعيشة، حيث تقوم به الدولة للحد من ارتفاع أسعار السلع الضرورية وبما يفوق مقدرة عامة المستهلكين مثل؛ دعم أسعار الخبز والأدوية؛

- **دعم المنتج المحلي:** حيث تقدمه الدولة للحد من انخفاض أسعار المنتجات المحلية التي تعرقل من مسيرة الإنتاج المحلي، والهدف منه توفير الغذاء للمواطنين كافة وتحقيق فائض التصدير من خلال إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الأجنبية المستوردة.

4. المعيار السيادي (الأصولي): يعتمد هذا المعيار على سلطة الدولة وسيادتها في تصنيف أنواع الدعم الحكومي، حيث تمنح عن طريق الاختيار أم عن طريق التخلي عن الاقتضاء، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي (العيسوي، 2001، صفحة 57):

1.4 الدعم بالمنح والعطاء: يمثل أحد تيارات الانفاق العام الذي تقدمه الدولة من دون حصولها على مقابل معين، ويترتب عليه انتقال القوة الشرائية إلى متلقي الدعم أفرادا ومشروعات، والهدف منه تحقيق الاستقرار في الأسعار كوسيلة لمعالجة التضخم عن طريق المحافظة على أسعار السلع الأساسية المنخفضة، وتمكين

المستهلكين من الحصول على هذه السلع بالأسعار المنخفضة، وهذا يساعد في المحافظة على مستوى الأجور والرواتب منخفضة نسبيا، وعليه يعد هذا النوع من الدعم غير المباشر لمستهلكي السلع الأساسية.

2.4 الدعم بالتخلي عن الاقتضاء: وهو نوع من الدعم غير المباشر والذي تقوم من خلاله الدولة بالتنازل عن اقتضاء ما يجب لها اقتضاؤه لكونها تتمتع بسلطة وذات سيادة في المجتمع، أي بمعنى تخلي الدولة عن مطالبة الأفراد وأصحاب المشروعات عن تأدية ما عليهم من فرائض مالية (الإعفاءات الضريبية) من أجل تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية يستفيد منها كل من المستهلكين والمنتجين.

5. معيار منظمة التجارة العالمية: وفق هذا المعيار يتم تقسيم الدعم الحكومي إلى ما يلي:

1.5 دعم حكومي محضور: حيث تقوم به الدولة، حيث يستوجب اتخاذ إجراءات مضادة له مثل الدعم المرتبط بالأداء التصديري والدعم الانتقائي الموجه إلى خدمة ما أو سلعة ما.

2.5 دعم حكومي مسموح به: وهو لا يستوجب إجراءات مضادة له، مثل الدعم العام، الدعم المقدم إلى برامج الأبحاث والتطوير، الدعم المقدم لتمكين الشركات من تعديل تجهيزات بما يتناسب ومتطلبات البيئة الجديدة التي يقدمها القانون، أو الدعم الذي لا يكون له أي تأثير ضار في المصالح التجارية للدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ثالثا: أنواع الدعم الحكومي:

يتبين لنا من تعريف الدعم الحكومي تعدد أشكاله، حيث يختلف من دولة إلى أخرى حسب اختلاف أهدافه، سنقوم بتبيان هذه الأشكال في ما يأتي (البشير، 2019، الصفحات 61-62):

1. **الدعم المباشر والضمني:** توجد ثلاثة أنواع هي:

1.1 الدعم المباشر: يتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الانتاج أو الاستيراد.

2.1 الدعم غير المباشر: يتمثل في أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها.

3.1 الدعم الضمني: ويتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها.

2. **الدعم النقدي والعيني:** ويقسم حسب طبيعته إلى نوعين:

1.2 الدعم النقدي: وهو تقديم الاموال السائلة للمواطنين أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

2.2 الدعم العيني: وهو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل: القمح والزيت والسكر والغاز الطبيعي والبنزين وغيرها، أو تقديم مدخلات العمليات الانتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل البترول والمازوت. ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار استيراد أو انتاج تلك السلع.

3.2 دعم الطاقة: يتألف دعم الطاقة من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين والمستهلكين:

- ينشأ دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجعي؛
- ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الاسعار المدفوعة من المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين.

– **حساب الأسعار المرجعية:** بالنسبة لمنتجات الطاقة التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل الغاز الطبيعي ومنتجات البترول فإن السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم هو السعر الدولي المعدل لاحتساب تكاليف التوزيع والنقل. وإذا كان منتج الطاقة سلعة غير تجارية مثل الكهرباء يصبح السعر المرجعي هو سعر استرداد منتجها المحلي لما تحمله من تكاليف بما في ذلك العائد الطبيعي على أرس المال.

الجدول التالي يبين أشكال الدعم المتبعة من طرف الدول:

الجدول رقم(1–1): أشكال الدعم

نوع الدعم	المفهوم	الهدف
دعم توزيعي أولي مباشر	دعم نقدي مباشرة للأفراد والوحدات	إعادة توزيع الدخل وزيادة القوة الشرائية للأفراد
دعم توزيعي اولي غير مباشر	تقديم سلع وخدمات بثمن أقل من ثمنها	التأثير بصورة غير مباشرة في اعادة توزيع الدخل القومي
دعم تحويلي مباشر	دعم يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية عن طريق اتجاه الافراد المستفيدين منه	زيادة الدخول النقدية للأفراد مثل: الاعانات والضمان الاجتماعي، إعانات

		العجز، فوائد الدين العام
دعم تحويلي غير مباشر	دعم يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية للمستفيدين من سلع مجانية	زيادة الدخول الحقيقة بطريقة غير مباشرة مثل الدعم المخصص لخفض الائتمان أو لتوزيع خدمات مجانية
دعم حكومي تكميلي	دعم تقوم به الدولة لأهميته الاجتماعية	يهدف إلى اشباع حاجات أساسية للسكان, مثل الدعم المقدم لتوفير خدمات صحية وتعليمية
دعم حكومي تدخلي	دعم مقدم لانتاج السلعة مادية أو لغرض توجيه النشاط الفردي الإنتاجي	يهدف لتعزيز المسار الاقتصادي للبلد المتوجه إلى التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق
الدعم المباشر	دعم نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين	يهدف إلى ثبات الاسعار والحد من اثار التضخم، والحفاظ على الدخول الحقيقية لمحدودي الدخول
الدعم غير المباشر	دعم متمثل بالفرق بين كلفة انتاج السلع والخدمات في القطاع العام، وبين السعر الذي تحدده الدولة لبعض هذه السلع والخدمات سواء للأفراد أو للوحدات الانتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص	يهدف الى خفض كلفة انتاج السلع والخدمات، مثل الاعفاءات الضريبة والجمركية الممنوحة لبعض المشاريع والمؤسسات، والتسهيلات الممنوحة للقروض. مثل قروض السكن أو زراعية والتي تمنح بفائدة منخفضة أو بدون فائدة
الدعم الائتماني الاقتصادي	دعم نقدي للمنتجين لغرض خفض أسعار السلع، وجعلها في متناول الجميع	يهدف إلى تقليل الفوارق الاجتماعية بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة، بهدف تحيق العدالة
الدعم الائتماني الاجتماعي	دعم نقدي لموظفي الدولة، إذ يخصص من حصيلة الضرائب التي تصيب المواطنين	يهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار، إضافة إلى مساعدة الأسر الكبيرة على

	جميعا، ويقدم إلى أشخاص محدودي الدخل، دون أية خدمة للدولة	تحمل أعباء المعيشة.

المصدر: (مروان و الجيلالي، 2021، صفحة 20).

المطلب الثالث: أهداف ومصادر الدعم الحكومي

تختلف أهداف ومصادر الدعم الحكومي حسب كل دولة حيث قد تكون اقتصادية بتشجيع الاستثمار وخفض التضخم أو أهداف اجتماعية بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي، أما بالنسبة لمصادره فتتمثل في الجانب التمويلي لاعتمادات الدعم الحكومي، وكذلك الآثار السلبية المترتبة على تطبيق الدعم على الاقتصاد، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم أهداف التي يعمل الدعم الحكومي على تحقيقها وكذلك مصادر تمويله.

أولا: أهداف الدعم الحكومي

يعمل الدعم الحكومي على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهمها (عوض الخطيب، 2008، الصفحات 7-8):

1. **الأهداف الاقتصادية:** هناك أهداف اقتصادية عديدة لبرامج الدعم أهمها:

- توفير البنية التحتية والخدمات المساندة للقطاعات الانتاجية والأنشطة المختلفة؛
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال الناجم عن ارتفاع الدخول والاستثمارات؛
- تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل؛
- تطوير وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني بدعم القطاعات الانتاجية غير النفطية؛
- التوظيف الكفء لفائض الاموال المتاحة الناجمة من ارتفاع العائدات النفطية؛
- تشجيع الصادرات من خلال تقليص تكاليف الانتاج، وجعل أسعارها أكثر منافسة في الاسواق العالمية؛
- حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة، وضمان استمرار تأمينها لفرص العمل؛
- تحفيز الطلب المحلي من المنتجات الوطنية لمنافسة السلع المستوردة؛
- تصحيح بعض حالات فشل نظام السوق، كالطلب على خدمات التعليم والصحة والنقل الجماعي؛
- تشجيع تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

2. **الأهداف الاجتماعية:** هناك أهداف اجتماعية عديدة لبرامج الدعم وأنواعه منها:

- اعادة توزيع الدخل والثروة بين الفئات الاجتماعية؛
- توفير فرص عمل للمواطنين نتيجة زيادة عدد المشروعات المنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- تأمين السكن الملائم لعض الفئات الاجتماعية ذات الامكانات المادية المحدودة؛
- تأمين مصادر الدخل لفئات المتقاعدين والمحتاجين وكبار السن؛
- تعزيز البعد الاجتماعي للحكومة للقيام بدورها في تحقيق المستوى المعاشي الأفضل للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة؛
- حماية تكوين الأسرة ومساعدتها على مواجهة بعض المشكلات المادية التي قد تعصف ببنائها.

3. **الأهداف السياسية:** تتضمن الأهداف السياسة للدعم النقاط التالية (البشير، 2019، صفحة 62):

- دعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك؛
- في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد؛
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعم (الزراعة، الصناعة) لتشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص؛
- تجد الاعانات مبرراتها لاعتبارات سياسية فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع ويمكن أن يعتبر في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لريع الغاز والنفط؛
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول؛
- الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعار ودعم الانتاج والمنتجين؛
- رفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية.

ثانيا: مصادر الدعم الحكومي

سوف نتناول مصادر الدعم من منطلق أساسي وهو أن الأثر النهائي الذي يحدثه الدعم بالنسبة للفرد أو لمجموعة معينة من الأفراد داخل المجتمع، وأيا كان الجانب الذي ننظر إليه، فيجب النظر إليه من زاوية المحصلة النهائية للسياستين (الايرادات والنفقات) للدولة، إذ قد يضيع مفعول الدعم على المستفيدين منه باعتباره من صور الانفاق العام الناقل عن طريق إتباع الدولة سياسة إيرادية تضر بهؤلاء المستفيدين، كما

في الحالات التي يقع فيها عبئ الضرائب غير المباشرة على الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة ومحدودي الدخل (قويدري، 2012، صفحة 88)، وهناك العديد من مصادر تمويل الدعم الحكومي نذكر أهمها:

1. **الضرائب:** تسعى الدولة إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة، وذلك باستعمال كل من الدعم والضرائب، حيث أن الدعم يمثل إنفاقا، أما الضرائب فهي عبارة عن تمويل لذلك الانفاق، وتتمثل هذه الضرائب فيما يلي:

1.1 الضرائب المباشرة: تعرف الضرائب المباشرة على أنها تلك الضرائب التي تفرض على تملك الدخل أو رأس المال، وتكون مباشرة إذا كان المعني بدفعها للخزينة هو الذي يتحملها بصفة نهائية، حيث تكمن أهمية الضرائب المباشرة في تمويل الدعم فيما يلي (السيد، 1997، صفحة 59):

- إن الضرائب المباشرة تكون ثابتة نسبيا، كما أنها تتصف بالانتظام والدورية، حيث لا تتعرض للتقلبات الاقتصادية، مما يقلل من المخاطر التي تجعل الدولة تلغي الدعم أو التخفيض من حجمه (المحجوب، 1983، صفحة 236)؛
- تمارس الضرائب المباشرة آثارها التوزيعية من خلال رفع أسعار المنتجات، وبالتالي العمل على خفض معدلات التضخم وبالتالي تقل الحاجة إلى زيادة الأموال المخصصة للدعم، أي أن تمويل الدعم بالضرائب المباشرة يؤدي إلى التقليل من حدة التضخم؛
- لا تؤثر الضرائب المباشرة على الأسعار النسبية، لأنها تفرض على المداخيل والثروات.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها من تمويل الدعم الحكومي بالضرائب المباشرة لابد من الوصول إلى درجة معينة من التقدم الاقتصادي.

2.1 الضرائب غير المباشرة: تعرف الضرائب غير المباشرة على أنها تلك الضرائب التي تفرض على تداول الثروة (الدخل أو رأس المال)، وتكون في شكل ضرائب غير مباشرة إذا كان الشخص الذي يدفعها إلى الخزينة يستردها من الممول الحقيقي بإلقاء عبئها عليه (النجار، 2000، صفحة 10)، تتميز الضرائب غير المباشرة بسهولة تحصيلها ووفرة عائداتها، إلا أنها تُعد من أسوأ أنواع الضرائب من منظور العدالة الضريبية. فهي تُفرض على الاستهلاك دون النظر إلى الفروق بين مستويات الدخل، وبما أن ميل الطبقات ذات الدخل المحدود للاستهلاك أعلى، فإن هذه الضرائب تقتطع نسبة أكبر من دخلهم مقارنةً بالطبقات الغنية. لذا فالضرائب غير المباشرة تُعد غير عادلة، وقد تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بشكل سلبي على الفئات الفقيرة.

وبما أن الضرائب غير المباشرة هي السائدة في دول العالم النامية، فإن تقرير الدعم يعد أمرًا ضروريًا لاسترجاع ما فقدته الطبقات ذات الدخل المحدود.

وبناءً على ذلك، يمكن للضرائب غير المباشرة أن تلعب دورًا أساسيًا في تمويل الدعم إذا ما تمّ توجيهها وتطويرها لتصبح أكثر عدالة في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة. وهذا يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات للاستفادة من هذه الضرائب في تمويل الدعم ومن أهمها ما يلي (كمال، 2015، صفحة 90):

- يمكن رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي وعلى السلع والخدمات الترفيهية والكمالية التي تستهلكها الطبقات مرتفعة الدخل، واستخدام عائدات هذه الضرائب في تمويل دعم السلع الأساسية التي تستهلكها الطبقات محدودة الدخل. وبذلك تساهم الضرائب غير المباشرة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل ودعم بعض السلع لفئات معينة؛ وعند رفع معدلات الضرائب غير المباشرة، ينبغي مراعاة عدم زيادتها بشكل مفرط حتى لا يؤدي ذلك إلى تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي مما يؤثر سلباً على العائدات الضريبية؛
- يمكن فرض ضرائب غير مباشرة على الكميات الإضافية من السلع المدعومة، بحيث تغطي عائدات هذه الضرائب الخسائر التي تتحملها الدولة نتيجة تقديم تلك السلع والخدمات بأسعار مخفضة، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب على أسعار بعض الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والغاز، بحيث تفرض ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك الإضافي لتلك الخدمات.

2. المعونات الغذائية:

تعتبر المعونة الغذائية مصدر هام لتمويل الدعم، حيث تكون هذه المعونة في شكل قروض ميسرة أو منح غذائية مجانية، حيث تتكون من فائض السلع الزراعية المقدمة من الحكومات أو الهيئات المانحة للمعونة كالمنظمات التطوعية الخاصة وبرامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسوق الأوروبية المشتركة، حيث تقوم هذه الهيئات بتوفير المعونات للدول النامية، ولهذا المصدر لتمويل الدعم مزايا عديدة نذكر منها (السيد ح.، 2005، صفحة 11):

- تعتبر المعونات الغذائية من أفضل الوسائل لتمويل الدعم من ناحية أثرها على التضخم، حيث أن حصول دولة نامية على هذه الاعانات يمثل إضافة حقيقية لقوى العرض الكلي، وبالتالي تمص جزء من فائض الطلب مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع الأسعار؛

- يساهم الدعم باستخدام المعونات على انخفاض السلع المقدمة كمعونة وأسعار السلع المماثلة المنتجة محليا، مما يساعد على استقرار السلع والخدمات؛

- يؤدي هذا النوع من الدعم أيضا إلى خفض تكلفة الدعم، خاصة إذا كانت هذه المعونات الغذائية في شكل منح.

وبالرغم من مزايا المعونات الغذائية في تمويلها للدعم الحكومي إلا أن لها عدة عيوب نذكر أهمها (كمال، 2015، صفحة 91):

- يتوقف حجم المعونات الغذائية واستمراريتها وشروطها على قوة العلاقة بين الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها، فإذا كانت في شكل قروض ميسرة سيؤدي إلى زيادة الديون الخارجية مستقبلا، وبالتالي تتعثر عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية لها، مما يؤدي إلى جعل هذه المعونات الغذائية كمصدر لتمويل الدعم غير مستقرة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بصفة رسمية؛

- المعونات الغذائية لا تتوفر في الوقت المناسب، وإذا توفرت بكميات كبيرة وسعر منخفض هذا سيقضي على الحوافز الإنتاجية لدى صغار المنتجين المحليين، أما إذا كانت متوفرة بكميات صغيرة للدول النامية فهنا لا يمكن الاعتماد عليها فقط كمصدر لتمويل الدعم.

3. **التمويل التضخمي للدعم:** ويكون ذلك عبر قيام البنك المركزي بإصدار نقود ورقية بكمية جديدة لحساب الدولة، ويتم توسع في الائتمان المصرفي، وهذا بسبب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، والناتج عن خلل في الهيكل الضريبي في الدول النامية، نتيجة عدم تناسب الدخل وتغيره تزامنا مع ازدياد النفقات العامة. حيث يتوقف أثر التمويل الضريبي على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي.

توجد العديد من الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل تتمثل في ما يلي (البلاوي، 1998، الصفحات 85-86):

- قد يحدث خلل بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم السيولة النقدية المتداولة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مقارنة بالعرض، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم). وهذا يجعل الدولة تتحمل أعباء مالية متزايدة للحفاظ على القيمة الحقيقية للدعم، لذلك فإن اللجوء إلى التمويل التضخمي قد يؤدي إلى مزيد من الدعم، مما يستدعي المزيد من هذا التمويل. وبهذا تدخل الدولة في حلقة مفرغة من تفاقم حجم الدعم وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني؛

- التمويل التضخمي يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي على السلع الاستهلاكية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية، مما يؤدي لعدم استجابة العرض الكلي لهذه الزيادة فتؤدي إلى زيادة الدخل، وهذا يتناقض من هدف إعادة توزيع الدخل للطبقات محدودة الدخل الذي يسعى إليه الدعم الحكومي.

4. سياسة التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية: تتمثل هذه السياسة في منح حصة معينة من المحاصيل، ويتم توريدها من طرف المزارع إجبارا إلى الجهات الحكومية بسعر محدد يقل عن السعر السائد في السوق، وإذا لم يتم المزارع بالوفاء بهذه الحصة يتم فرض عليه غرامة مالية كبيرة، وهنا يتم تمويل من طرف المنتجين إلى المستهلكين مباشرة، ويتم قياس هذا النوع من التمويل إما بالدعم في حالة البيع المحلي للمحاصيل، حيث يمثل السعر الذي كان سيحصله عليه المزارع في حالة البيع المحلي لمحصوله في السوق مطروحا منه السعر المدفوع فعلا للمزارع بواسطة الدولة، أو عن طريق الدعم في حالة تصدير المحاصيل، حيث يتمثل في سعر بيع المحصول في الخارج من طرف الدولة (سعر التصدير) مطروحا منه السعر المدفوع فعليا للمزارع بواسطة الدولة (علام، 2006، صفحة 68).

ومن الأسباب التي تؤدي بالدولة للجوء إلى سياسة التسعير والتوريد الإجباري للمحاصيل كمصدر لتمويل الدعم، من أهمها:

- العمل على تحقيق فوائض زراعية لتمويل الصناعة بمواد زراعية خام وبأسعار منخفضة.
- التخفيف من عبء ميزانية الدولة، وذلك بتحميل المزارعين جزء من هذا الدعم على السلع الزراعية المخصصة للاستهلاك المحلي.

رغم الأسباب التي أدت بالدولة للجوء إلى سياسة التسعير والتوريد الاجباري لمصدر للدعم، إلا أنها تؤثر سلبا خاصة على المنتجين الزراعيين، حيث تضعف الحافز لدى المزارعين على زيادة المحاصيل الزراعية، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات، إضافة إلى عدم العدالة بين المنتجين الزراعيين عند تعويضهم على ما تخلفه هذه السياسة من أضرار، مما يؤثر على المستوى المعيشي للأفراد. ومن هنا يتضح أن سياسة التسعير والتوريد الاجباري للمحاصيل كمصدر للدعم الحكومي لا يعتبر من المصادر الدائمة للتمويل (علام، 2006، صفحة 69).

المبحث الثالث: الاطار النظري للتحويلات الاجتماعية

إن التحويلات الاجتماعية ودولة الرعاية الاجتماعية مفهومان مترابطان، حيث تمثل التحويلات الاجتماعية مصدرا مهما لتمويل دولة الرعاية الاجتماعية. وتسعى دولة الرعاية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية لمواطنيها، وضمان الأمن الاجتماعي، وتوفير الرعاية الاجتماعية، وتقليص الفجوات الاجتماعية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تتخذ الدولة مبادرات مختلفة، من بينها التحويلات الاجتماعية التي تعد إحدى أدواتها المهمة.

المطلب الأول: دولة الرعاية الاجتماعية

أولا: دولة الرعاية (الرفاه): قبل التطرق إلى تعريف دول الرعاية، لابد من التعرف أولا على مفهوم الرفاهية والتي نقصد بها مقدار الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه للسلع والخدمات المختلفة (صرارمة، 2008، صفحة 182)، وهي مستمدة من أربع مصادر تتمثل في:

- سوق العمل الذي يحصل منه الفرد على أجر أو ربح إذا كان صاحب رأسمال؛
- المعاشات الخاصة التي مصدرها التأمين الالزامي (التقاعد) أو الإرادي (التقاعد المكمل)إضافة إلى التوفير الخاص؛
- الرفاهية المستمدة من العائلي أو المحيط الخارجي؛
- تدخل الدولة بتوفير مختلف الخدمات والتحويلات كمنح الطلبة أو النظام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم الضريبة السالبة، وتستعمل لتمويل منح مكملة للأجر أو لشراء سلع وخدمات منتجة من طرف القطاعين العام والخاص. "ويعرف **فريدمان** الضريبة السالبة على أنها ضريبة عكسية أي عوض أن تدفع لمصلحة الضرائب فإنها تدفع منها" (صرارمة، 2008، صفحة 182).

وتعرف اقتصاديات الرفاه أنها فرع من دراسة علم الاقتصاد والزيادة في الرفاهية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى الزيادة في الرفاهية العامة، وبما أن جميع الأفراد لا يستطيعون إشباع رغباتهم وحاجاتهم وجب على الدولة التدخل، ومن هنا أصبحت تسمى بدولة الرعاية حيث تعددت تعاريفها نذكر أهمها:

عرفها "Fredirie.Teulon" على أنها: "هي الدولة التي تأخذ على عاتقها مهمة الحماية الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخول وبالتالي تصبح الدولة هي الكفيل لمجتمع تكون فيه الأخطار التي تمس الأفراد متحملة جماعيا" (كمال، 2015، صفحة 47).

أما تعريف "Nicholas.Barr" للدولة الرعاية على أنها: " مصطلح يعبر عن أعمال تقوم بها الدولة تمس مجالات عامة مثل التعليم والصحة والسكن...الخ" (صرارمة، 2008، الصفحات 182-183).

ويعرفها "Gosta Esping" على أنها " الدولة التي تحاول ضمان أدنى رعاية لمواطنيها، فبدأت الدراسات الأولى بالنفقات الاجتماعية التي تعكس مستوى التنمية الاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي ومعدلات السكان المسنين...الخ" (صرارمة، 2008، صفحة 183).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل لدولة الرعاية الاجتماعية على أنها الدولة التي تقوم بتمويل الحماية الاجتماعية من نفقاتها وتسعى من خلالها إلى توفير خدمات متنوعة لإشباع حاجيات الأفراد وتقديم أفضل مستوى للخدمات الاجتماعية.

مما سبق نستنتج أن مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية يتضمن الرعاية الاجتماعية فهي ظاهرة إنسانية قديمة، نشأت المجتمع الإنساني وتطورت مع تطوره فهي في المفهوم العام تعتبر إلا جهود إنسانية مستهدفة لمساعدة الإنسان عند الحاجة والعوز، فهي ظاهرة اجتماعية قائمة على الحاجات الإنسانية، في حين كانت تؤدى عن طريق منظمات الرعاية الاجتماعية المتطوعة ذات الموارد المحدود والموجه للمحتاجين في شكل منح وتطوع إلى أن أصبحت تؤدى عن طريق الحكومات ذات الموارد الكبرى وموجهة لكل مواطن كحق له مهما كانت صفته (حبوسة، 2021، صفحة 212).

حيث تشير الرعاية الاجتماعية بصفة عامة أنها مجموعة من الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لتوفير بيئة ملائمة أين يستطيع الفرد العيش فيها بأريحية، ويتحقق ذلك عن طريق استخدام الأساليب والوسائل المصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات لتلبية حاجاتهم وحل مشاكلهم (فتح الرحمن، 2020، صفحة 179)؛ حيث أنها تغطي مجالات عديدة ومتنوعة من النشاط الإنساني كالتعليم والصحة ورعاية الأطفال والأرامل...الخ.

تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة فرعية من الإجراءات العامة التي تنفذها الدولة أو القطاع الخاص التي تعالج المخاطر والفقر الحاد، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مكونات رئيسية (DFID, 2005, p. 6):

- **التأمين الاجتماعي:** حيث يشمل الأفراد الذين يقومون بتجميع الموارد عن طريق دفع مساهمات للدولة أو الخواص، وفي حالة الحوادث والصدمات يتمكنون من الحصول على دعم مالي؛
- **المساعدات الاجتماعية:** تتضمن تحويلات غير قائمة على الاشتراكات إلى الأشخاص الذين يعتبرهم المجتمع مؤهلين على أساس ضعفهم وفقرهم، حيث تشمل كل التحويلات الاجتماعية؛
- **وضع وتنفيذ المعايير الدنيا لحماية المواطنين:** حيث يتم وضع عدة معايير لحماية المواطنين داخل مكان العمل، على الرغم من أن هذا يصعب تحقيقه ضمن الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: خصائص دولة الرعاية:

تتميز دولة الرعاية الاجتماعية بمجموعة من الخصائص والتي تنص على حق المواطنة والتميز للأفراد، حيث يمكن أن نستخلصها فيما يلي (صرارمة، 2008، الصفحات 183-184):

- **الحق في عدم المبادلة:** يعتبر الدخل في دولة الرعاية الاجتماعية حق كل مواطن وعامل ليحافظ على أسباب الاستمرار في الحياة دون الارتباط بالسوق، وليس سلعة كما كان سابقا في اقتصاد السوق أين يقوم العمال بمبادلة قوى عملهم مقابل أجور ينفقونها لإشباع حاجياتهم.
- **الحفاظ على النظام الطبقي:** تتميز دولة الرعاية الاجتماعية بمحاولاتها للتخفيف من حدة عدم المساواة في الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخل أو توفير خدمات اجتماعية عمودية بين الطبقات، إلى أن هذا النظام تعرض للعديد من الانتقادات من طرف الحركات العمالية لأنه يهدف إلى التمييز الطبقي أين تصبح لكل طبقة مجموعة من الامتيازات والحقوق تدعم ولاءهم للحكومة والدولة.

ثالثا: التغيير في وظائف دولة الرعاية الاجتماعية في ظل المستجدات العالمية:

يعد موضوع التغيير في وظائف دولة الرعاية الاجتماعية في ظل المستجدات العالمية، من أهم الركائز التي تؤثر على المهام والوظائف الأساسية لدولة الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية. سنتطرق لهذ الوظائف كالتالي:

الشكل رقم(4-1): وظائف دولة الرعاية الاجتماعية

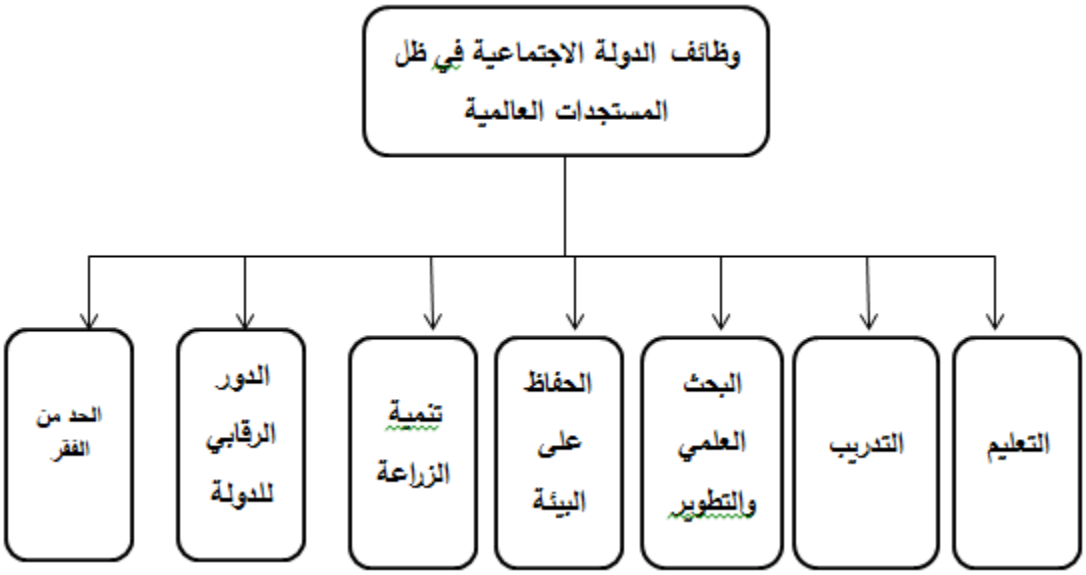

المصدر: (علام، 2006، صفحة 103).

جاءت هذه الوظائف ضمن تطور مهام الدولة لتلبية الاحتياجات الجديدة التي جاءت ضمن المستجدات العالمية، لذلك لابد من تأديتها بكفاءة لتحقيق التنمية الاجتماعية، وسنحاول شرح هذه الوظائف فيما يلي:

- **دور الدولة في قطاع التعليم:** يعد التعليم ركيزة لأي مجتمع للانتقال من التخلف إلى التفوق، فتطور التعليم وإدارة القطاع التعليمي شيء مختلف عن إعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التي يفرضها المجتمع، لذلك وجب التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التغيير الجذري في التعليم (قويدري، 2012، صفحة 57).

ففي ظل هذه الظروف يبقى دور الدولة التمويلي المصدر الرئيسي لقطاع التعليم في الدول النامية عكس الدول المتقدمة، فمعظم الدول النامية تنص على أن يكون التعليم في مؤسساتها التعليمية مجاني، وبالتالي فإن الميزانية العامة للدولة تتحمل كافة الاعتمادات المالية خاصة تلك المتعلقة بالدعم الموجه للعائلات التي لا يمكنها التكفل بأعباء التعليم لأبنائها، إلا أن تحمل الدولة هذه الأعباء في ظل الصعوبات التي تواجهها في تدبير الموارد لبرامج التنمية الاجتماعية الأخرى، يضع قيدا على تطوير الخدمة التعليمية وتقديم برامج جديدة تناسب احتياجات المجتمع (قويدري، 2012، صفحة 58).

- **دور الدولة في التدريب:** إن الإستخدام الأمثل لرأس المال يحقق معدلات مرتفعة من النمو، ويعود الفضل إلى كفاءة القوى البشرية (عنصر العمل) وارتفاع انتاجيته، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية والتي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للفرد والقضاء على الفقر في إطار الدور التمويلي للدولة في مجال إعداد هذه الإطارات البشرية (عبد الفتاح، 2003، صفحة 162).
- **دور الدولة في مجال البحث والتطوير:** تعطي الدول المتقدمة أهمية كبيرة لمجال البحث العلمي والتطوير لاعتباره الركيزة الأساسية للتقدم، حيث تخصص له أكبر حجم من مواردها لمجال البحث والتطوير، لتعظيم الإنتاج وتحقيق التنمية.

فقد أصبح التطور والتكنولوجيا ضرورة حتمية في كافة المجالات، لا سيما توفرها لشرائح المجتمع مما يدفع بالدولة إلى تحمل أعباءها وتوفيرها لكافة المجتمع نظرا لتكاليفها المرتفعة التي لا يمكن لهم تسديدها من مداخلهم.

- **دور الدولة في مجال الحفاظ على البيئة:** تعد التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها المنتظم لمواردها الطبيعية غير المتجددة، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع المحافظة على البيئة والتركيز على معالجة الآثار البيئية وتدجها ضمن جهودها التنموية (علام، 2006، الصفحات 111-112).
- **دور الدولة في القطاع الزراعي:** تعتمد معظم الدول النامية في تمويلها لعملية التنمية على ريع المحاصيل الزراعية بالدرجة الأولى لعدم توفرها على قطاعات أخرى لتحقق فائض من غير قطاع الزراعة، لكنه يعتبر عبء كبير على هذا القطاع لاعتباره المصدر الوحيد لتمويل عملية التنمية.
- **الدور الرقابي للدولة:** في ظل المستجدات العالمية وما ترتب عنه من آثار برز دور الدولة الرقابي سواء كانت هذه الرقابة على المدخلات أو الإنتاج أو الأسواق، إضافة إلى الدور المهم للدولة المتمثل في الالتزام والرقابة على تنفيذ القوانين في مرحلة التحرير الاقتصادي، وحتى تودي الدولة هذا الدور بنجاح كبير لابد من توفرها على أجهزة عالية الكفاءة والشفافية (عبد الفتاح، 2003، صفحة 170).
- **دور الدولة للحد من الفقر:** تسعى جل الدول إلى هدف أساسي وهو الحد من الفقر بمساعدة الفئات المحرومة وذات الدخل الضعيف، ويتمثل دور الدولة في مواجهة ظاهرة الفقر وذلك بإبراز وظيفتها فيما يلي (علام، 2006، الصفحات 120-123):

- **وظيفة الدولة في القطاعات الاجتماعية:** تتولى الدولة مسؤوليتها في مجال التعليم والصحة وخدمات الأسر وغيرها من الخدمات الاجتماعية، فإذا حققت الدول تقدما في المجال الاجتماعي فهذا ينعكس بالإيجاب على الإنتاج وعلى معدلات النمو الاقتصادي، ونقيض ذلك أن النمو الاقتصادي إذا كان مرتفعا مع غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن تتحقق التنمية الاجتماعية.

- **دور الدولة باستخدام آلية الأسعار لزيادة المداخيل الحقيقية للفقراء:** يمكن للدولة تنفيذ سياساتها الاجتماعية من خلال استخدام الأسعار بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء، حيث يمكن رفع الأسعار لسلع ينتجها الفقراء أو القطاعات الأكثر استخدام، أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق خفض أسعار السلع واسعة الاستهلاك من قبل الفقراء وذلك بمحاربة المضاربة في الأسعار وخفض الضرائب عليها.

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** يتمتع العنصر البشري الأكثر كفاءة بفرص كثيرة للعمل والأجر والرفع من مستوى معيشته للخروج من دائرة الفقر، ففي ظل التحرير الاقتصادي يتوجب دعم الاستثمار في الرأسمال البشري خاصة فيما يتعلق بالتدريب والتطوير للأفراد محدودي الدخل لعدم استطاعتهم تسديد تكلفة الحصول عليه.

- **تسعير الغذاء وتوزيعه:** أدى التحرير الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار السلع خاصة في الدول النامية ذات الدخل الضعيف مما أدى إلى تفشي الفقر والمعاناة، وهذا يستدعي تدخل الدولة لدعم السلع واسعة الاستهلاك وتحديد السقف السعري لها لحماية الطبقة الفقيرة.

- **مشاريع التوظيف:** تعد البطالة ظاهرة عالمية تتسم بها كل النظم الاقتصادية العالمية وبالأخص في الدول النامية أين تقل فرص الاستثمار وتعجز الحكومات على توفير مناصب العمل، لذلك وجب على الدولة أن تبحث على أساليب ناجعة للحد والقضاء على ظاهرة البطالة ومن أهم هذه الأساليب إنشاء مشاريع التوظيف التي تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب الممولة من ميزانية الدولة، إضافة إلى توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة التي تعاني من ندرة فرص العمل الذي يعتبر من أهم عوامل نجاح المشاريع ورفع مستوى معيشتهم.

المطلب الثاني: واقع التحويلات الاجتماعية

أولا: مفهوم التحويلات الاجتماعية

تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءا من النفقات العامة للدولة، والتي ليس لها تأثير مباشر في الإنتاج الوطني وتتم من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، ويمكن تقديم بعض التعاريف للتحويلات الاجتماعية كالتالي:

- هي سياسة تتدخل أكثر في اهتمام الدولة للحد من عدم المساواة، ومن أجل ذلك فإنها تنظم إعادة توزيع الثروة (قدار و عيدودي، 2019، صفحة 970).
- يمكن اعتبار التحويلات الاجتماعية فرع من نظام الحماية الاجتماعية للدولة التي تعكس السياسة الاجتماعية لها، وتصرف إلى الأسر والفقراء أو إلى فئات معينة مستهدفة، كما أنها تتضمن إجراءات في مجالات المساعدة الاجتماعية والتضامن، الإسكان، التعليم، الصحة، العمالة، إعانات دعم القدرة الشرائية، الكهرباء، التوزيع الريفي للغاز، بالإضافة إلى منح عائلية وفروق المعاشات (Gouvermement Algerien, 2016, p. 24).
- يمكن تعريف التحويلات الاجتماعية على أنها مدفوعات منتظمة غير قائمة على الاشتراكات نقدًا أو عينًا (على سبيل المثال أغذية)، تقدمها الحكومة أو المنظمات غير الحكومية إلى الأفراد أو الأسر بهدف تقليل من حدة الفقر أو التعويضات الناجم عن معالجة المخاطر الاجتماعية (Stephen Devereux, 2015, p. 12).

يبرر مؤيدو التحويلات الاجتماعية مجموعة من الأسباب لاعتمادها، والأساس المنطقي الأكثر شيوعا هو استخدامها كاستراتيجية للحد من الفقر وإدارة المخاطر، وهنا يمكن لهذه التحويلات أن توفر احتياجات الفقراء وحمايتهم من اتخاذ قرارات مؤذية، وعلى صعيد الدولة فهم يرون أن التحويلات الاجتماعية تدعم النمو الاقتصادي والإنتاج، من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل عدم المساواة (Comission Europeenne, 2012, p. 10).

ومن التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف التحويلات الاجتماعية على أنها جزء من النفقات العامة للدولة مخصصة للفئات المحرومة والطبقات الهشة من المجتمع في إطار الحماية الاجتماعية للدولة، تكون

في شكل تحويلات عينة أو نقدية وتشمل المساعدات الاجتماعية الإسكان، التعليم، الصحة، منح العائلات والمعاشات والفئات المحرومة...الخ.

ثانيا: ظهور برامج التحويلات الاجتماعية واسعة النطاق:

لقد تضافرت عدة عوامل لتهيئة الظروف الملائمة لظهور برامج التحويلات الاجتماعية واسعة النطاق في البلدان النامية، لقد وفرت الأهداف الإنمائية للألفية التركيز على العمل الوطني والدولي المتضافر من أجل الحد من ظاهرة الفقر؛ وفي أمريكا اللاتينية أدى التكيف والتحرير إلى ارتفاع سريع في معدلات الفقر، واستمر قسم كبير منها خلال مرحلة التعافي؛ وفي آسيا أدى التحول الاقتصادي السريع والأزمات المالية إلى توسع في التحويلات الاجتماعية؛ أما في أفريقيا يتمثل التحدي في استبدال مساعدات الطوارئ بمساعدات دولية يمكن التنبؤ بها، وقد ساعدت الأساليب الجديدة للمساعدة الدولية في تهيئة الظروف لبرامج التحويلات الاجتماعية واسعة النطاق في البلدان منخفضة الدخل.

كان ظهور برامج التحويلات الاجتماعية سريع على نطاق واسع في البلدان النامية، حيث ظهرت في معظم البلدان متوسطة الدخل وكذلك البلدان ذات الدخل المنخفض؛ فالبلدان المتوسطة الدخل لديها قدرات مالية وإدارية أكبر لإنشاء برامج التحويلات الاجتماعية من البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث يتم إدخال التحويلات الاجتماعية عادة في المناطق الريفية والمناطق الأكثر فقراً في البلدان المتوسطة الدخل وغالبًا ما تكون مع نسبة عالية من الفقر ومحدودة الدخل، بالإضافة إلى برامج التحويلات الاجتماعية في البلدان المتوسطة الحجم والصغيرة، لديها القدرة على تحقيق انخفاض كبير في معدلات الفقر على مستوى العالم.

ثالثا: أشكال التحويلات الاجتماعية:

تأخذ التحويلات الاجتماعية أشكالا مختلفة وعادة ما تقدمها الدولة إلى المواطنين الذين يعيشون في ظروف صعبة وفقر مدقع. حيث يمكن تقديم التحويلات الاجتماعية نقدا أو عينا (كغذاء) أو في شكل منح، حيث أن للتحويلات الاجتماعية نقدا مزايا كبيرة فهي تقدم بأقل تكلفة ودون إلحاق الضرر بالأسواق المحلية، مقارنة بالتحويلات العينية التي قد تولد تضخما محليا قصير الأجل.

يدل توفير الأموال النقدية أيضا على اعتراف العاملين في مجال التنمية بأن الفقراء غالبا ما يكونون في أفضل وضع يسمح لهم برعاية أسرهم وتوفير احتياجاتهم، يمكنهم النقد من شراء الضروريات الأخرى كالرعاية الصحية والتعليم والأنشطة الإنتاجية الأخرى؛ إن تبادل الفقراء بالمواد الغذائية والتحويلات العينية مقابل مبالغ مالية يعد مؤشرا على عدم كفاية التحويلات النقدية.

بسبب المزايا المرتبطة بالأموال النقدية سيكون استخدامه في التحويلات الاجتماعية رئيسيا رغم أنه قد لا يكون الأفضل في بعض الظروف، فعندما يكون السوق المحلي غير متطور مثلا في المناطق النائية والمتضررة فتكون عمليات الشراء صعبة لذلك هنا يفضل الغذاء (التحويلات العينية) على المدى القصير والطويل (DFID، 2005، صفحة 9).

تشمل برامج التحويلات الاجتماعية منح الرفاهية غير المساهمة (المعاشات الاجتماعية، منح الإعاقة، ومنح دعم الطفل، ومنح الأسرة)، والتحويلات الشرطية (مثل التحويلات النقدية المشروطة حيث تكون الفوائد مشروطة بالامتثال للأسرة المشاركة في التعليم والخدمات الصحية، أو مشاريع الأشغال العامة حيث تكون الفوائد مشروط في العمل)، والتحويلات العينية (مخططات التغذية المدرسية، الطعام أو بعض السلع).

ومن تعريفنا لبرامج التحويلات الاجتماعية يحدد المدفوعات "العادية" أو البرامج قصيرة الأجل ويتم استبعاد تدخلات الإغاثة في حالات الطوارئ؛ إضافة إلى التدخلات التي تشترك في بعض الخصائص ولكنها غير مؤهلة كما تشمل التحويلات الاجتماعية المساهمة الضمان الاجتماعي، وإلغاء الرسوم كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): قائمة برامج التحويلات الاجتماعية

برامج شاملة للتحويلات الاجتماعية	برامج مستبعدة من التحويلات الاجتماعية
المنح النقدية المنتظمة غير القائمة على الاشتراكات (أو التحويلات النقدية غير المشروطة):	**مخططات الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات (التحويلات الاجتماعية قصيرة الأجل أو مرة واحدة):**
– المعاشات الاجتماعية – منح الإعاقة	– تدخلات الإغاثة في حالات الطوارئ – برامج التمويل الأصغر

– منحة دعم الطفل – التعويضات العائلية **التحويلات الشرطية العادية** – التحويلات النقدية المشروطة – برامج الأشغال العامة – مخططات ضمان التوظيف – برامج التغذية المدرسية **التحويلات العينية المنتظمة** – الطعام – إعانات الغذاء – توزيع المواد الغذائية الغذاء المنتظم – مخططات القسيمة	– الأموال الاجتماعية/ صناديق العمل الاجتماعي – إعانات المدخلات الزراعية – الإعفاءات من رسوم التعليم أو الصحة – إعانات المرافق العامة

المصدر: (Stephen Devereux, 2015, pp. 12-13)

المطلب الثالث: أثار التحويلات الاجتماعية

من خلال تطرقنا إلى أنواع التحويلات الاجتماعية التي تنقسم إلى تحويلات اجتماعية نقدية والتي تتمثل في المبالغ التي تمنح لصالح الطبقات الفقيرة مقابلة الحالات الاجتماعية التي يعاني من الأفراد وتسمى أيضا بالتحويلات الاجتماعية المباشرة، أما النوع الثاني من التحويلات يتمثل في تحويلات عينية والذي يتمثل في السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد ذوي الدخل الضعيف وتسمى أيضا بالتحويلات الاجتماعية غير المباشرة، حيث تتعدد آثار هذه التحويلات الاجتماعية بنوعيها على الجانب الاقتصادي.

أولا: أثار التحويلات الاجتماعية على الاستهلاك والاستثمار:

لاحظت العديد من الدراسات أن استلام التحويلات يرتبط في كثير من الأحيان بمجموعة من الاستثمار المنزلي في رأس المال البشري والأصول الإنتاجية الأخرى، تشير بقوة إلى أن عمليات توزيع الدخل في البلدان النامية تركز على أولئك الذين يعانون من الفقر الذي تجاوزت آثار مكملات الاستهلاك، عادة يتم

إنفاق أكبر حصة من التحويلات على السلع والخدمات لتحسن مستويات الاستهلاك وهذا قد يؤدي إلى تحسين إنتاجية العمل، فغالبًا ما تستخدم برامج التحويلات الاجتماعية المباشرة لدعم الاستثمار في التعليم على سبيل المثال، الرعاية الصحية والوقاية، والثروة الحيوانية وغيرها من الأصول الزراعية، والأصول المالية على المستوى الجزئي. وسواء كان ذلك من خلال تحسين التغذية التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، أو من خلال الاستثمار المباشر، فإن التحويلات الاجتماعية لديها القدرة على دعم نمو الدخل بين الأسر المستفيدة ومجتمعاتهم (Armando Barrientos, 2008, p. 11).

ثانيا: آثار التحويلات الاجتماعية على الاستقرار الاقتصادي:

من الممكن أن تساهم التحويلات الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك بزيادة حجم التحويلات الاجتماعية النقدية في فترات الكساد للتقليل منه إذا ما لاحت بوادر موجة تضخمية، ومثال ذلك الإعانات النقدية التي تمنح في حالة البطالة حيث يزداد عدد المستفيدين منها تلقائيا في حالة هذه الأزمة على العكس في حالة ازدياد النشاط الاقتصادي ومستويات العمالة فهنا ينخفض عدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعية (قويدري، 2012، صفحة 73).

يمكن الإشارة إلى هذه المسألة المهمة التي تتعلق بما إذا كانت برامج التحويلات الاجتماعية قادرة أيضاً على المساهمة في تحقيق أهداف النمو الأوسع وإلى أي مدى، ومن المؤسف أن المعرفة المنهجية لآثار النمو الناجمة عن التحويلات الاجتماعية في البلدان النامية غير موجودة في الواقع، فهناك فجوات مهمة بالإضافة إلى مجالات من عدم اليقين في المعلومات المتاحة. هناك المزيد من المناقشات حول تأثيرات النمو للتحويلات الاجتماعية حيث يكون الاستثمار الأسري هدفًا مباشرًا وصريحًا للبرنامج وفي برامج التحويلات المشروط للتنمية البشرية، فمن المتوقع أن تؤدي التحويلات الاجتماعية إلى تحسينات في الرعاية الصحية والتعليم، ويتم تقييم هذه النتائج مباشرة في سياق أنشطة الرصد والتقييم. هناك نقاش أقل بكثير حول تأثيرات النمو المحتملة للتحويلات حيث لا يكون الارتباط بالاستثمار واضحًا وتكون عمليات الرصد والتقييم ضعيفة بشكل عام، توفر الأدبيات المتوفرة أساسا غير كاف لدعم القياس الكمي الدقيق لهذه التأثيرات (Armando Barrientos, 2008, p. 12).

ثالثا: أثار الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي:

حيث تتمثل هذه التحويلات في شكلين، إما إعانات نقدية ومن صورها إعانات البطالة (الضمان الاجتماعي) إعانات المسنين والمبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية والعلمية، أو تكون إعانات عينية في شكل سلع وخدمات ومن أهم صورها الإنفاق على الصحة والتعليم والتي يتضح أثرها على النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(5-1): أثر التحويلات العينية على زيادة الإنتاج القومي

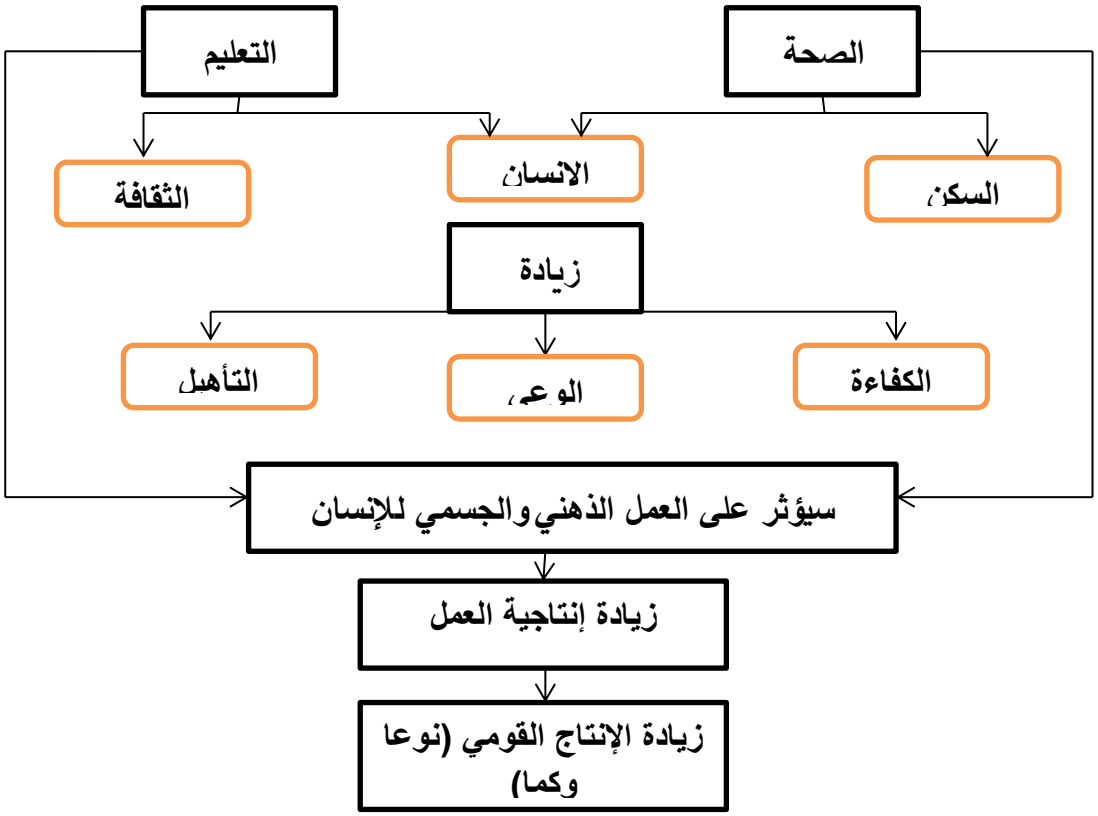

المصدر: (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 63).

يتضح من خلال هذا الشكل تأثير التحويلات الاجتماعية العينية في مجال التعليم وذلك بتحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية وانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد القومي، كذلك الحال بالنسبة للخدمات الصحية فهي تساهم في تطوير العنصر البشري وزيادة كفاءته وقدرته على زيادة إنتاجية العمل، ومن هنا يتضح أن التحويلات الاجتماعية الموجهة للخدمات التعليمية والصحية تساهم بشكل كبير في زيادة

الإنتاج القومي، حيث يعتبر معظم الاقتصاديين أن خصائص وصفات وطبيعة العنصر البشري تساهم إيجابا أو سلبا في عملية التنمية الاقتصادية.

رابعا: أثر التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل القومي:

يتمثل دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال ما يلي:

- يترتب على التحويلات الاجتماعية المتمثلة في النفقات الصحية والتعليمية والثقافية والتي يتم توزيعها على الفئات ذات الدخل المحدود إعادة لتوزيع الدخل القومي، وتكون مجانية أو بأسعار منخفضة عن تكلفة إنتاجها؛
- يترتب على التحويلات الاقتصادية (النفقات التحويلية) خفض أو تثبيت أسعار إعادة توزيع الدخل لبعض المشروعات لصالح المستهلكين للسلع.

ويتخذ التوزيع النهائي لإعادة توزيع الدخل اتجاهات مختلفة وهي (العلي، 2007، صفحة 75):

- إعادة توزيع الدخل باتجاه الطبقات الفقيرة بفرض ضرائب على الطبقة الغنية ويستفاد من إيراداتها الطبقات الفقيرة، وتكون على شكل نفقات صحية أو نفقات تعليمية أو دعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، حيث تكون فعالية هذا التوزيع مرتبطة بنسبة النفقات إلى الدخل القومي؛
- أما فيما يخص التوزيع القطاعي أي توزيع الدخل بين القطاعات يكون من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب في تنميته.

خامسا: ترشيد النفقات الفردية:

إن التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد فقد تنفق في أوجه مختلفة (كالإنفاق على السجائر والخمور...إلخ) غير التي وجهت لها، مما تؤدي إلى الإضرار بالمستفيد منها بتدهور قدراته الصحية والإنتاجية والقلية في بعض الأحيان، عكس التحويلات العينية فإن الدولة توجه للمستفيد منها السلع والخدمات التي يحتاجها لتغطية حاجاته أين تضمن تحقق ما تسعى إليه من آثار اقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع (قويدري، 2012، صفحة 77).

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، الذي تناول المدخل المفاهيمي والإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، يمكن تلخيص فيما يلي:

من خلال تطرقنا للجانب النظري لسياسة الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية، ويشمل الإنفاق العام الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنى التحتية، بالإضافة إلى الإنفاق على الرواتب والمساعدات الاجتماعية. ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي مما يحفز النمو الاقتصادي، كما يُستخدم كأداة إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتحمل الحكومة مسؤولية ترشيد الإنفاق العام وضبط العجز في الميزانية لتجنب الآثار السلبية المحتملة.

تغيرت وظائف ومهام الدولة خاصة الاجتماعية مع المستجدات العالمية والمتعلقة بالتحرير الاقتصادي وسيادة اقتصاديات السوق، فقد نرى أن مبرر وجود دولة الرعاية الاجتماعية هي العلاقة التي تربط المواطن بالدولة، فهذه الأخيرة وجب عليها التكفل وتوفير الخدمات الاجتماعية لتلبية حاجيات الأفراد وتحقيق رفاهية المجتمع.

يعتبر الدعم الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة، حيث تغطي جزءا من أعبائه، كما أن هناك عدة صور للدعم الحكومي من أهمها الدعم المباشر الذي يظهر ضمن ميزانية العامة للدولة، وهو عبارة عن تحويلات اجتماعية تقدمها الدولة سنويا في شكل مبالغ نقدية من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية لتخفيض تكاليف المعيشة والعمل على الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، ودعم غير مباشر الذي لا يظهر في ميزانية الدولة.

من الضروري مراعاة التحديات الإدارية والمؤسسية التي تواجه تنفيذ سياسة التحويلات الاجتماعية لا سيما في البلدان النامية، من أجل نجاح آليات رصد وتقييم هذه السياسة لضمان وصول الدعم للفئات المستحقة، فعلى الحكومات تبني نهج شمولي وتكاملي، يربط بين سياسات الدعم والتحويلات الاجتماعية وباقي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولما لها من انعكاسات على الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يتطرق إليه الفصل الموالي من عدة جوانب وأكثر تفصيل.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لمتغيرات مربع كالدور السحري

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات مربع كالدور السحري

تمهيد

تلعب السياسات الاقتصادية الكلية دورا مهما في تنظيم النشاط الاقتصادي، وذلك باتباعها مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتنظيم نشاط الدولة نحو تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي، وذلك بمحاولة الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار للتخفيف من ظاهرة التضخم، إضافة إلى رفع مستويات التشغيل التام، مع تحقيق توازن خارجي (توازن ميزان المدفوعات)، حيث تعبر هذه الأهداف الأربعة الركائز التي تسعى معظم دول العالم تحقيقها تحت مسمى مربع كالدور السحري الذي صاغه الاقتصادي الألماني نيكولاس كالدور عام 1960، وكما يبرز لنا مدى أهمية استقرار الوضع الاقتصادي للبلد إلا أنه هناك عوامل وظروف تعرقل هذا الاستقرار.

تساهم سياسة الانفاق العام بدرجة كبيرة من خلال سياستها المالية في التأثير على ظاهرة النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، وهذا بتحفيز الطلب الكلي الفعال فيحدث تغيرات على المستوى الإنتاجي لمختلف القطاعات فيتأثر مستوى الميزان التجاري بتأثر مكوناته مما يجعله في حالة عجز أو فائض، وتؤثر سياسة الانفاق العام على مستويات التشغيل في القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة، إضافة إلى التأثير على أسعار الاستهلاك من خلال سياسة الدعم أو المعونات الممنوحة للمستهلك، وبالتالي التأثير على التضخم.

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي
- المبحث الثاني: المؤشرات الرئيسية لمربع كالدور السحري
- المبحث الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على المتغيرات الرئيسية لمربع كالدور السحري

المبحث الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الذي تسعى إليه دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة، إذ لا يعتبر هدفا لمنظومة السياسات الاقتصادية فقط، وإنما يعتبر أيضا في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، تتفق على مجموعة من الأهداف مرتبطة ببعضها البعض، والتي تم تلخيصها ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور والمتمثلة في تحقيق التشغيل الكامل وتحقيق مستويات مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على المستوى العام للأسعار إضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هدف أساسي لكل الاقتصاديات سواء كانت نامية أو متخلفة حيث لا يوجد تعريف واحد للاستقرار بصفة عامة وهذا راجع إلى تعدد الأوضاع التي تعبر عنه ومن خلال هذا المطلب يمكن تعريفه وإبراز أهميته وأنواعه، إضافة إلى التطرق إلى أسباب عدم الاستقرار.

أولا: تعريف الاستقرار الاقتصادي:

تختلف تعريفات الاستقرار الاقتصادي باختلاف وجه نظر الباحثين وفيما يلي سنتطرق إلى بعض التعاريف:

عرف "ستاين" Stein الاستقرار الاقتصادي بأنه الحالة التي تكون فيها البطالة منخفضة، وتكون الأسعار عند مستوياتها العامة حيث لا يوجد تقلبات تراكمية أو حادة" (dikutozpençe, p. 12).

استقرار الاقتصاد الكلي هو استخدام السياسة النقدية أو المالية لمحاولة القضاء على حالات الركود والحفاظ على الاقتصاد في حلة لتوظيف الكامل (Abelall, 2011, p. 429).

يشير الاستقرار الاقتصادي إلى عدم وجود تقلبات مفرطة في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ويكون الاقتصاد مستقرا إذا أظهر معدل نمو ثابت إلى حد ما وتضخم منخفض ومستقر إلى حد ما، وسعر فائدة منخفض ومستقر إلى حد ما، وسعر صرف مناسب ومستقر. يصنف البنك الدولي الاقتصاد الكلي بأنه مستقر عندما يكون معدل التضخم منخفض ويمكن التنبؤ به، وأسعار الفائدة الحقيقية مناسبة وسعر الصرف الحقيقي تنافسي ويمكن التنبؤ به، ويشير عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى حالة اقتصادية كلية متقلبة، تجعل

بيئة الاقتصاد الكلي المحلية أقل قابلية للتنبؤ بها، وعدم التنبؤ يعيق قرارات تخصيص الموارد الاستثمار والنمو (Tuaneh. Godwin Le bari, 2018, p. 2).

استقرار الاقتصاد الكلي هو وضع إطار عمل للمؤسسات والسياسات النقدية والمالية للحد من التقلبات وتشجيع النمو المعزز للرفاهية، يتطلب تحقيق هذا معالجة استقرار الاقتصاد الكلي في وقت مبكر ملاءمة سعر صرف العملة مع مستويات السوق وإدارة التضخم، وإنشاء مكاتب الصرف الأجنبي، وتنويع الإيرادات، وإنشاء نظام شفاف للإنفاق العام، ومنع السيطرة على موارد البلد من طرف جهات خارجية (United states Institute of peace).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي هي حالة يمر بها الاقتصاد تتميز بعدم وجود تقلبات حادة في المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال استخدام سياسة اقتصادية جيدة، أي تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع وجود معدلات منخفضة للتضخم والبطالة، وتوازن في ميزان المدفوعات وسعر صرف مناسب ومستقر.

ثانيا: أهمية الاستقرار الكلي:

يمكن تحقيق الاستقرار الكلي من خلال مجموعة من السياسات في المجالات النقدية والمالية، والتي تهدف إلى ضمان الأداء الاقتصادي السهل ومنع حدوث أزمات اقتصادية، وتقدير الأساس وراء سياسة الاستقرار الاقتصادي هو أن قوى سوق وحدها لا تستطيع ضمان استقرار النظام الاقتصادي الذي يخضع إلى الإخفاقات المتكررة في السوق (Federico– Lupo, 2013, p. 235).

وعليه فإن للاستقرار الاقتصادي الكلي أهمية كبيرة تظهر من خلال ما يلي:

- تفادي الازمات المالية والاقتصادية وتقلبات النشاط الاقتصادي حيث أن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى عرقلة النمو ويؤثر على مستويات المعيشة ويزيد من درجات عدم اليقين في الاقتصاد؛
- يحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي تطورا في الاقتصاد، وذلك من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستقر مع استقرار الأسعار وانخفاض في مستويات البطالة وكلك استقرار العملة المحلية وتدفق رأس المال بحرية بما في ذلك رأس المال الأجنبي، من خلال هذا الاستقرار تسعى الدول لزيادة الاستثمارات ومعدل الادخار؛
- يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي عن كفاءة جميع العوامل في التنمية الاقتصادية وكذلك كفاءة السياسة الاقتصادية للدولة وتؤثر سياسة الاستقرار على سلوك جميع المتغيرات الاقتصادية وبالتالي على كفاءة

الاقتصاد الوطني، وتعمل الدول على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لما له من تأثير على المؤشرات المهمة وزيادة التصنيف في المؤشرات العالمية، زيادة في الإيرادات الميزانية، الحصول على دخل ثابت من خلال الأعمال التجارية وزيادة في الأجور الحقيقية والمزايا الاجتماعية وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي (Olena P. Slavkova, 2018, p. 128).

ثالثا: أنواع الاستقرار الاقتصادي:

إن الاستقرار الاقتصادي قد يكون محليا أي لدولة معينة وقد يكون إقليميا يختص بمجموعة من الدول كالاتحاد الأوروبي، أو دوليا بمعنى استقرارا لعموم الاقتصاد الذي يقصد به استقرار كل دولة محليا بحيث تكون مجموعة دول العالم في حالة استقرار شامل، كما يمكن تصنيفه حسب نوع النظام المالي والنقدي.

1. **الاستقرار المالي والنقدي:** يمكن تقسيم الاستقرار الاقتصادي وفقا لنوعية النظام إلى نوعين:

1.1 الاستقرار المالي: يقصد بها الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على تجنب الوقوع في الأزمات المالية التي تؤدي إلى فقدان الثقة في عملة البلد، مما يتسبب في انخفاض فرص الاستثمار نتيجة سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد، ويمكن تعريفه بأنه "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد"، فالاستقرار المالي يتضمن استقرار جميع مكونات النظام المالي، وأسواق المال والأنشطة المرتبطة بها، ومن أهم المؤسسات التي تولي لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها (مطاي، بلقلة ، و حبيش، 2019، صفحة 11).

2.1 الاستقرار النقدي: هو من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، يتمثل في استقرار سعر العملة واستقرار المستوى العام للأسعار بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة، وذلك من خلال تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي تفادي أزمات نقدية اقتصادية بالتحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، إن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من قبل السلطات النقدية، والذي بدوره يحافظ على مستوى الأسعار السائدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي بعبارة أخرى يجب أن تؤدي الزيادة في عرض الكتلة النقدية إلى تحقيق استقرار الناتج الوطني الإجمالي حيث أن (قسميوري، 2021، صفحة 68):

معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع

معامل الاستقرار النقدي = ——————————————

معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي

فغياب الاستقرار النقدي يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة في الاقتصاد الوطني، سواء في شكل تضخم أو انكماش فالتضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المدنيين ورجال الأعمال والمنظمين على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة، لذا توجهت معظم الدول الصناعية إلى حصر معدل التضخم ما بين 1% و3% من جهة، وإلى التركيز على تخفيض معدل التضخم واستقرار الأسعار من جهة أخرى، نتيجة للآثار السلبية لمعدلات التضخم المرتفعة على النمو وارتفاع التكاليف (قسميوري، 2021، صفحة 68).

2. **الاستقرار الاقتصادي الدولي والمحلي:** يمكن تصنيف الاستقرار الاقتصادي وفق المكان والمصدر إلى استقرار دولي (خارجي) واستقرار محلي (داخلي) كما يلي:

1.2 الاستقرار الاقتصادي الدولي: هو عبارة عن الوضع المستقر للاقتصاد العالمي، حيث يتحقق ذلك نتيجة لاستدامة الاستقرار في النمو الاقتصادي العالمي، وثبات حركة رؤوس الأموال الدولية، وعدم وقوع أزمات ومشاكل اقتصادية تؤدي بدورها إلى تأثر اقتصاد دول العالم بالأخص الدول ذات الثقل الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي؛ كما يعد الاستقرار السياسي والأمن والسلام الدوليين أساس الاستقرار الاقتصادي، لأن الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي (قسميوري، 2021، صفحة 69).

2.2 الاستقرار الاقتصادي المحلي: ينشأ الاستقرار الداخلي عندما يكون الطلب الكلي يساوي الناتج الممكن، ويقصد به " ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يختفي عنده البطالة والتضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات" (مسمش، 2018، الصفحات 170-171).

ويتحقق هذا الاستقرار عند تحقق التوازنات التالية:

- **توازن الاستهلاك والإنتاج:** ويحقق هذا التوازن إذا لم يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات لتفادي التضخم الذي يخل بالتوازن؛

- **توازن الادخار والاستثمار**: وذلك بتعادل كل من الادخار والاستثمار أي موافقة الاستثمار لمخطط الادخار الموجود فعلا؛
- **توازن الموازنة العامة**: وذلك بتعادل الايرادات والنفقات، فغياب هذا التوازن يحدث خلل في الميزانية العامة للدولة؛
- **التوازن النقدي**: ويحقق بتوازن الكمية المعروض من النقود مع الكمية المطلوبة منه.

ونستنتج أن التوازنات السابقة ترتبط بالقطاعين الحقيقي والنقدي للنشاط الاقتصادي، وهما يكونان هيكل الاقتصاد الوطني الذي يتعرض إلى عدة اختلالات اقتصادية، ومن هنا نحتاج إلى تحقيق توازن خارجي والذي يتجلى في توازن في ميزان المدفوعات لتحقيق الأهداف الأساسية للاستقرار الاقتصادي.

رابعا: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي:

من بين أسباب عدم الاستقرار هو الاختلال الذي يمكن أن يصاحب الاقتصاد الوطني، والذي قد يكون (قسميوري، 2021، صفحة 67):

1. **اختلال داخلي**: ينجم هذا الاختلال بصورة عامة عن عدم تناسب ما بين تيار الطلب المحلي مع تيار العرض المحلي، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام الأسعار، ويظهر هذا الاختلال على هيئة ثلاث أشكال:

- **الاختلال السلعي**: والذي يعد السبب الأساسي للاختلالات الأخرى ويحدث جراء انخفاض الناتج المحلي من السلع والخدمات وعدم تناسبه مع تيار الطلب عليها.
- **الاختلال المالي**: والذي يتجسد في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الاختلال بين النفقات العامة والايرادات العامة.
- **الاختلال النقدي**: والذي يتمثل في الفجوة التي تظهر ما بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، أي أنه ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه.

2. **اختلال خارجي**: هو ذلك الاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات، عندما تنخفض صادرات بلد معين عن وارداته من مختلف السلع والخدمات والتحويلات وغيرها، ويرى بعض الاقتصاديين بأن صور الاختلال الداخلي هي السبب الرئيسي للاختلال الخارجي فضلا عن أسباب أخرى كضعف البنيان

الاقتصادي له، وغيرها من الأسباب التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تقلبات الظواهر الطبيعية أو غيرها.

المطلب الثاني: السياسات المحققة للاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو الهدف الأساسي لسياسات التنمية في دول العالم المتقدمة والنامية، حيث يستلزم على الحكومة اتخاذ إجراءات متكاملة لبلوغ الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام الأدوات المتنوعة للسياسات الداخلية كانت أو الخارجية على نحو اقتصاد متوازن لأن كل أداة تتأثر وتؤثر على الأخرى.

أولا: السياسات الداخلية المحققة للاستقرار الاقتصادي:

تعد للسياسة النقدية والمالية فعالية كبيرة في التأثير على الاستقرار الاقتصادي، من خلال رسم خطة تنسيقية بين أدواتهما لعدم الوقوع في ضغط تناقض أهداف السياسة الاقتصادية، حيث سنتطرق لأدوات كل من السياسة المالية والنقدية إضافة إلى سياسة مراقبة الأسعار والأجور (السياسة الدخلية).

1. السياسة المالية:

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن تصحيح التقلبات الاقتصادية إنما يتطلب اتخاذ اجراءات مالية خاصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وهذا يتوقف على مدى مساهمة السياسة المالية للحد من التذبذبات التي قد يشهدها النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك بسياسات قائمة على التمويل لمكافحة التضخم عن طريق تحقيق فائض في الميزانية وكلما كبر هذا الفائض كلما كانت الآثار الانكماشية كبيرة، بينما يمكن مواجهة حالة الكساد عن طريق تحقيق عجز في الميزانية وكلما كبر هذا العجز كلما كانت الآثار التوسعية كبيرة.

1.1 **السياسات القائمة على التمويل بالفائض:** تتطلب حالات التضخم من الحكومة سياسة مالية تقضي بتحقيق فائض الميزانية، إلا أن الآثار المضادة للتضخم التي تترتب على هذا الفائض إنما تتوقف على كيفية التي يتم بها التصرف في هذا الفائض ويتم ذلك كما يلي:

– تقوم الحكومة على سداد الديون العامة، حيث تحول فائض حصيلة الضرائب إلى أيدي افراد القطاع العائلي ومنشآت الاعمال الذين من المحتمل أن يقوموا بانفاق هذه المبالغ على السلع الاستهلاكية والسلع

الرأسمالية، ولكن مثل هذه المبالغ المحتملة في الانفاق الخاص لا يجب المبالغة فيها. ففي معظم الاحتمالات فان جزءا كبيرا من رصيد هذا الفائض الذي يحصل عليه الأفراد ومنشآت الاعمال عند قيام الحكومة بسداد ما لديهم من السندات(الدين العام) إنما سوف يستخدم في شراء السندات الخاصة بدلا من شراء السلع والخدمات (الأعسر، 2016، صفحة 336)، إضافة إلى أن مثل هذه الضرائب يكون عبؤها على أصحاب الدخول المنخفضة عكس ذوي الدخل المرتفع وهذا لا يتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية؛

– يمكن للحكومة أن ترفع من إصدار سندات القروض العامة التي يكتتب فيها المواطنون لامتصاص جانب من القدرة الشرائية الإضافية للحد من ظاهرة التضخم، كما يمكنها اللجوء لسياسة الادخار الاجباري، ذلك بفرض شراء سندات الادخار وتسديد ثمنها بالاقتطاع من الدخل أو الدفع مباشرة للحد من التضخم (فوزي، 1972، صفحة 387).

2.1 **السياسات القائمة على التمويل بالعجز:** في حالة الركود (الكساد) تلجأ الحكومة الى سياسة التمويل بالعجز في الميزانية أي تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي وتستطيع الحكومة تمويل العجز في ميزانيتها عن طريق الاقتراض أي بيع السندات الحكومية للقطاع العائلي وقطاع الإنتاج.

اقتراض الحكومة من الأفراد والشركات قد يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي إلى حد ما، حيث قد يستخدم الأفراد جزءا من دخلهم المخصص للاستهلاك لشراء السندات الحكومية، كما قد تستخدم الشركات جزءًا من أرصدتها المخصصة للاستثمار أو توزيع الأرباح على المساهمين في شراء تلك السندات. فالأشخاص ذوو الدخل المنخفض لن يكونوا قادرين على شرائها، بينما يميل الأشخاص الأكثر ثراء إلى شرائها من المدخرات. لذلك على الرغم من أن الاقتراض الحكومي قد يقلل إلى حد ما من التأثير التوسعي للإنفاق الحكومي، إلا أن هذا التخفيض في الإنفاق الخاص لن يكون كبيرا في معظم الحالات (الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، 2016، صفحة 333).

كما تستطيع الحكومة تمويل العجز بطريقة أخرى هي خلق نقود جديدة (إصدار الأوراق النقدية اللازمة لتمويل العجز) وهذه الطريقة تجنب الحكومة الاثآر المثبطة للاستهلاك والاستثمار الخاصين والتي قد تترتب على الاقتراض من الافراد أو منشآت الاعمال. فإصدار نقود جديدة وانفاقها بوساطة الحكومة إنما تؤدي الى زيادة الانفاق العام وفي نفس الوقت لن تؤدي إلى تخفيض في الانفاق الخاص وبالتالي فإن هذه الطريقة لتمويل العجز تكون لها آثارا توسعية اكبر من طريقة التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض. ولكن في ضوء خبرة الدول فإن تمويل العجز عن طريق قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة إنما ينظر إليها بحذر وريبة ولكن

الحكومة تستطيع أن تصل لنفس النتيجة بدرجة كبيرة وذلك عن طريق الاقتراض من (بيع السندات) إلى البنك المركزي (الأعسر، إقتصاديات المالية العامة، 2016، صفحة 334).

2. السياسة النقدية:

تشمل السياسة النقدية جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مرافقة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة في إدارة النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم الدين الحكومي (حداد و هذلول، 2005، صفحة 183)، أي تنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية.

2.1 أدوات السياسة النقدية: تتمثل أدوات السياسة النقدية في الأسعار والكميات التي يتم التحكم فيها من قبل السلطات النقدية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتعديل مستوياتها من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية، ومن هذا المنطلق يمكننا أن نميز بين نوعين من أدوات السياسة النقدية والتي تتمثل فيما يلي (مسمش، 2018، الصفحات 229-232):

✓ **أدوات غير مباشرة:** هناك ثلاث أدوات كمية رئيسية غير مباشرة للسياسة النقدية، وتتمثل في:

- **سياسة إعادة الخصم:** وهو من الوسائل المعتاد استخدامها من قبل البنوك المركزية، حيث يتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عن الاقتراض منه، أو طلب إعادة الخصم ما لديها من أوراق تجارية، ويتم التحكم في سعر إعادة الخصم حسب هدف السياسة التي يتبعها البنك المركزي، فإذا كانت سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد يقوم بتخفيض سعر الفائدة مقابل القروض، أما إذا كان الهدف اتباع سياسة انكماشية للتخفيف من التضخم يتم رفع سعر إعادة الخصم؛

- **سياسة السوق المفتوح:** تقوم عمليات السوق المفتوح على مبدأ التحرك النقدي للبنك المركزي، كما تؤثر على السيولة المصرفية عبر شراء أو بيع المصرف المركزي لأذونات خزينة مقابل سيولة، وهنا يؤثر البنك المركزي على أسعار الفائدة في سوق الصرف، حيث يلجأ إلى عدة أسواق أخرى يتم فيها تداول سندات الخزينة باعتباره سوق مفتوح أمام كل المتعاملين والوكلاء، حيث يختلف دور البنك المركزي باختلاف الهدف من السياسة النقدية المطبقة، فإذا كانت توسعية فإنه يمثل دور المشتري للسندات في السوق لتوسيع الائتمان

وضخ كمية من النقود في السوق، أما إذا كان هدفه سياسة انكماشية فيمثل دور البائع للسندات لامتصاص كمية النقود في السوق؛

- **سياسة الاحتياطي الإلزامي "الاجباري"**: وهي سياسة يقوم بفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتتمثل في الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياط دون مقابل وهي النسبة القانونية للاحتياط النقدي، ويتم تخفيض هذا الاحتياط في حالة الركود الاقتصادي من طرف البنك المركزي لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز الائتمان، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني.

✓ **أدوات مباشرة:** تنقسم الأدوات المباشرة إلى أدوات كمية ونوعية، والتي تتمثل في التالي (الخيكاني و الموسوي، 2015، الصفحات 24-25):

- **تأطير الائتمان:** هو اجراء تنظيمي يتم فرضه على البنوك التجارية، من أجل تحديد حجم القروض المقدمة للزبائن، وفي حالة الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها وجب على هذه البنوك احترام الحجم المعين؛

- **تحديد نسبة الودائع:** يتم اتباع هذا الأسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد، وتتم في حالة عجز ميزان المدفوعات، حيث يتم ذلك بإجبار المستوردين على إيداع ثمن الواردات على شكل ودائع لفترة معينة لدى البنك المركزي؛

- **النسبة الدنيا للسيولة:** يتم تطبيقها من خلال إرغام البنك المركزي للبنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تحدد من خلال بعض الأصول المنسوبة إلى بعض الخصوم؛

- **التأثير المباشر والاقناع الأدبي:** حيث يقوم البنك المركزي بتقديم بعض النصائح للبنوك التجارية، وتتمثل هذه الأخيرة في عدم التوسع في منح القروض خاصة التي توجه للمضاربة، نتيجة لانعكاس التوسع فيها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

2.2 أهداف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تسعى الحكومة من خلال تطبيق السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وللوصول إلى هذه الأهداف لابد من المرور بأهداف أولية ثم وسيطية للوصل فيما بينها، حيث يمكن استخلاص هذه الأهداف في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-2): استراتيجية السياسة النقدية

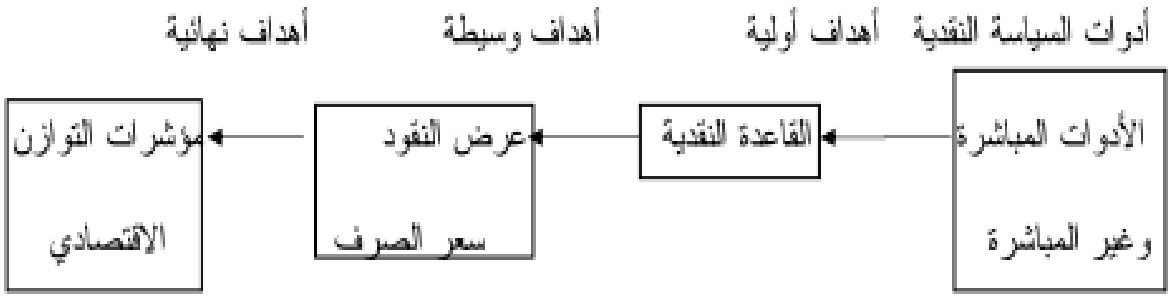

المصدر: (مسمش، 2018، صفحة 228).

من الشكل السابق يتبين لنا أن استراتيجية السياسة النقدية باستخدام أدواتها تسعى إلى تحقيق عدة أهداف أولية، وسيطية ونهائية، حيث يمكن توضيح ذلك في ما يلي (قسميوري، 2021، الصفحات 76-77):

- **الأهداف الأولية:** حيث تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في مجمعات الاحتياطات وتتضمن(القاعدة النقدية، مجموع احتياطات البنوك، احتياطي الودائع والاحتياطات غير المقترضة)، حيث تهدف هذه المجموعة إلى تحكم السلطات النقدية في المجاميع السابقة، ومدى علاقتها بنمو العرض النقدي الذي يعتبر هو الهدف الوسيط، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد وتتضمن كل من الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد؛
- **الأهداف الوسيطية:** وهي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة من طرف السلطات، حيث تتمثل في مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، والمجمعات النقدية، وهي مرتبطة بشكل ثابت مع الأهداف النهائية؛
- **الأهداف النهائية:** تختلف هذه الأهداف من بلد إلى آخر، حيث تستهدف بالدرجة الأولى كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومعدلات الفائدة للتأثير على الأداء الاقتصادي وضمان التوازن العام الداخلي والخارجي، حث يتحقق التوازن الداخلي بضمان استقرار المستويات العامة للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أما التوازن الخارجي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات نتيجة لاستقرار العملة الوطنية مع توازن الميزان التجاري.

3. السياسة الدخلية (سياسة مراقبة الأسعار والأجور):

لقد تم إضافة سياسة مراقبة الأسعار والأجور للسياستين السابقتين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تهدف هذه السياسة إلى توزيع الدخل لتحقيق العدل بين أفراد المجتمع، وذلك بخفض دخول الأغنياء ورفع دخول الفقراء.

1.3 تعريفها: تم تعريفها على أنها "مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية، والأجور النقدية والأشكال الأخرى للدخل، بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية، وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار" (ابدجمان، 1999، صفحة 573).

2.3 دور السياسة الدخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يمكن أن تحقق السياسات النقدية والمالية استقرار الأسعار فقط مع وجود قدر من الطاقة الفائضة والبطالة غير المرغوب فيها اجتماعيا، هنا يظهر دور السياسة الدخلية لتقييد الأجور النقدية والأسعار (ابدجمان، 1999، صفحة 574).

يتمثل دور السياسة الدخلية في معالجة تضخم الأجور، الذي ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين دون تحقيق إنتاجية بنفس معدلات الزيادة في الأجور، ولتجنب التضخم في هذه الحالة بمعنى ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية لزم استخدام وسيلة تؤدي إلى ربط معدلات الأجور بمعدلات الإنتاجية وذلك باتباع سياسة مراقبة الأجور والأسعار (قسميوري، 2021، صفحة 78).

ومن بين أهم مؤيدي هذه السياسة نجد الاقتصادي "**جاردنر آكلي**" حيث يرى أن ظاهرة التضخم تنتج عن الصراع حول توزيع الدخل داخل الاقتصاد الذي يتميز بالمنافسة غير الكاملة، حيث تستخدم المنشآت العمالية قوتها التفاوضية للحصول على الزيادة في الدخل الحقيقي أمام اجتياح الموجات التضخمية، أي أن رغم ارتفاع معدلات التضخم فإن الزيادة في الدخول النقدية تعمل بالشكل الذي يؤدي للحفاظ على أجورهم الحقيقية، وبالتالي يرى أن هذه السياسة هي الحل الأمثل لهذا الوضع (قسميوري، 2021، صفحة 78).

ثانيا: السياسات الخارجية المحققة للاستقرار الاقتصادي:

تسعى الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باتباع عدة سياسات اقتصادية، حيث تشمل سياسات داخلية والتي تم التطرق لها سابقا وسياسات خارجية متمثلة في سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية وهي السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، إضافة إلى سياسة أخرى تفرض عليها وهي سياسات المؤسسات الدولية.

1. **سياسة العلاقات الدولية الاقتصادية:** وهي سياسة تستعين بها الدولة للتعامل مع العالم الخارجي وتشمل ما يلي:

1.1 **السياسة التجارية:** يقصد بسياسة التجارة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أنها مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية كالتوظيف الكامل، إقرار التوازن في ميزان المدفوعات...إلخ، فالإجراءات

المتعلقة بضبط الواردات والصادرات تعتبر جزءا منها، وفي الحقيقة أن هذه السياسة وسيلة كالوسائل الأخرى (الإجراءات المالية والنقدية) تستعين بها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حشيش، 2002، صفحة 213).

تساهم السياسة الخارجية في بعث الاستقرار الاقتصادي، حيث تؤدي إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني باستخدام الإعانات وحوافز التصدير وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي، إذ يزداد الطلب المنتجات الوطنية مما يساهم في التخفيف من البطالة، كما أن تخفيض الواردات نتيجة فرض نظام للحصص، سيؤدي إلى تخفيض التزامات الدولة نحو الخارج، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات (قسميوري، 2021، صفحة 80).

2.1 **سياسة سعر الصرف:** يتميز سعر الصرف بالأهمية الكبيرة تتمثل في دوره لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، فإن اختيار سعر الصرف المناسب لظروف البلد من شأنه تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي؛ فهو عبارة عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل به وحدة واحدة من العملة المحلية إلى عملة أخرى أجنبية (الأفندي، 2013، صفحة 312)، وبالتالي يربط بين الاقتصاد المحلي (أسعار السلع المحلية) وباقي الاقتصاديات (أسعار السلع في السوق العالمية)، ويؤثر أيضا على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك يؤثر على كل من التضخم الناتج والعمالة (مسمش، 2018، الصفحات 248-249).

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية حيث أظهرت استقلاليتها عن السياسة النقدية بتميزها بأدواتها وأهدافها، حيث تسعى سياسة سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة الاستقرار النقدي من خلال مقاومة التضخم الذي ينخفض بتحسن سعر الصرف، كذلك يقوم البنك المركزي بخفض سعر الصرف لتشجيع الصناعة الوطنية وبالتالي توفير مناصب شغل للتقليص من نسبة البطالة، مما يشجع الصادرات ويحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وبالتالي تحقيق توازن في ميزان المدفوعات (قسميوري، 2021، صفحة 81).

2. **سياسة المؤسسات الدولية:** تتمثل هذه السياسة في برامج الإصلاح والتثبيت الاقتصادي لدعم الاستقرار الاقتصادي للدولة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث تلعب دورا مهما في السياسات الاقتصادية العالمية، تهدف سياساتها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام على المستويين العالمي والإقليمي. وتشمل أبرز سياساتها (قسميوري، 2021، الصفحات 81-82):

- سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية مثل عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري وارتفاع معدلات التضخم؛
- سياسات الإصلاح المؤسسي والهيكلي لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز القطاع الخاص ومكافحة الفساد وترشيد الإنفاق الحكومي؛
- تقديم القروض والمساعدات المالية للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات اقتصادية، مقترنة بشروط الإصلاح الاقتصادي؛
- المساعدة الفنية للدول في مجالات السياسة النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية وبناء القدرات؛
- متابعة ومراقبة الأوضاع الاقتصادية العالمية والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

حيث يقوم الصندوق النقد الدولي بتقديم تسهيلات لبلدان الأعضاء التي تستهدف القضاء على المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان والتغلب عليها لدعم الاستقرار الاقتصادي، حيث تشمل هذه التسهيلات تسهيلات عادية والتي يقدمها الصندوق بشكل روتيني كالشرائح الائتمانية، وتسهيلات خاصة والتي تتمثل في المساعدات الطارئة والعاجلة وتسهيلات التصحيح الهيكلي للبلدان منخفضة الدخل.

المطلب الثالث: الإطار النظري لمربع كالدور السحري

تعد أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها تحقيق الرفاهية العامة، ويمكن القول أن مختلف الدول المتقدمة والنامية بالرغم من اختلاف مضمون سياستها الاقتصادية إلا أنها تتفق على مجموعة من الأهداف، والتي تم تلخيصها ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم المربع السحري لكالدور وإبراز عناصره في شكله البياني.

أولا: مفهوم مربع كالدور السحري:

بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بالنمو وتوزيع الدخل، باعتبارها أدوات تهدف إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية، فقد اعتبر "آدم سميث" أن الإنتاج هو الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية قائلا " إن الإنتاج يحمل أكبر أو أصغر عدد من مستهلكيه ولذلك فإن الأمة ستكون أفضل أو أسوء..."، وقد استنتج أن أفضل طريقة لتحقيق النمو هي عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وهذا هو المذهب الشهير "دعه يعمل دعه يمر" (بن علي، 2019، صفحة 468).

بعد الحرب العالمية الثانية ومع انتشار الفكر الكينزي أصبحت السياسة الاقتصادية الناجحة عن طريق التدخل الحكومي تساهم في تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد والتي تؤثر سلبا على الأفراد والجماعات، إذ بدأ صانعو السياسات الاقتصادية المختلفة في تبني أربع أهداف رئيسية لتحديد أداء إدارتهم وتم التعبير عنها من الناحية الكمية وأطلق عليها مصطلح "استهداف"، حيث أعلن المستشارون المتعاقبون في بريطانيا عن عدة إجراءات منها استهداف التوظيف الكامل ويعبر عنه بنسب مئوية لمتوسط البطالة، واستهداف النمو، واستهداف زيادة الأجور أو سياسة الدخل، واستهداف ميزان المدفوعات والذي يعبر عنه من حيث الفائض بالملايين (بن علي، 2019، صفحة 468).

أطلق Nicholas Kaldor صاحب فكرة المربع السحري هذا الاسم على مجموعة من الأهداف المرسومة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، ولكل قطب من هذا المربع هدف معين، ولتحقيق المربع الأمثل لابد من سياسة فعالة تتماشى مع المتطلبات الأساسية للدولة (عاشور و بن العايب، 2021، صفحة 243).

حيث عرفها الاقتصادي الإنجليزي " نيكولاس كالدو" عام 1960 بأنها رسم بياني ذو أربعة رؤوس يحتوي على الأهداف الأساسية الأربعة للسياسة الاقتصادية (Hegazy & Abdelsamiea, 2024, p. 954). حيث كان يهدف من البداية إلى تسهيل عرض أداء اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، إلا أنه حقق نجاحا كبيرا، ويسمى هذا المربع "بالسحري" للتأكيد على أن الإنجاز المتزامن للأهداف الأربعة هو سحر أي يصعب تحقيقها في نفس الوقت وبقيم مثلى(Floer, 2015) .

ثانيا: عناصر مربع كالدور السحري:

بالرغم من اختلال النظم والسياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعا في مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي تمثل التوازن الاقتصادي بسقيه الداخلي والخارجي ويمكن تلخصيها في أربعة أهداف تعرف بمربع كالدور وتعتبر هذه الأهداف من الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد، أي مستويات المتغيرات التي يجب أن تتحقق ليكون الاقتصاد في وضع أمثل يمكن أن تكون الأهداف متكاملة وتتمثل هذه الأهداف في التالي (معن و شحاتة، 2020، الصفحات 174-175):

1. تحقيق النمو الاقتصادي Realization of economic growth:

طبقا لمربع كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي والذي يعني زيادة حجم الدخل القومي عبر الزمن وبطبيعة الحال يجب أن يكون هذا المعدل أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة.

2. تحقيق الاستقرار في الأسعار Realization of price stability:

أي التحكم في معدلات التضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتزايد في مستوى الأسعار، وحسب كالدور يجب أن يكون معدل التضخم 0% وهو ما يتفق مع رأي ميلتون فريدمان بأن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التشغيل الكامل يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما بين 5% و6% سنويا ويؤدي زيادة كمية المعروض النقدي بنفس النسبة إلى تجنب الاقتصاد التعرض للتقلبات الاقتصادية.

3. تحقيق الاستخدام الكامل Realization of Full employment:

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة صفر 0% حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التوظيف، أي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع ويجب ملاحظة أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر.

4. تحقيق التوازن الخارجي Realization of stable balance of payment:

ليتحقق التوازن الخارجي حسب كالدور من الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2%. ويرتكز بناء نموذج كالدور على أن تكون معدلات النمو مرتفعة قدر الإمكان مع مراعاة التوازن في الأهداف الأخرى المتمثلة في انخفاض معدلات البطالة والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات، حيث يعبر هذا على الوضع الأمثل للاقتصاد لكن تحقيقه يعتبر صعبا جدا للتعارض الكبير بين أهدافه الأربعة.

ثالثا: التمثيل البياني لمربع كالدور السحري:

يمكن تمثيل مربع كالدور كما تم الاشارة إليه سابقا من خلال تمثيل بياني على شكل معلم متعامد متجانس يحتوي على أربع أهداف اقتصادية المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم وميزان المدفوعات، والتي تمثل على محاور المعلم لتشكل لنا مربع كالدور.

وقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور–فيدرون" الذي حاول من خلاله بيانيا إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): رسم توضيحي لمربع كالدور السحري

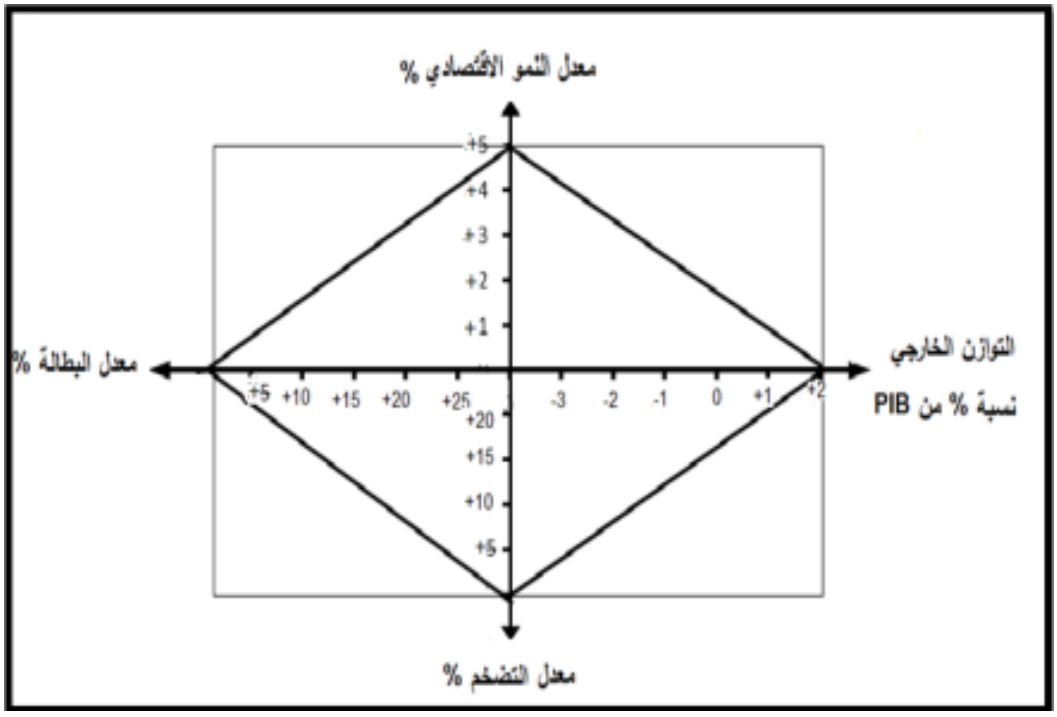

المصدر: (العمراوي، بن لحرش، و حساني، 2021، صفحة 334).

يتشكل مربع كالدور السحري بتقاطع الرؤوس الأربعة الممثلة للأهداف الاقتصادية في قيمتها المثلى، حيث كلما ابتعدت التقاطعات عن الرؤوس داخل المربع وعلى طول المحاور فإن هذا يؤدي إلى نتائج اقتصادية سيئة، حيث تختلف أشكال مربع كالدور على مدار السنوات باختلاف الأوضاع الاقتصادية لكل بلد.

رابعا: تعارض أهداف مربع كالدور:

لا يمكن تحقيق جميع أهداف التي ينص عليها مربع كالدور في نفس الوقت، نظرا لوجود تضارب (تناقض- صراع) فيما بينها، ولكنها في بعض الأحيان تكون أهداف متكاملة؛

فمن بين الأهداف المتكاملة كالنمو والبطالة والذي يجسد هذه العلاقة قانون أوكن، وفي حالات أخرى يمكن أن تكون متضاربة مثل البطالة والتضخم (منحنى فيليبس)، إذ يؤدي خلق فرص العمل إلى تحفيز الطلب الكلي خلال السياسات النقدية والمالية التوسعية، لذلك وجب على صناع السياسات الاقتصادية المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية (بن علي، 2019، صفحة 469).

ويبرز تعارض أهداف السياسة الاقتصادية خاصة بين الأهداف التالية:

- **التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم:** من الناحية التاريخية ظل التضخم والبطالة يتحركان في اتجاهين متضادين حتى سنة 1970 حين أخذا يتحركان في نفس الاتجاه، حيث أخذ التضخم والبطالة يرتفعان في نفس الوقت وهو ما يعرف بالكساد التضخمي، ويستخدم نفس الوصف عندما يرتفع التضخم وينخفض الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب الكساد التضخمي إلى وجود التضخم الناشىء عن جانب العرض، أو انخفاض العرض الكلي (بوزعرور، 2015، صفحة 24).
- **التعارض بين التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات:** يتواجد احتمال كبير للتعارض مع التوظيف الكامل، فالسياسات النقدية والمالية التوسعية قد تزيد من مستوى التوظيف على حساب العجز في ميزان المدفوعات، فعندما يزيد مستوى الطلب النقدي تزيد الواردات ليزيد العجز إذا لم يصاحب ذلك زيادة في الصادرات، كما أن تخفيض أسعار الفائدة قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عوائد أعلى. ويمكن التغلب على هذا التعارض من خلال تبني نظام سعر صرف مرن يسمح بتعديل قيمة العملة بشكل آلي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (معن و شحاتة، 2020، الصفحات 175-176).
- **التعارض بين استقرار الأسعار وميزان المدفوعات:** تتضاءل احتمالات التعارض بين هدف استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات لأنه في بعض الأحيان يكونا مكملين لبعضهما، أي كلما انخفضت معدلات التضخم كلما تحسن المركز التنافسي لمنتجات الدولة في الأسواق الخارجية، وضعف المركز التنافسي للمنتجات الخارجية في الأسواق الداخلية، وهذا يحسن وضع ميزان المدفوعات، ولكن لا يعني بالضرورة أن يكونا متكاملان، فإذا أردنا مثلا تحقيق فائض في ميزان المدفوعات فيجب استحداث التضخم للحد من الاستهلاك وإتاحة فائض للتصدير (معن و شحاتة، 2020، صفحة 176).

- **التعارض بين النمو الاقتصادي وخفض التضخم:** هناك عدة آراء تخص العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الآراء أن التضخم يعوق النمو الاقتصادي ويقلل من حجم المدخرات لأن العملة تقل قيمتها مما يؤدي إلى زيادة إنفاق الأفراد وبالتالي ينخفض مستوى الادخار لديهم، أما الآراء المعاكسة التي تنص على أن التضخم يؤدي إلى الزيادة في الادخار (ادخار إجباري لتمويل التنمية) وتشجيع الاستثمار وبالتالي ترتفع معدلات النمو الاقتصادي (بوزعرور، 2015، صفحة 25).

المبحث الثاني: المؤشرات الرئيسية لمربع كالدور السحري

تتحقق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية من خلال متغيرات المربع السحري لكالدور حيث سمي كذلك لوجود أربعة متغيرات يجب تحقيقها وتعتبر من أهداف الاقتصادية الرئيسية وعند تحديد قيم الأهداف الأربعة والمتمثلة في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض في معدلات تضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وربط هذه المتغيرات ببعضها البعض في معلم متعامد ومتجانس تعطي لنا شكل مربع، وهذا ما يسمى بمربع كالدور السحري، فسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤشرات الرئيسية لمربع كالدور.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي لأي دولة، فكان النمو الاقتصادي محطة اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي باعتباره السبيل الأمثل لفهم الأوضاع الاقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معرفة النمو الاقتصادي وأنواعه وأهمية عناصره ومقاييسه.

أولا: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

تسعى معظم الدول إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لها بالمساهمة في رفع مستويات الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي.

1. **تعريف النمو الاقتصادي:**

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ويمكن تعريفه بأنه يعبر عن الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان (الوادي، خريس، و عباس، مبادئ علم الاقتصاد، 2013، صفحة 343).

كما يعرف أيضا بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في محيط اقتصادي معين (بن قدور، 2013، صفحة 63).

ويعرف أيضا أنه حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (ناصف، 2008، صفحة 333).

كما يعرف على أنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي فهو بالتالي يخفف على عبء قلة الموارد" (خليفة، 2001، صفحة 9).

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (الوادي م.، خريس، الحواري، و العتيبي، 2007، صفحة 273).

كما يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع في الدخل الوطني والفردي (النجفي، 2000، صفحة 294).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة تراكمية ومستمرة لكمية الانتاج عبر فترة ممتدة من الزمن، حيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

2. **أنواع النمو الاقتصادي:** يمكن التميز بين عدة أنواع من النمو الاقتصادي نذكر منها كالتالي:

1.2 النمو الاقتصادي الطبيعي: هو عبارة عن نمو الناتج انتقالا من إقطاعية المجتمع نحو الرأسمالية من خلال عمليات موضوعية منتظمة في أربعة مراحل (سي بشير، 2023، الصفحات 66-67):

-المرحلة الأولى: عن طريق إتباع التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الزراعة إلى الصناعة اليدوية ثم إلى الصناعات الكبرى.

-المرحلة الثانية: من مرحلة تجميع رأس المال بهدف القيام بالتجارة الخارجية إلى الصناعة.

-المرحلة الثالثة: الدخول إلى السوق وزيادة عملية المبادلات من خلال زيادة كميات الإنتاج بهدف تعظيم المداخيل.

-المرحلة الرابعة: إنشاء سوق محلي يضم كل من العرض والطلب وذلك بنية تشكيل سوق وطني واسع.

2.2 النمو الاقتصادي العابر أو غير مستقر: ويحدث هذا النمو نتيجة أحداث مفاجئة فينتج عن هذه الأحداث نمو يختفي بزوالها، يتواجد هذا النوع عادة في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة البنى التحتية والثقافية، مما يعطل أثر المضاعف والمعجل وبالتالي تحقق نمو اقتصادي من غير تنمية؛

3.2 النمو الاقتصادي المخطط: هذا النوع من النمو يعتمد على التخطيط المسبق والجيد بحيث يعتمد زيادة معدلات النمو من عدمها على خبرة المخططين في إعداد الخطط الاقتصادية، كذلك تعتمد على واقعية الخطط المرسومة بالإضافة إلى متابعة التنفيذ ومشاركة المجتمع في العملية، إذا استمر هذا النوع لفترة زمنية طويلة يتحول إلى نمو مستمر ومن ثم تنمية اقتصادية (شهيناز، 2017، الصفحات 16-17)؛

3.2 النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن؛

4.2 النمو الاقتصادي المكثف: ويتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي بحيث نصل إلى نقطة الانقلاب عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف، والذي يعني تحسين المستوى المعيشي للفرد وهذا ما يعني أن نمو اقتصاديا كثيف قد حدث وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو إنتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة (بن عزة ج.، 2020، صفحة 36).

3. أهمية النمو الاقتصادي

تبرز أهمية النمو الاقتصادي في النقاط التالية (تركي و موسى، 2015، الصفحات 25-26):

✓ تقليل التفاوت في توزيع الدخل: وتعني التقسيم العادل في توزيع الدخل والثروات والتقليل من التفاوت، فنلاحظ تكديس الأموال من طرف فئة معينة من المجتمع يخلق طبقة من السكان تعاني الفقر وانخفاض في مستوى المعيشة مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والأمني، فنجد هذه الظاهرة تزداد كلما زاد حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباعدت وتباينت، ويعتبر التعليل من هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة هدفا مما يؤدي إلى تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد ويتأثر التعليم أيضا من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل؛

✓ رفع مستوى المعيشة: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الفرد بشكل فعال مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فكلما كان مقياس التشتيت لتوزيع الدخل عاليا قل مستوى الفقر، وبشكل خاص فيما يخص تلك الفئات التي تساهم مباشرة في عملية التنمية؛

✓ يعمل النمو الاقتصادي على تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع.

4. مصادر النمو الاقتصادي:

اهتم الاقتصاديون بعدة عوامل وجعلوا منها مصادر للنمو الاقتصادي، يمكننا ذكر أهمها فيما يلي (قسميوري، 2021، الصفحات 84-85):

✓ **الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:** تؤثر الآلات ومعدات الإنتاج على القدرة الإنتاجية للأفراد، فتوفر معدات العمل ورأس المال يعد ضروريا في زيادة الإنتاجية، التي تعد مفتاحا لنمو الأفراد والشركات والاقتصاد ككل.

✓ **التنظيم الاقتصادي الكفء:** تتمكن الدولة من تحسين كفاءة استخدام مواردها، وتتجنب الإسراف في استخدامها لإنتاج وتوفير السلع والخدمات اللازمة للأفراد، من أجل تحقيق مستويات أعلى للإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

✓ **التقدم التكنولوجي:** تعد التكنولوجيا والابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج أمرا ضروريا في وقتنا الحاضر لزيادة الإمكانيات الإنتاجية، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس كمية الموارد، أي بمعنى إدخال أساليب جديدة أو وسائل إنتاج حديثة في عملية الإنتاج، ويتم ذلك من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

✓ **النمو السكاني (اليد العاملة):** إن ارتفاع السكان يؤدي لزيادة عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية بزيادة حجم السواق المحلية من ناحية أخرى، ويتوقف تأثير نمو السكان على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي.

5. مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم قياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

1.5 **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاج وحساب معدل نموه ما يصطلح عليه تسميه معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعمله ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، والمشكل هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذا تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لكل الدول حتى يسهل مقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها (بن قدور، 2013، صفحة 64).

2.5 **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما (بناني، 2009، صفحة 4):

- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى؛
- طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

ثانيا: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي حسب الآراء الأولية المقدمة واتجاهاتهم الفكرية لكل مدرسة، سنحاول التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو فيما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية: لقد قدم الكلاسيكيون أمثال آدم سميث آراء حول أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

1.1 نظرية آدم سميث للنمو: لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، بل أكد أنه قطاع أساسي لتوفير المواد الغذائية في عملية النمو الاقتصادي، ثم أقر التركيز على قطاع الصناعة في عملية النمو نظرا لتزايد الغلة فيه والناتجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمل في

القطاع، إضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على النمو والتي تتمثل في عامل تراكم رأس المال والذي يعد مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية (صواليلي، 2006، صفحة 31).

وقد أوضح أن مصدر الثروة هو العمل واعتبر أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، تبدأ بتقسيم العمل وحجم مناسب من رأس المال، فيؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يحفز الزيادة في السكان فيزداد الطلب ويتسع السوق، ويتبع ذلك زيادة الادخار والاستثمار (قسميوري، 2021، صفحة 86).

2.1 تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي: أكد "ريكارد" أن سبب الركود قد ينتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المردودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي، وقد ركز أيضا على حرية التجارة من حيث خفض أسعار المواد الغذائية وتصريف الفائض الصناعي كعامل ممول للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اهتمامه بالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي (صواليلي، 2006، الصفحات 32-33).

2. النظرية النيو كلاسيكية: أبرز أهم الاقتصاديين في الفكر النيوكلاسيكي منذ القرن 19 على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود، باعتبار أن النمو عملية مترابطة ذات تأثير متبادل، حيث يؤدي قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى، كما أن نمو الناتج يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، وذلك يتطلب التركيز على التخصيص وتقسيم العمل إضافة إلى حرية التجارة، كما اعتبر أن النمو يعتمد على مقدار ما يتاح له من عناصر الإنتاج في المجتمع والمتمثلة في المورد البشري (العمل) والموارد الطبيعية (الأرض)، ورأس المال من تنظيم وتكنولوجيا (الدليمي ، 2015، الصفحات 34-35).

3. النظرية الحديثة: بعد أزمة الكساد بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي خاصة مع ظهور النظرية الكينزية للدخل، وبروز مشكلة البطالة، فقد ركز الاقتصادي "كينز" على تحقيق دالة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، حيث قام بتحليل دقيق للمعلمات الرئيسية للنمو والمتمثلة في الطلب الفعال، الاستهلاك، الميل إلى الادخار، المضاعف...إلخ، حيث أصبحت هذه الأخيرة الركيزة الأساسية للنظريات الحديثة للنمو والتنمية. فنموذج "**Harrod-Domar**" مثلا ينطلق في تحليله لمعلمات النمو على التحليل الكينزي (امتداد للطرح الكينزي) (قسميوري، 2021، صفحة 88)، على عكس نموذج "**Solow**" فهو امتداد للنموذج النيو كلاسيكي في اقتراحه لنموذج النمو الاقتصادي، حيث ركز على دالة إنتاج مضاعف من كميات حقيقية من رأس المال والعمل الفعلي ليتم الحصول على انتاج مضاعف بنفس الكمية، وقد أظهر أيضا أن

التقدم التقني هو المحرك الحقيقي للنمو باحتلاله الريادة في عملية دفع النمو (قسميوري، 2021، صفحة 89).

4. نماذج النمو النابعة من الداخل: ظهرت هذه النماذج أواخر الثمانينات من القرن العشرين والتي تلعب دورا هاما في تفسير النمو طويل الأجل، لأنها تركز على الخارجيات الموجبة التي تجاهلتها النماذج النيوكلاسيكية والتقليدية، وتتعدد مصادر هذه الخارجيات لتشمل رأس المال البشري (التعليم والتدريب والخبرة)، والمعرفة، وأنشطة البحث والتطوير والأنشطة التي تقوم على الابتكار وتحمل المخاطر؛ ووفقا لهذه النماذج فإن مفهوم رأس المال لايشمل فقط الجانب المادي وإنما يأخذ بعين الاعتبار رأس المال البشري والخبرة العلمية ذات العائد المتزايد، كذلك التقدم التكنولوجي الذي ينبع من عملية داخلية بدافع البحث عن التقدم العلمي والتكنولوجي، يعد رأس المال البشري والتكنولوجيا وفق نماذج **رومر (Romer) ولوكاس Robert (lucas وبارو (Barro)** محركات للنمو الاقتصادي وبالتالي تسمح للسياسة المالية بالتأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال اتأثير على قرارات الوحدات الاقتصادية (الأفراد والمنشآت) الخاصة بتراكم رأس المال البشري، أو المعرفة أوالبحث والتطوير (طالبي، 2017، الصفحات 75-76).

المطلب الثاني: الاطار النظري لظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من أهم العراقيل التي تواجهها معظم الدول، فقد أصبحت تهدد استقرار المجتمعات، لما يترتب عنها من إهدار الموارد البشرية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها خاصة الدول النامية، وارتفاع مستويات البطالة يدل على عدم استقرار الاقتصاد الوطني مما يتطلب على الحكومات اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

أولا: مفاهيم عامة حول البطالة:

إن مفهوم البطالة له أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة، حيث احتل جزءا كبيرا من المعرفة لتحديد تعريف البطالة والتعرف على أساليب هذه الظاهرة وكذا أنواعها، وهذا ما سيتم التطرق له فيما يلي:

1. تعريف البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل وفيما يلي أهم هذه التعريفات:

تعرف البطالة على أنها "بقاء العامل خارج العمل المنتج رغم قدرته عليه، وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء كانت إنتاجية أم خدماتية" (عبد الفتاح و عبد العزيز، 1995، الصفحات 183-184).

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل عن العمل "كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" (قدى، 2003، صفحة 37).

وهناك من يعرف البطالة "على أنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أو تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل" (عفيفي، صفحة 78).

وتعرف "على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية" (كمال و حافظ، 2009، صفحة 14).

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للبطالة وهي حالة المعطلون عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه.

2. أسباب البطالة:

بالرغم من اختلاف أسباب البطالة وتعددها من دولة إلى أخرى إلى أنها تتصف ببعض السمات المشتركة، فمشكلة البطالة لا تتعلق بالنظام الاقتصادي فقط بل هي مشكلة اجتماعية وسياسية وتعليمية أيضا، ومن هنا نستنتج أنها ليست مسؤولية جهة معينة أو جهاز أو قطاع محدد بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة وبالتالي يقتضي الامر الإشارة على مجمل تلك الأسباب كالتالي (مطر، 1983، الصفحات 65-66):

- ✓ الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني وارتفاع متوسط الأعمار ومعدلات الحياة، وعجز الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس نمو معدلات النمو السكاني؛

- ✓ تعتبر البطالة جزء من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، يعني أنها تختفي في مرحلة الانتعاش الاقتصادي وتظهر في مرحلة الركود؛
- ✓ الاقبال الكبير للتعليم الجامعي نظرا لمجانيته وتعظيم الشهادة الجامعية ومنه زيادة في أعداد الخرجين بمعدلات متضاعفة عن ما كانت عليه في السنوات الماضية وكذلك عدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل؛
- ✓ انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي نظرا لتطور التكنولوجي الحاصل الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين؛
- ✓ عدم توفر مهارات العمل لدى أغلب خريجي الجامعات حيث أصبحت نوعيات العمل تتطلب مهارات معينة مثل اللغة والكمبيوتر؛
- ✓ عزوف الكثير من خريجي الجامعات عن العمل اليدوي وتفضيلهم للعمل المكتبي؛
- ✓ اندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة؛
- ✓ زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي (الطحاوي، 1989، صفحة 118)؛
- ✓ عدم قدرة قوانين منظمة التشغيل على الحث والتحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا لاسيما عند وقوع خلافات بين رب العمل والعامل لذلك نجد بعض المستثمرين يخافون من الوقوع في هذه الخلافات فيرفضون توسيع عملهم ويكتفون بتشغيل أفراد عائلتهم؛
- ✓ يميل بعض المستثمرون إلى تشغيل الصبية القصر نظرا لقلة أجورهم وسهولة السيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الاجتماعية لعماله الأطفال؛

3. أنواع البطالة:

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع:

1.3 **النوع الأول:** حسب نمط التشغيل تنقسم البطالة إلى 3 أنواع وهي (رحيمي، قرقاد، و العايب، 2018، الصفحات 146-147):

- ✓ **البطالة السافرة:** وهذا النوع يشير إلى ما يعانيه جزء من القوى العاملة المتاحة من البطالة الظاهرة، فهناك فئة معينة من الأشخاص يبحثون عن العمل ولديهم الرغبة فيه لكنهم يريدونه بأجور سائدة ولكن دون

جدوى، لذلك فهذه الفئة عاطلة عن العمل خلال مدة معينة قد تكون طويلة أو قصيرة حسب الظروف الاقتصاد القومي، مثل بطالة المتخرجين من الجامعة.

✓ **البطالة الجزئية أو نقص التشغيل:** تشير إلى الشخص والموقف الذي يعمل فيه، ولكن تخفيض مؤقت في ساعات العمل العادية أو القانونية وكذلك توقف أو نقص الكسب بسبب وقف مؤقت للعمل دون إنهاء علاقة العمل وبوجه خاص لأسباب اقتصادية.

✓ **البطالة المقنعة أو المستترة:** وهي الحالة التي يتكدس فيه عدد كبير من العمال بما يتجاوز احتياجات العمل الفعلية ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو منخفض وتعتبر هذه البطالة من أخطر وأخبث الأنواع ونجدها في الدول النامية لأن الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

2.3 النوع الثاني: تنقسم البطالة حسب النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط وهي (أعمر ، 2021، صفحة 98):

✓ **البطالة الاحتكاكية أو الفنية:** يحدث هذا عندما يتعطل الأشخاص عن العمل وقد يكون طلب على العمل لم يتم إشباعه لأن هؤلاء العمال غير مؤهلين لسد هذه الحاجة من الطلب، ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات أولا فهم يجدون صعوبة في العثور على الوظائف التي لم يتم تدريبهم عليها من قبل، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

✓ **البطالة الدورية:** وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيدا في النشاط الاقتصادي المتكامل، فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع، يرغم أصحاب البضائع على تخفيض عدد العمال أو ساعات عملهم.

✓ **البطالة الهيكلية:** يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، ويؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع المنتجات أو التغيرات في سوق العمل نفسه.

3.3 النوع الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى (أبو تراب، 2021، صفحة 72):

✓ **البطالة الموسمية:** هي البطالة الناجمة أساسا في القطاعات الاقتصادية التي تتصف بموسمية بسبب الموسمية الإنتاج الزراعي مثلا أو في بعض الصناعات الريفية أو كالبناء والسياحة بسبب توقف النشاط فيها بمجرد انتهاء الموسم فينقطع الطلب على العمل وتزيد معدلات البطالة.

✓ **البطالة الاختيارية:** وهي الحالة التي يتوقف فيها العامل عن عمله بقرار شخصي إما أنه حينها يقدم استقالته عن العمل، إما لكونه يريد البحث عن عمل آخر يقدم له أجرا أعلى ولتفضيله أوقات الفراغ مثلا أن يكون غنيا مكتفيا أو المتسولين، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع منظمة العمل العربية.

✓ **البطالة الإجبارية:** ويقصد بها الحالة التي يخير فيها الشخص عن التخلي عن وظيفته أو عمله بشكل قسري أي دون إرادته مع رغبته وقدرته على العمل عند الأجر السائد، أي أنها البطالة الناتجة عن تسريح العمال الذين كانوا يعملون أو ناشطون في العمل فأصبحوا عاطلين عن العمل وهذا النوع من البطالة في الدول الصناعية، أو في حلة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة:

لقد شغلت البطالة الكثير من المفكرين الاقتصاديين حيث اختلفت وجهات النظر نحو هذه المشكلة باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي، التي حاولت تفسيرها وتوضيح أسبابها وسبل علاجها وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

1. **النظرية الكلاسيكية:** إن البطالة هي ظاهرة مؤقتة ناتجة عن عدم مرونة الأجور في الأجل القصير. فالشركات تقلل من توظيفها عندما ترتفع تكاليف العمالة (الأجور) عن الإنتاجية الحدية للعامل، ولكن في المدى الطويل سوف تنخفض الأجور بفعل قوى العرض والطلب حتى تصل إلى مستوى يضمن التوازن في سوق العمل وتوظيف جميع العمال الراغبين في العمل بالأجر السائد، كما أنها تعتبر أن السبب الرئيسي في استمرار البطالة هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن، وتدعو إلى السياسات التي تزيد من مرونة سوق العمل (حيمور و محمد، 2018، صفحة 122).
2. **النظرية النيوكلاسيكية:** لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل في ظل المنافسة التامة (حيمور و محمد، 2018، صفحة 122)، حيث تعتبر البطالة ظاهرة اختيارية ناتجة عن قرارات العمال الفردية، وللحد منها تدعو هذه النظرية إلى تقليل الحوافز المالية للبقاء عاطلا عن العمل، وزيادة مرونة سوق العمل من خلال تحرير قوانين العمل المقيدة، بدلا من تدخل الحكومة لزيادة الطلب الكلي.
3. **النظرية الكينزية:** النظرية الكينزية تفسر البطالة بوجود نقص في الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، فعندما ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، تقلل الشركات من إنتاجها وبالتالي من

احتياجاتها للعمالة، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة، واعتبرت أن الاقتصاد هو اقتصاد طلب أي أن مكونات الطلب الإجمالي هي التي تحدد العرض الإجمالي في السوق، ففرض قانون الطلب الفعال واتخذته كمبدأ لتفسير البطالة، واعتبرت أن أسباب البطالة موجودة في سوق السلع وليس في سوق العمل (قسميوري، 2021، صفحة 106)؛ حيث تدعو هذه النظرية إلى تدخل الحكومة لزيادة الطلب الكلي من خلال سياسات مالية توسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، أو سياسات نقدية توسعية لخفض أسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار.

4. **نظرية البحث عن العمل:** نظرية البحث عن العمل تفترض أن البطالة تنشأ بسبب الوقت الذي يستغرقه العمال والشركات في البحث عن فرص العمل المناسبة. فالشركات تبحث عن المرشحين المؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة، بينما العمال يبحثون عن الوظائف الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ووفقا لهذه النظرية قد يرفض العمال بعض فرص العمل المتاحة إذا كانت الأجور منخفضة جدا أو إذا كانت الوظيفة غير مناسبة لمهاراتهم، على أمل العثور على فرصة أفضل، وبالتالي تعد البطالة السائدة في الاقتصاد بطالة اختيارية (دادي و العايب، 2010، صفحة 108).

5. **نظرية تجزئة سوق العمل:** تفترض هذه النظرية أن سوق العمل منقسم إلى قطاعين أساسيين: القطاع الرئيسي والقطاع الثانوي، القطاع الرئيسي يضم الوظائف ذات الأجور المرتفعة والمزايا الجيدة ومسارات الترقي الواضحة، بينما القطاع الثانوي يضم الوظائف منخفضة الأجر وذات ظروف عمل سيئة وفرص محدودة للترقي. هذا الانقسام ناتج عن عوامل مثل التمييز والحواجز الهيكلية التي تحول دون انتقال العمال بين القطاعين، وبحسب هذه النظرية فإن البطالة ترتفع في القطاع الثانوي بسبب الدوران الوظيفي العالي وعدم الاستقرار، مما يعني أن المشكلة الرئيسية تكمن في تجزئة سوق العمل وليس في العرض والطلب الإجماليين على العمالة (حيمور و محمد، 2018، صفحة 123).

المطلب الثالث: عموميات حول التضخم

يعد التضخم مشكلة كبيرة من المشكلات الاقتصادية التي لها أثارا سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي، حيث اختلف المفكرون الاقتصاديون حول تعريف التضخم نتيجة لتعدد أسباب حدوثه، لذلك نتطرق إلى معرفة مفهوم التضخم وأسباب حدوثه مع ذكر أنواعه.

أولا: مفاهيم عامة حول التضخم:

يعد التضخم من المشاكل التي تهدد الاستقرار الاقتصادي نتيجة الآثار السلبية التي يخلفها في البلد، وقد اختلفت أراء المفكرين الاقتصاديين حول تحديد تعريف له لتعدد أسبابه وأنواعه، وهذا ما سنتطرق له في التالي:

1. **تعريف التضخم:**

يعرف التضخم بأنه حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الرائد عن قدرة العرض (الجيلاني، 2016، صفحة 21).

–كما يرى جوهنسون (Jahansn) أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في مستوى العام للأسعار ويستخدم هذا الاصطلاح في وصف عدد من الحالات وهي (الربيعي، 2013، صفحة 11):

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المستمر وغير العادي في الأسعار؛
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور؛
- التضخم في الرصيد النقدي: أي الافراط في خلق أرصدة نقدية؛
- تضخم التكاليف: أي الارتفاع المحسوس لتكاليف عوامل الإنتاج؛
- تضخم الائتمان المصرفي: أي الافراط في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية أو للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.

يعرف Hackett أن التضخم هو اختلال بين التدفقات النقدية الحقيقية والتدفقات النقدية الجزئية أو أنه مصادرة كمية كبية من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات (عنايه، 2000، صفحة 25).

كذلك يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (الوادي، العساف، و صافي، الاقتصاد الكلي، 2014، صفحة 182).

وكذلك يعرف التضخم على أنه عبارة عن الارتفاع المستمر للأسعار الذي ينتج عنه وجود فجوة بين حجم السلع وحجم الدخول المتاحة للإنفاق (الجيلاني، 2016، صفحة 20).

ومنهم من عرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (بن سالم و الزبيدي، 2011، صفحة 32).

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم على أنه ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد عبر زمن.

2. أسباب التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة يمكن أن تتسبب في حدوثها عدة عوامل أخرى غير ارتفاع الأسعار، ولقد ظهرت أراء كثيرة تحاول تفسير التضخم والتي ترجع أسبابه لعدة عوامل منها:

1.2 العوامل الدافعة لارتفاع الطلب الكلي: ويتمثل في العوامل الدافعة بالطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع ومن أهم هذه العوامل كالتالي (بن علي ب.، 2004، الصفحات 149-151):

- **زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري:** إن النظريات الخاصة بالتوازن تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الانفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل، يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى يكون التضخم ثمرة تلك الزيادة في الانفاق الكلي إن لم تقابلها زيادة في المنتجات والسلع المعروضة، فالزيادة في الانفاق العام الكلي هي العامل الفعال في تحديد حركات الأسعار نحو الارتفاع والسبب الرئيسي في ظهور الارتفاعات التضخمية للأسعار، أي أن حجم الانفاق الكلي الشامل هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.
- **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل الإئتمان المصرفي:** عند فتح المصاريف الائتمان المصرفي من طرف المستثمرين، تحدث زيادة في عرض النقود وبذلك يزيد الطلب النقدي على السلع والخدمات وهذا راجع لتزويد الأسواق بمبالغ نقدية وبذلك ارتفاع الأسعار.
- **ارتفاع معدلات الأجور:** يؤدي ارتفاع معدلات الأجور بشكل متزايد ومستمر دورا في مجالات الحركات والتطورات الاقتصادية، وهذا من خلال ارتفاع المستوى المعيشي كتأثر الزيادات في معدلات الانفاق العام بالمقابل نقص في المعروض السلعي والانتاجي، وينتج عنه اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد القومي تتمثل في ظهور فجوات ما بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي.
- **عجز موازنة الدولة:** ويقصد بها زيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة وهو مؤشر على التوسع في الانفاق العام، وهذا الاتساع يتم تغطيته عن طريق الإصدار النقدي أو التوسع في الاقتراض وكل منهما يؤدي إلى التوسع في الطلب يعني زيادة في الأسعار وهذا يؤدي إلى بروز ظاهرة التضخم.

- **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب الناشئة بين الدول من أكثر العوامل المسببة للتضخم بسبب زيادة النفقات العامة والتداول النقدي الكبير والمتزايد، فالحروب كانت ولا تزال العامل الفعال في إظهار التضخم وارتفاع الأسعار وارتفاع الطلب الكلي الفعال، الزيادة في ثروات والسلع الاستهلاكية.

2.2 العوامل الدافعة لانخفاض العرض الكلي: وتتمثل في العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض، ويكون ذلك بحدوث اختلال ما بين الطلب الكلي الفعلي وما يقابله من عرض السلع والمنتجات عند مستوى الاستخدام الشامل وقد يعود هذا الاختلال إلى العلاقة ذاتها ولكن بانخفاض في العرض الكلي للسلع والمنتجات، فقد يصح الجهاز الإنتاجي معطلا أو ضعيفا ويتصف بعدم المرونة وذلك لأسباب التالية (عنايه، 2000، الصفحات 114-115):

- **تحقيق التشغيل الكامل:** يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة يصبح عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي عندما يستخدم ويشغل جميع العناصر الإنتاجية عندها ترتفع الأسعار في الاقتصاد.
- **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** يكون الجهاز الإنتاجي مرنا أو غير كافي لتزويد الأسواق بالسلع والمنتجات الضرورية عندما يزيد الطلب على هذه المنتجات وهي غير متوفرة بكمية كافية مما يجعل أسعارها ترتفع محدثة التضخم.
- **النقص في العناصر الإنتاجية:** يحدث هذا عندما لا يتوفر العمال بعدد كافي أو نقص الخبرة أو ضعف تكوينهم أو عدم كفاية المواد الأولية وغيرها من العناصر التي تؤثر على الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض في العرض ومن ثم ارتفاع الأسعار.
- **النقص في رأس المال العيني:** قد يكون بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو نقص رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل مما يؤدي إلى خلل في النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات وغيرها مما يؤدي إلى ظهور التضخم.

3. أنواع التضخم:

هناك عدة أنواع يمتاز بها التضخم إلا أن هذه الأنواع تشترك في خاصة واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة، ويمكن حصرها كالآتي:

1.3 التضخم الظاهر: ويحدث هذا التضخم لما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي أي الزيادة في الإنتاج مما ينعكس في صورة الارتفاع المستوى العام للأسعار.

2.3 التضخم الزاحف: وهو ارتفاع بطيء ومستمر في مستويات الأسعار حتى لما يكون الطلب الكلي معتدل، فمنهم من يرى هذا التضخم خطير يجب التخلص منه ومنهم من يرى أنه لا يضر بالاقتصاد الوطني ولا يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي (عنايه، 2000، صفحة 62).

3.3 التضخم المكبوت: يظهر هذا النوع بشكل ضمني خلال السوق السوداء ولا يظهر في البيانات الرسمية للأسعار وكذلك يظهر نتيجة مراقبة الحكومة للأسعار (اسماعيل و حربي، 1999، صفحة 154).

4.3 التضخم الجامح: يعد هذا التضخم من أخطر أنواع التضخم فتكا بالاقتصاد، إذ أن الأسعار تزيد بمعدلات سريعة ومرتفعة خلال مدة زمنية قصيرة جدا وبهذا تتدهور المعلة ويزداد تداول النقود وتفقد العملة قيمتها مستودع للقيمة ويحدث هذا النوع من التضخم في حالة الحروب أو الكوارث (الربيعي، 2013، صفحة 21).

5.3 التضخم المستورد: ويظهر هذا التضخم في الدول النامية كونها الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي ويكون عبارة عن زيادات متسارعة في أسعار السلع والخدمات النمائية المستوردة (الحجاز، 2006، صفحة 94).

6.3 التضخم الدوري: ويرتبط هذا النوع من التضخم بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي والعرض الكلي والتي تنعكس تأثيراتهما على ارتفاع مستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من الاستخدام الكامل (السيد علي و العيسي، 2004، صفحة 448).

ثانيا: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم:

حاول العديد من الاقتصاديين تفسير ظاهرة التضخم لكونها مشكلة تعاني منها كافة النظم الاقتصادية، فمن أهم النظريات التي فسرت ظاهرة التضخم نذكر منها:

1. **النظرية الكلاسيكية:** تستند هذه النظرية إلى كمية المعروض النقدي المتداول، وعرفت "بالنظرية الكمية للنقود" والتي مفادها أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد هي المحدد الرئيسي للأسعار، وأي تغير يحدث في كمية النقود (زيادة أو نقصان) سيؤدي بالضرورة إلى تغير الأسعار بنفس النسبة تقريبا، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي لظهور التضخم هو كمية النقد المتداول في السوق (الدباغ، 2007، صفحة 57).

2. **النظرية الكينزية:** ترجع هذه النظرية إلى الأفكار التي وضعها العالم الاقتصادي "جون مينارد كينز" في ثلاثينات القرن العشرين والتي أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي بشكل عام والنظرية النقدية بشكل خاص،

ويقوم الفكر الكينزي عكس الفكر الكلاسيكي على افتراض امكانية حدوث توازن عند مستوي أقل من التشغيل الكامل، وقد أوضح أن الطلب على النقود وعرض النقود متغيرات اقتصادية هامة، يمكنها ليس فقط التأثير على مستوى الأسعار ولكن أيضاً على مستويات الإنتاج والتشغيل. وذلك من خلال ميكانيزم يتمثل في أن التغير في كل من الطلب على النقود وعرض النقود يؤدي إلى تغيرات في معدلات الفائدة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى التأثير علي كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (وهو ما يعرف بالطلب الكلي الفعال) ومن ثم يؤثر على الناتج؛ ففي حالة زيادة المعروض النقدي يؤدي ذلك إلي انخفاض معدلات الفائدة وبالتالي يزداد الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلي ارتفاع مستوي الناتج والتوظف (معتوق، 1989، الصفحات 134-140).

3. **نظرية التضخم الهيكلي:** تفسر هذه النظرية التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات العرض والطلب الكلي، وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، كما ترى هذه النظرية أن الأسباب الرئيسية له ترجع لاختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني لتلك البلدان وكيفية توزيع مواردها الاقتصادية واستغلالها، بالإضافة إلى (قسميوري، 2021، صفحة 95):

- **الطبيعية الهيكلية في الإنتاج المتخصص للموارد الأولية:** فمعظم البلدان المتخلفة تلجأ إلى إنتاج وتصدير المواد الأولية، حيث أن هذه الأخيرة يتعرض الطلب عليها لتقلبات في الأسواق العالمية.
- **جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية:** مما يعني ضعف الجهاز المصرفي وانخفاض كفاءته وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وفي ضوء قصور الايرادات الحكومية فهي تلجأ لتمويل العجز في ميزانيتها بالإصدار النقدي الذي يساهم في رفع المستوى العام للأسعار.
- **ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية:** رغم الزيادة السكانية وتواضع القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية إلا أن الدول النامية تعاني قصورا في الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، مما يجعلها تلجأ للاسترداد، حيث أن قصور عرض هذه المنتجات رغم الطلب عليها يدفع بأسعارها نحو الارتفاع.

المطلب الرابع: ماهية ميزان المدفوعات

لقد تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات سواء الصادرة عن الهيئات الدولة أو تلك الصادرة عن الاقتصاديين، حيث أن لكل باحث وجهة نظره، في هذا المطلب نهدف للتعرف على ماهية ميزان المدفوعات الذي يعتبر مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية وللتعرف أيضا على أهميته ومكوناته.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف Dominick salvatore ميزان المدفوعات "على أنه سجل منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي في سنة معينة" (فدى، 2011، صفحة 211).

ويعرفه الاقتصادي Samuelson "أنه سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة" (النشالي و المبنى، 2008، صفحة 40).

ويعرف أيضا "على أنه السجل الأساسي والمنظم الذي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الحكومات والمؤسسات والمواطنين المقيمين محليا في بلد معين، مع الحكومات والمؤسسات والمواطنين المقيمين في بلد أجنبي آخر خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة" (النشالي و المبنى، 2008، صفحة 40).

أما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، ويتكون من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الاولي وحساب الدخل الثانوي والحساب الرأسمالي والحساب المالي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 9).

بناء على ما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل محاسبي يخص جميع المعاملات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في بلد معين والمتعاملين الغير مقيمين فيه أي بقية العالم خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كبرى في الاقتصاد وذلك من خلال (معروف، 2010، صفحة 237):

- يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي ويتمثل في الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم؛

- يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف؛

- بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية؛

– يعكس تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على الصادرات الدولة؛

– يوضح أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية الأمر الذي يبرز متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات المتبعة.

ثالثا: مكونات ميزان المدفوعات:

قسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما (محمود و نجار، 2009، الصفحات 206-207):

- ✓ **الجانب المدين:** تسجيل كل الواردات أي العمليات التي ترتب عليها عملية دفع أو الالتزام بالدفع للدول الأخرى، وكل ضروري للعملة الأجنبية من الدولة إلى دول أخرى.
- ✓ **الجانب الدائن:** تسجيل كل الصادرات أي العمليات التي يترتب عليها دخول العملة الأجنبية وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة أو دخول رأسمال.

أما عموديا فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تنتهجها جميع الدول لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:

- ✓ **الحساب الرأسمالي:** يشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها أشغال الرأسمال سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية من دولة إلى أخرى فيتمثل نوعين هما حساب رأسمال طويل الأجل وحساب رأسمال قصير الأجل.
- ✓ **الحساب الجاري:** ويعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويضم الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد.
- ✓ **حساب التسوية:** يقيس هذا الحساب التغيير في التزامات الدولة اتجاه الحائزين الرسمين الأجانب والتغيير في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد خلال سنة وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما تملكه من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب خاصة.
- ✓ **حساب السهو والخطاء:** يتم اللجوء إلى هذا الحساب عندما لا تتطابق قيم المحصلات مع قيم المدفوعات يظهر هذا الحساب عند حدوث خطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار العملات أو تغير قيمة العملة.

المبحث الثالث: أثر التحويلات الاجتماعية على المتغيرات الرئيسية لمربع كالدور السحري

تعتبر التحويلات الاجتماعية كجزء من النفقات العامة سياسة اقتصادية مفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية، فلكل انفاق هدف معين من الضروري القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك، فالسياسات الاقتصادية تسعى إلى توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع، فسياسة الانفاق بجميع مكوناتها تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بتحريك عجلة الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل على الفئات ذات قدرة شرائية منخفضة.

المطلب الأول: أثار الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه معظم الدول وذلك بالاستغلال العقلاني للموارد، يعد النمو الاقتصادي من بين العناصر الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن المنشود، وذلك بتطبيق عدة سياسات للرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: أثار الانفاق العام على الإنتاج القومي (المباشرة):

حيث يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة، ولزيادة الطاقة الإنتاجية يتخذ الانفاق العام عدة أشكال وأوجه (يحياوي، 2010، صفحة 84).

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في حجم الطلب الفعلي، حيث تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث أن:

الشكل رقم(3-2): تأثير الانفاق العام على الإنتاج القومي

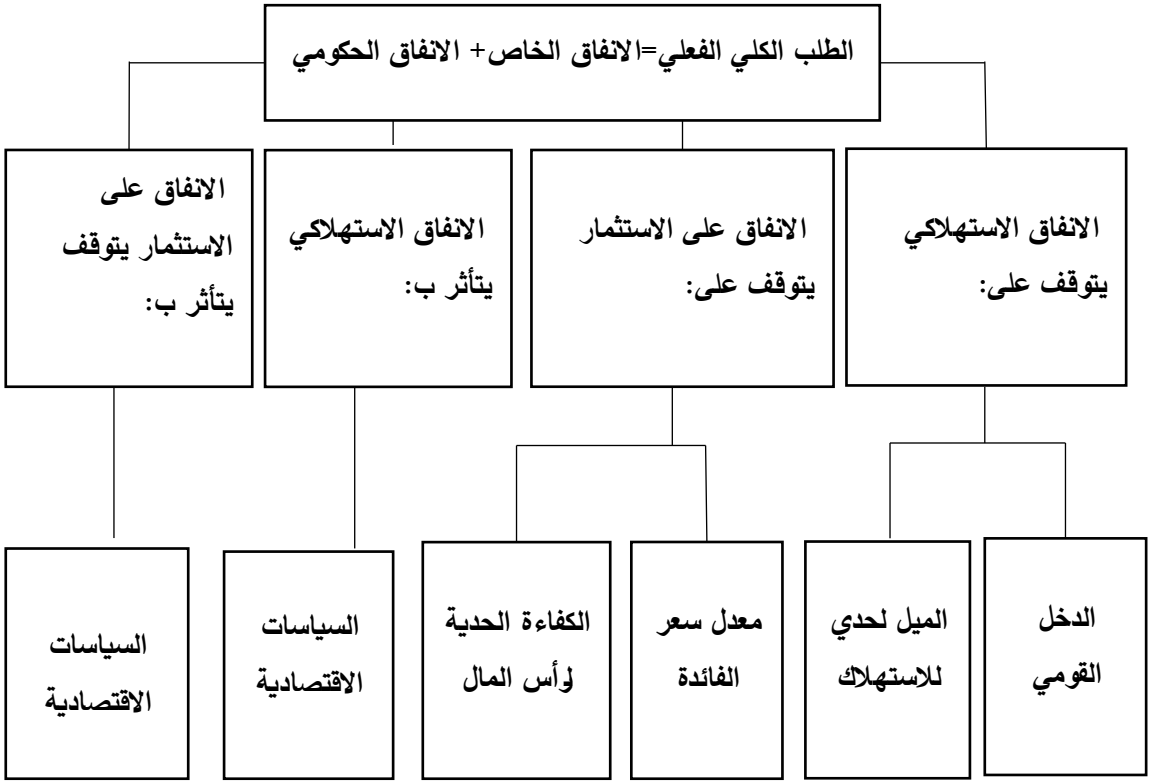

المصدر: (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 62).

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق نفقات الاستهلاك الحكومي أو الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد، حيث أن الاستهلاك الخاص يتحدد بواسطة الميل الحدي للاستهلاك الذي ينخفض بارتفاع الدخل.

1. **نفقات الاستهلاك الحكومي:** حيث تخصص الدولة جزء من النفقات العامة لشراء سلع استهلاكية كلوازم الجيش (سيارات، ملابس، مواد غذائية...إلخ) وغيرها من اللوازم للإدارات الحكومية، وهي عبارة عن تحويل الاستهلاك من الأفراد للدولة وهذا النوع من النفقات لا يؤثر على الاستهلاك الكلي.
2. **نفقات الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد:** حيث تقوم الدولة بتوزيع الدخول في شكل أجور ورواتب ومكافئات للأفراد مقابل خدماتهم، في بعض الأحيان تكون في شكل منح ومعاشات لفئات معينة، وذلك قصد اشباع الحاجات من السلع والخدمات وهذا يساهم في رفع مستوى الاستهلاك.

يعتمد الاستثمار على معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث هذه الأخيرة تعتمد على العائد المتوقع وكلفة إنتاج رأس المال (محرزي، 2012، صفحة 104).

في حين يعتمد الانفاق الحكومي على الاستثمار (نفقات رأسمالية) على تكوين رأسمال عيني من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية في ميادين متنوعة أو دعم مشاريع قائمة، وبذلك ترفع من الإنتاج الوطني بعد مرور

فترة زمنية معينة؛ ومن هنا نستنتج أن الدولة هي من تتولى مسؤولية الانفاق الاستثماري بصفة مباشرة من خلال الإنتاج، ففي بعض الأحيان تقدم إعانات اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية لبعض المشاريع العامة أو الخاصة، وذلك لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها (بوحصان، 2022، صفحة 80).

أما فيما يخص النفقات التحويلية الاقتصادية فتعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر بهدف تطويره وتنميته، ويمكن أن يكون التحويل من منطقة لأخرى من أجل إحداث التنمية المتوازنة بين مناطق البلد؛ ومن جهة أخرى تساهم النفقات التحويلية الاجتماعية كالمعاشات والتأمينات في ضمان مستقبل الأفراد مما يؤدي إلى إقبالهم على العمل وزيادة إنتاجيتهم، إضافة إلى نفقات التعليم والصحة التي تساهم في رفع المستوى الاجتماعي للأفراد ورفع كفاءتهم لأداء النشاطات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج (بوحصان، 2022، صفحة 80).

تملك النفقات العسكرية أثرا فعالا على الإنتاج الوطني، حيث يشمل هذا الأثر النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة (محرزي، 2012، صفحة 102)، وقد يكون هذا الأثر سالبا من خلال توجيه الموارد البشرية والمادية لإنتاج المعدات الحربية مما يساهم في انخفاض الإنتاج الوطني، أو ايجابية في رفع أسعار عوامل الإنتاج لانخفاض عرضها بعد استيعابه لجزء منها.

وتتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول، فإذا بلغت الدولة مستوى التشغيل الكامل فإن النفقات الحربية لها الأولوية على كافة النفقات الأخرى مما تحدث موجات تضخمية حيث يقل الإنتاج المدني وتزداد أسعار منتجاته، أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني والتوسع في الصناعات الحربية وبالتالي تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة (محرزي، 2012، صفحة 103).

ثانيا: أثار الانفاق العام غير مباشرة:

للنفقات العامة آثار غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال الأثر الخاص بعاملي "المضاعف والمعجل" كما يطلق عليهما " الاستهلاك المولد والاستثمار المولد" كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(4-2): الأثر غير المباشر للإنفاق العام من خلال عاملي المضاعف والمعجل

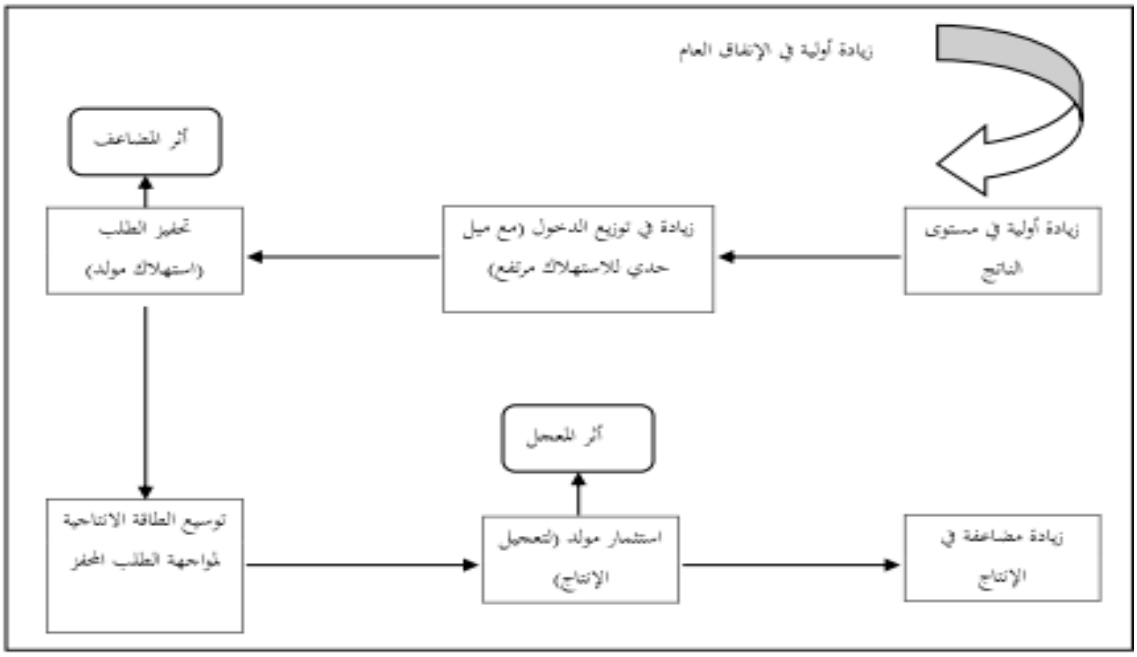

المصدر: (نوازد، 2005، صفحة 66).

1. أثر المضاعف:

إن المضاعف هو معامل عددي يشير إلى مقدار الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الانفاق الوطني (محرزي، 2012، صفحة 108).

يعتبر "كاهن" أول من أدخل صيغة المضاعف، وقد ارتكز على أن كل زيادة في التوظيف يجب أن تؤدي إلى رفع من مستويات التوظيف الأول؛ أما "كينز" فقد ركز على بيان أثر الاستثمار المستقل في الدخل الوطني من خلال ما يولده الاستثمار من زيادة في الاستهلاك، الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في الدخل الوطني وسمي بـ" مضاعف الاستثمار" (بوحصان، 2022، صفحة 83).

عندما ترتفع النفقات العامة فهي تساهم بجزء منها في توزيع الدخول على الأفراد في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع، وهؤلاء الأفراد يخصصون جزءا من دخولهم لاستهلاك ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك أو الادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى انشاء دخول جديدة توجه بدورها للاستهلاك والاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل المتمثلة في الإنتاج- الدخل- الاستهلاك-الإنتاج (محرزي، 2012، صفحة 108)، وسمي بمصطلح المضاعف لأن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق بل تكون بنسب مضاعفة، ويرتبط أثر هذا المضاعف بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي،

ومن هنا يمكن القول أن أثر المضاعف يكون ملموسا في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي يكون أثره ضعيفا فيها.

2. أثر المعجل:

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها الزيادة في الاستثمار، وهذه العلاقة يعبر عنها بمبدأ المعجل (محرزي، 2012، الصفحات 109-110).

ذلك أن الزيادة في الدخول يترتب عليها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، مما يدفع بالمنتجين إلى الزيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات والآلات للرفع من الإنتاجية وبالتالي زيادة أرباحهم، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الانفاق العام بما يحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار (محرزي، 2012، صفحة 110).

مما سبق نجد أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر المضاعف وأثر المعجل، مما يحدث آثار تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الإنتاج، أي أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية، وذلك نظرا لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه (طالبي، 2017، صفحة 83).

المطلب الثاني: آثار سياسة الانفاق العام على البطالة والتضخم

يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم أو حالة الكساد التضخمي، وأمام هذه الحالة تتدخل الدولة باستخدام أدواتها المالية أي باستخدام السياسة المالية والمتمثلة في سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية؛ سنتطرق إلى العلاقة بين السياسة المالية وكيفية تأثيرها على كل من البطالة والتضخم.

أولا: آثار سياسة الانفاق العام على مستويات التشغيل (البطالة):

تلعب سياسة الانفاق كأداة السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها على مستوى التشغيل.

1. العلاقة بين الانفاق العام والبطالة:

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد العلاقة بين الانفاق العام والبطالة حسب التفكير لكل مدرسة وكان ذلك كالتالي (طالبي، 2017، الصفحات 92-93):

1.1 نظرة المدرسة الكلاسيكية: حيث يهمل الاقتصاديون الكلاسيكيون العلاقة بين الانفاق والبطالة، حيث أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون في حالة الاستخدام التام التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا وبطالة منعدمة، أي أنه بإمكانهم توفير منصب عمل لكل بطال يرغب في الشغل، إضافة إلى اعتقادهم أن اقتصادهم يتوازن دون تدخل الدولة في تحقيق هذا التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي؛ باعتبارهم أن السياسات التوسعية المالية والنقدية تؤثر على ميزانية الدولة وارتفاع الأسعار.

2.1 نظرية النقديون: يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة، حيث يعتقدون أن السياسة المالية التوسعية تؤدي لعجز الموازنة وتلحق الاقتصاد بعدة مشاكل بسبب الدين العام.

3.1 النظرية الكنزية: يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي ويصاحب ذلك وجود بطالة مرتفعة في عنصر العمل، ولكن يمكن للحكومة التدخل بسياسة مالية توسعية لاحتواء حالة الاستخدام غير التام، وذلك بدورها الفعال وتأثير المضاعف (مضاعف الانفاق، مضاعف الضرائب) على المخرجات بزيادة الإنتاج وخلق مناصب عمل.

حيث يعتبر كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية:

- ✓ الطلب الفعال: تحدث البطالة بسبب نقص الطلب الكلي الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز زيادة في الانفاق العام على كل من الاستهلاك والاستثمار؛
- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل الكفاءة الحدية لرأس المال أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حسب كينز فإن هذه العلاقة عكسية؛
- ✓ سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني لمحددات الاستثمار وفق نموذج كينز، حيث يتحدد سعر الفائدة وفق لمؤشر عرض النقود؛
- ✓ المضاعف: حيث يقوم هذا المضاعف على أربع فروض تتمثل في: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية إضافة إلى توفر سلع راس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

إلا أن المناخ الاستثماري يتأثر بالاختلالات الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف على المستوى الكلي لأي بلد، وانطلاقا من هذه النظرية يمكن الاعتماد على زيادة الانفاق العام لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الرفع من مستويات التشغيل وذلك موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(5-2): سياسة النمو عن طريق الطلب

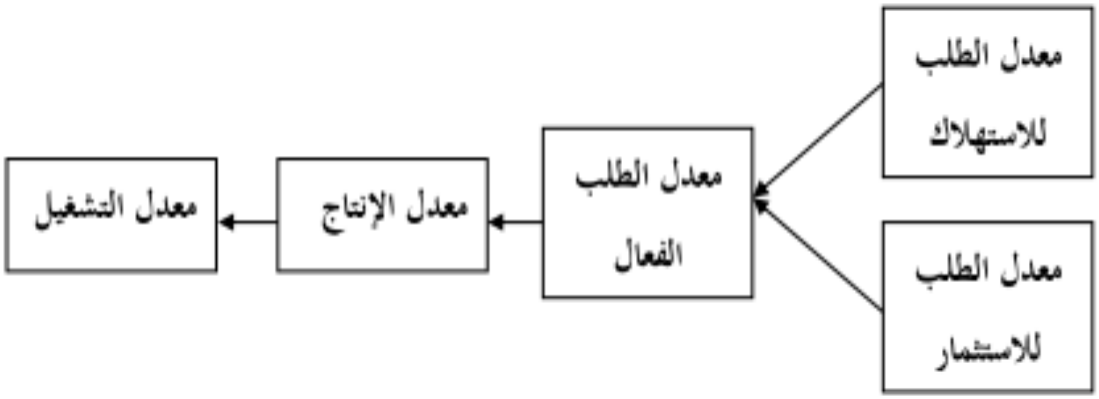

المصدر: (طالبي، 2017، صفحة 94).

اعتمادا على الشكل السابق، فإن الشكل يضمن تحقيق معدلات تشغيل معينة، وذلك بتكوين الطلب الفعال في الاقتصاد عن طريق معدلات الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ليحدد الكميات المحددة من الإنتاج في الاقتصاد للاستجابة لهذا الطلب الفعال.

2. آليات تأثير الانفاق العام على مستوى التشغيل:

يمكن للحكومة الاعتماد على السياسة الأكثر نجاعة لتحفيز الطلب، وهي رفع الانفاق العام والانخراط في سياسة موسعة للأشغال والمشاريع الكبرى، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الانفاق العام على معدلات التشغيل وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(6-2): أثر الانفاق العام على معدل البطالة

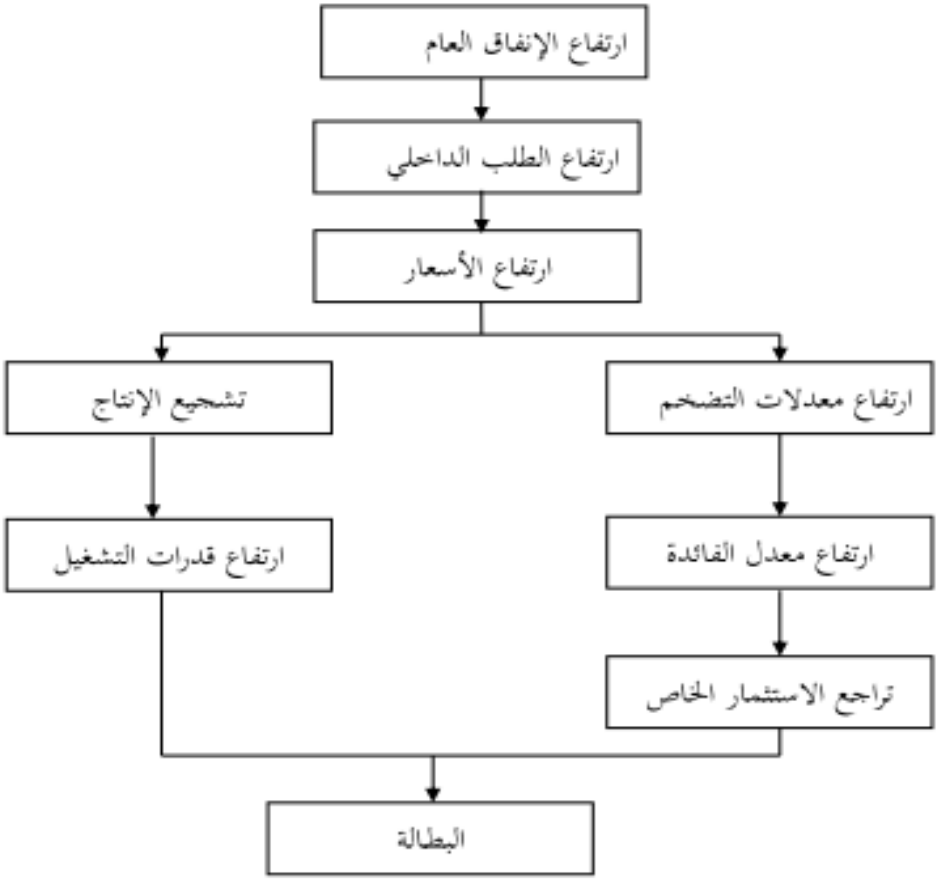

المصدر: (طالبي، 2017، صفحة 96).

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الانفاق العام يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب الداخلي مما يستدعي ارتفاع المستوى العام للأسعار، هنا تدخل الدولة إلى تحريك العجلة الإنتاجية لتلبية الطلب الداخلي بتشجيع الإنتاج مما يرفع قدرات التشغيل ويخفض من نسب البطالة؛ وقد يكون التأثير على معدل البطالة سلبيا في حالة تأخر تشجيع الإنتاج فإن ارتفاع الأسعار يدفع معدلات التضخم للارتفاع، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة على الإقراض، مما يجعل الاستثمارات الخاصة تتراجع وهذا يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

أي أن انفاق الدولة في إطار المساهمة في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية يساعد على خلق فرص العمل، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال بخلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العامة الإضافية؛ إضافة إلى المرافق الضرورية التي تنشؤها الدولة في بعض المناطق فهي تساهم في خلق فرص الشغل لأبناء تلك المنطقة، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان حاضرا ومستقبلا وعليه يقبلون على العمل أينما كان (يحياوي، 2010، الصفحات 87-88).

ثانيا: دور الانفاق العام في الحد من ظاهرة التضخم:

يتماشى أثر الانفاق العام على المستوى العام للأسعار مع مستويات النشاط الاقتصادي الكلي، لما تكون مستويات النشاط الاقتصادي منخفضة ورغم أن الزيادة في الانفاق العام يكون أثرها ضعيفا على الأسعار، بالمقابل يكون النشاط الاقتصادي في حالة رواج.

إن علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار وكذلك التضخم من الناحية النظرية لا توضحها معادلة الكمية النقدية لوحدها فرض أنها معادلة الطلب على النقود، أي أنه لا يمكن قياس العرض الزائد من النقود، ويمكن توضيح العلاقة في كلا الحالتين كما يلي:

1. **في حالة التضخم:** يعتبر ارتفاع الطلب الكلي السبب الرئيسي للتضخم، أي أن هناك قوة شرائية زائدة تقوم الدولة هنا بالتدخل وامتصاص تلك الزيادة للتخلص من الفجوة التضخمية، حيث تقوم بخفض الانفاق العام بالتحديد الانفاق الحكومي المتعلق بالمواد والسلع الكمالية والرشاد في الانفاق الحكومي، وذلك بالحد من الاسراف فيه دون المساس بأشكال الانفاق التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية (العلي، 2007، صفحة 73)؛ أي تقوم الدولة بخفض النفقات العامة لينخفض العرض النقدي المتداول ومنه يقل الطلب على تلك السلع مما يؤدي بالضرورة إلى اخفاض أسعارها.
2. **في حالة الانكماش:** على العكس في حالة الانكماش فهنا يظهر انخفاض في الطلب الكلي، أي ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة من أجل تحفيز الطلب الكلي (العلي، 2007، صفحة 73)، هنا تتدخل الدولة بسياسة مالية توسعية حيث تقوم برفع الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، حيث ترفع من النفقات التحويلية التي تؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى الأفراد وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي وارتفاع الأسعار ثم العودة إلى التوازن واختفاء الفجوة الانكماشية.

جعل الاقتصاديون لظاهرة ازدياد النفقات العامة من سنة إلى أخرى قانونا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث حدد الاقتصادي "فاجنر" نموذج من أجل قياس أثر الانفاق العام على التضخم كما يلي (سنوسي و بن البار، 2016، صفحة 411):

$$\mathbf{InfI}_t = \mathbf{f}(m2_t, g_t, u_t)$$

حيث أن:

t: يمثل الزمن؛

$Infl_t$: معدل التضخم ممثل بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؛

m_{2t}: معدل عرض النقود؛

g_t: معدل الانفاق ؛

u_t: بواقي تقدير المعادلة.

إن للانفاق العام أثارا سلبية كانت أم إيجابية على جميع المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك المستوى العام للأسعار، ومن هنا سنبرز الآثار السلبية والايجابية لزيادة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار:

✓ **الأثار السلبية:** هناك عدة أشكال لزيادة الانفاق العام غير المدروسة التي تساهم في إحداث ضغوطات تضخمية ناتجة عن ارتفاع الأسعار، ومن أهمها (طالبي، 2017، صفحة 105):

– يمكن أن تحدث زيادة في الانفاق العام أثارا تضخمية في حالات عديدة، خاصة في حالة التحويلات النقدية الموجهة من طرف الدولة للطبقات ذات الدخل المنخفض بهدف رفع قدرتهم الشرائية، لكن هذه الزيادة قد تترجم كزيادة في الطلب في حالة لم يأخذ المخطط المالي هذه الزيادة بعين الاعتبار، إضافة إلى الجهاز الإنتاجي إذا كان غير قادر على تطبيق هذه الزيادة ومسايرة هذا الطلب فيصبح فائضا وبالتالي يزيد من أسعار السلع واسعة الاستهلاك؛

– ظهور نوبات تضخمية قصيرة المدى نتيجة لمزاحمة القطاع العام للوحدات الاقتصادية المختلفة للحصول على وسائل الانتاج سواء سوق العمل أو سوق السلع أو في سوق رأس المال، فهذا يساهم في ارتفاع تكاليف هذه الوسائل مما يرفع من أسعار المنتجات النهائية التي تعود بالسلب على الأفراد.

✓ **الآثار الإيجابية:** من جانب آخر فإن الدولة يمكن أن تستخدم انفاقها بصورة مدروسة تساهم في كبح الضغوطات التضخمية والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(7–2): سياسة الانفاق العام الانكماشية للكبح الضغوط التضخمية

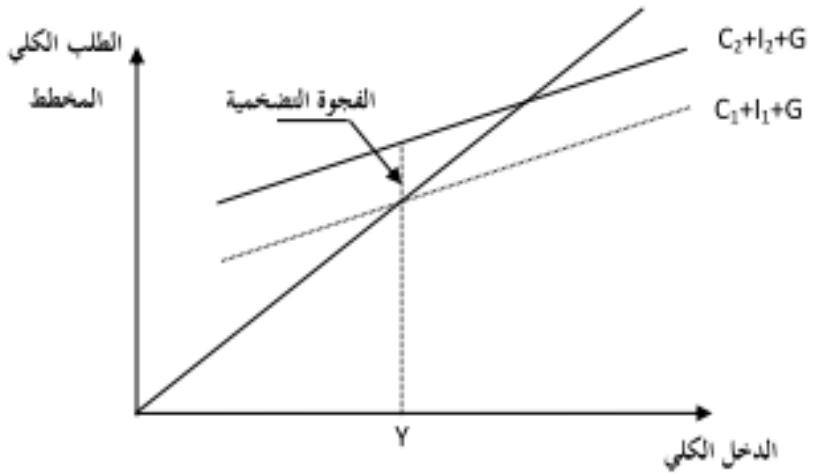

المصدر: (طالبي، 2017، صفحة 106).

من خلال الشكل يتبين أن التنبؤ الدقيق للتضخم يعني تطبيق سياسة انكماشية للتخفيف من حدة الفجوة التضخمية، لأن الخفض من الانفاق العام يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.

فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة والشكل الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق كما يلي:

الشكل رقم(8-2): تأثير الدعم السلعي على توازن السوق

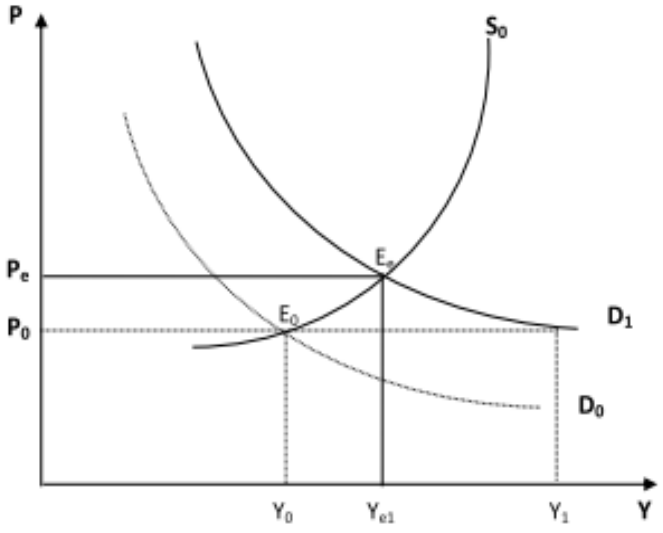

المصدر: (طالبي، 2017، صفحة 106).

من خلال الشكل نلاحظ أن نقطة تقاطع منحنى العرض والطلب في النقطة E_0 يكون الدخل Y_0، فتتدخل الدولة بسياسة انفاقية عن طريق دعم السلع واسعة الاستهلاك فإن نقطة التوازن بين العرض والطلب تتغير لتحدد وضعية توازن جديد، حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المدعمة

ليتقاطع مع ارتفاع كبير في الدخل الحقيقي، وبالتالي يمكن القول أن السلع المدعمة تساهم في رفع دخول الطبقات محدودة الدخل.

وقد تقدم إعانات للمنتجين من تكلفة الإنتاج أو منح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار، ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود المساهمة في حماية القدرة الشرائية للمستهلك، أو حماية بعض المنتجات الاستراتيجية من انهيار أسعارها (يحياوي، 2010، صفحة 87).

المطلب الثالث: أثار الانفاق العام على ميزان المدفوعات

طبقا للنظرية الكنزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الانفاق العام، ففي حالة العجز أو الفائض في الميزان التجاري تدخل باستعمال سياسة الضرائب للتأثير على الطلب الكلي لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ويتم استخدام السياسة النقدية أيضا لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الفائدة للتأثير على العرض النقدي المتداول، إلى أن الكينزيين لا يعتمدونها بكثرة مقارنة بالسياسة المالية، لأن سياسة الانفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات والذي سنتطرق اليه في هذا المطلب.

أولا: آليات تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام لتحقيق التوازن الخارجي:

تتدخل الدولة عن طريق الانفاق العام لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث تحاول التأثير خاصة على جانب الميزان التجاري باعتباره هو الذي يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات، إذ تقوم الدولة بتطبيق سياستها وذلك بتوجيه النفقات العامة نحو الزيادة في الصادرات وتخفيض الواردات، لكن غالبا ما تواجه عدة صعوبات في تطبيق سياستها نتيجة لتأثير عدة عوامل خارجية.

1. **أثار الانفاق العام على الصادرات:** تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة لترقية صادراتها، ويكون ذلك باعتمادها سياسة الانفاق الجبائي إما بفرضها الاعفاء الكلي من الضريبة أو التخفيف من معدلاتها، لإنجاح هذه السياسة لابد من دراسة كافة الظروف والأوضاع المرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو العوامل الخارجية الأخرى كمناخ الاستثمار قبل منح التحفيزات؛ إضافة إلى اعتماد الاعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين حيث تقوم الدولة بمنح هذه الإعانات لتحقيق التوازن الخارجي، حيث أنها توجه الانفاق العام للاستثمار من أجل رفع الإنتاج وترتكز خاصة على الصناعات التصديرية، ففي حالة ارتفاع الإنتاج تتبعه الزيادة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات فترتفع الواردات التي تساهم في عودة توازن ميزان المدفوعات، أما بالنسبة للمستثمرين المحليين فهي تساعدهم من أجل

الصمود على المنافسة الأجنبية من أجل تغطية العجز في ميزانيتها وتوسيع الإنتاج (بن عزة م.، 2015، الصفحات 183-184).

2. **أثار الانفاق العام على الواردات:** تقوم الدولة باستيراد مجموعة من السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية من خارج، إلا أن مجمل النفقات المخصصة لجانب الواردات تترك أثارا على الميزان التجاري خاصة في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي واعتمادها على العالم الخارجي، حيث تتمثل هذه الأثار فيما يلي (بن عزة م.، 2015، صفحة 185):

- النفقات العامة الموجهة لاقتناء التجهيزات الرأسمالية: وتتمثل في النفقات التي تخصصها الدولة ضمن الميزانية الاستثمارية لاقتناء المعدات والأجهزة الخاصة بعمليات الاستثمارية؛
- النفقات الموجهة لدعم الواردات واسعة الاستهلاك: حيث أن هذا النوع من النفقات تعتمده الدول النامية، وذلك بدعمها للسلع واسعة الاستهلاك المستوردة داخل البلد.

ثانيا: دور الانفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي:

تبرز فعالية الانفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال النموذج الاقتصادي Mundell-Fleming الذي يعبر عن امتداد لنموذج IS/LM الذي يتعارض مع الاقتصاد في ظل الاكتفاء الذاتي أو الاقتصاد المغلق، حيث يصف العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومخرجات الاقتصاد على عكس العلاقة بين معدل الفائدة والمخرجات في نموذج IS/LM في المدى القصير، وقد اتجه هذا النموذج إلى ضرورة التوفيق بين التوازن في اقتصاد مغلق وكذلك اقتصاد مفتوح، أي أن الاقتصاد لا يمكن أن يحافظ في وقت واحد على سعر صرف ثابت والحركة الحرة لرؤوس الأموال وسياسة نقدية مستقلة (سعد، 2021، صفحة 73).

1. آلية عمل نموذج Mundell-Fleming:

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات تم صياغتها على أساس اقتصاد مفتوح وفي ظل حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وتتمثل أهم معالمه في ما يلي (بن عزة م.، 2015، صفحة 177):

- له أهمية كبيرة في تحليل فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد مفتوح؛
- يعد هو المبدأ الأساسي للنماذج المعاصرة في تحديد سعر الصرف؛
- يطبق في اقتصاد مفتوح يتميز بموارده المعطلة، حيث يكون منحى العرض الكلي تام المرونة في ظل توقعات ساكنة لسعر الصرف.

2. أثار الانفاق العام في ظل سعر الصرف ثابت وسعر الصرف المرن: حسب النموذج السابق فإن الوصول إلى حالة التوازن باستعمال السياسات الاقتصادية في ظل سعر صرف مرن وثابت يكون كالتالي (سعد، 2021، الصفحات 74-75):

1.2 في حالة سعر صرف ثابت: يتم تمويل الزيادة في الانفاق العام من خلال رفع الضرائب أو القروض، مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين حيث ينتج عنه زيادة في الناتج الإجمالي، وهذا يدفع البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة لتخفيض الاستثمار الخاص الذي يتعرض لأثر المزاحمة في هذه الحالة، فيخفف من الأثر الموسع للإنفاق العام على الإنتاج الكلي، وفي نفس الوقت تتأثر الصادرات بارتفاع الناتج الوطني فيعرف الميزان التجاري انتعاشا ملحوظا.

2.2 في حالة سعر صرف مرن: تكمن فعالية السياسة الاقتصادية الكلية نتيجة الرقابة الفعالة للسلطة النقدية على الكتلة النقدية، أما فيما يخص السياسة الانفاقية التوسعية فهي تنقل منحنى IS إلى اليمين حيث يكون في هذه الحالة سعر الفائدة المحلي أكبر من سعر الفائدة الأجنبي، وبافتراض حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية يتم تخفيضه إلى مستوى سعر الفائدة الأجنبية، ويترتب عليه زيادة في الناتج القومي الإجمالي والصادرات مما يرفع رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان الرأسمالي.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص مايلي:

سعت مختلف النظم الاقتصادية المعاصرة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن فيه والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ولا يكون ذلك إلا بوضع خطط وسياسات ومن بينها نجد السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الدخلية، والسياسات الخارجية المتمثلة في السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، حيث تختلف هذه السياسات حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، والتي تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأهداف الأربعة الأساسية المتمثلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتوازن في ميزان المدفوعات، وخفض معدلات البطالة والتضخم، ويطلق على هذه الأهداف الأربعة بالمربع السحري لكالدور.

تساهم السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة في تحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي، حيث يؤثر الانفاق العام على جانب العرض الكلي بزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي مما يسمح بارتفاع الطلب الكلي، وهذا يساهم في التخفيف من الظواهر الاقتصادية السلبية التي يشهدها الاقتصاد، أي يساهم في التقليل من ظاهرة البطالة برفع مستويات التشغيل وتحقيق مستويات مقبولة في معدلات التضخم، وتحقيق فائض في الميزان التجاري أي توازن ميزان المدفوعات.

إن الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال أدواتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لابد منا تتبع مسار هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة للاقتصاد الجزائري المنشود، حيث سيكون هذا الموضوع محور اهتمامنا في هذه الدراسة، وهذا ما يتطرق إليه الفصل الموالي بتحليل

سياسة الإنفاق المطبقة بصفة عامة وسيادة الدعم وتطوير التحويلات الاجتماعية بصفة خاصة في الجزائر، إضافة إلى تطور المؤشرات الرئيسية لمربع كالدور.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد

تعتبر التحويلات الاجتماعية أداة مهمة تولي لها الدولة اهتماماتها في توجهاتها، ففي الجزائر ولمدة عقود؛ وفي ظل الانتعاش المتزايد لأسعار البترول ارتفعت إيرادات الخزينة العمومية ما أدى إلى الرفع من مخصصات التحويلات الاجتماعية لتخفيف درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية عن طريق رفع القدرة الشرائية، وعلى هذا الأساس تعتمد على سياسة التحويلات الاجتماعية كأبرز أداة لدعم القطاعات الحساسة التي لها علاقة مباشرة بوظيفة الدولة الاجتماعية، من أجل تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن تحليل مؤشرات الانفاق العام على التحويلات الاجتماعية يهدف للوقوف على حجم ونسبة مساهمة ما يخصص من الميزانية العامة على الخدمات الاجتماعية كنسبة من الانفاق العام، وكذلك من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس مدى اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي، إضافة إلى تحليل تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بما في ذلك متغيرات مربع كالدور الذي يهدف إلى تحقيق معدل مرتفع للناتج المحلي الإجمالي واستقرار الأسعار وتحقيق مستوى عال من توظيف اليد العاملة، إضافة إلى تحقيق توازن خارجي، وذلك بالاعتماد على العديد من البرامج التنموية وخاصة في العقدين الأخيرين لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر للفترة (1990-2020)؛
- المبحث الثاني: هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- المبحث الثالث: تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الأول: تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر للفترة (1990-2020)

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة الدعم الاجتماعي، الذي تسعى من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للبلد، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، معتمدة في تمويلها على إيرادات الجباية البترولية. تعد التحويلات الاجتماعية جزءا من هذه السياسة، حيث توجه إلى بعض القطاعات المعينة، والهدف منها تحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، قصد تحقيق المساواة والعدالة.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

يعكس تطور الانفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الميزانية العامة للدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة.

أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تعتمد دول العالم في تصنيف نفقاتها العامة حسب نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تحظى النفقات العامة في الجزائر بأهمية بالغة في الموازنة العامة للدولة، وتعتمد في تقسيمها للنفقات وتفرقتها على الشكل والطبيعة، والهدف المراد منها، حيث تقسم النفقات العامة في الجزائر كالتالي:

1. **نفقات التسيير (الجارية):** هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والتي تنقسم بدورها إلى: أعباء الدين العمومي، تخصيص السلطات العمومية (النفقات اللازمة لسير مؤسسات الدولة السياسية)، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، وتدخلات الدولة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
2. **نفقات التجهيز (الرأسمالية):** هي تلك النفقات التي تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية من خلال اقتناء التجهيزات، وكذلك بهدف تكوين رأس المال، وتتمثل في كل من الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة، ونفقات رأسمال أخرى.

ثانيا: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر:

ممارسات الميزانية في الجزائر عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انفاقية توسيعية بسبب البرامج التنموية التي تبنتها والتي كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة.

1.**فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):** تبنيت الحكومة الجزائرية مع بداية مرحلة التسعينات سياسة الانفتاح الاقتصادي وابرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير وتسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67% من المداخيل الخارجية.

الشكل رقم(1-3): تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

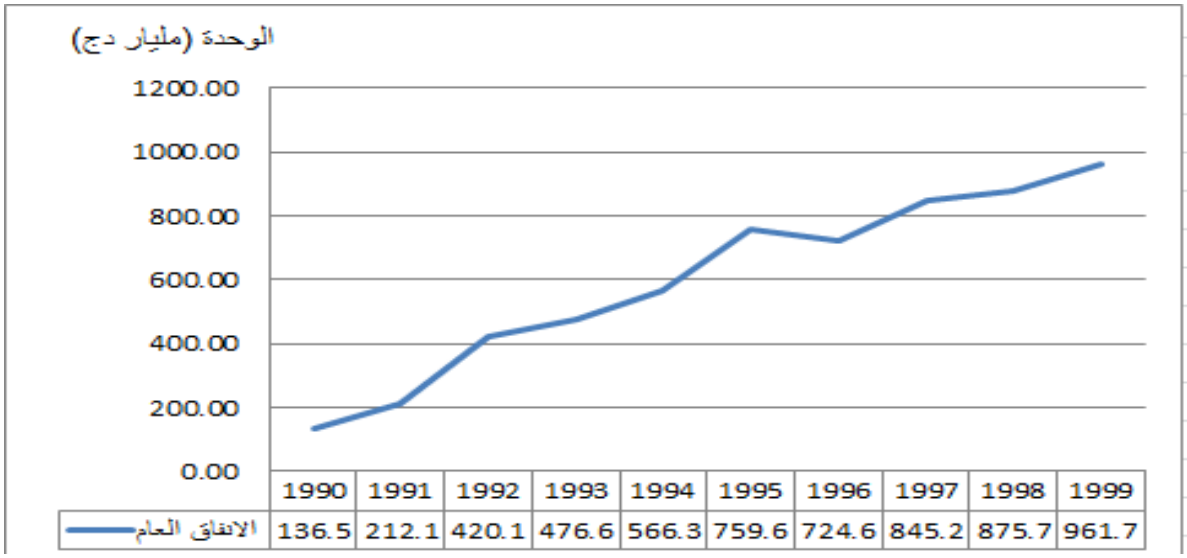

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الانفاق العام	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم (1).

حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض قيمة النفقات العامة، رغم التطور المستمر لها، سجلت 136500 مليار دج سنة 1990 لترتفع إلى قيمة 961682 مليار دج سنة 1999؛ لكن بمقارنتها بنسبة النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام نلاحظ أنها ارتفعت بنسبة ضئيلة من 24.60% سنة 1990 إلى29.70% سنة 1999، هذا راجع أساسا إلى آثار الإصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في سنة 1993 بدأت الجزائر في إصلاح إطار السياسة المالية وذلك بتطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام من خلال رفع بعض أشكال الدعم المقدمة من طرف الحكومة (رفع دعم الأسعار المواد الاستهلاكية)، بالرغم من هذا نلاحظ أن قيمت النفقات العامة استمرت في الارتفاع خلال الفترة 1994-1999، وبحكم أن هذه القيمة لا تعطينا بشكل واضح مدى تأثير سياسة التعديل الهيكلي على ترشيد النفقات العامة؛ فإننا نقوم بدراسة نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام باعتباره المؤشر الرئيسي لتطور النفقات العامة، وفي هذا الصدد نلاحظ تراجع في نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام من 38.07% سنة 1994 إلى 29.7% سنة 1999.

الشكل رقم(2-3): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

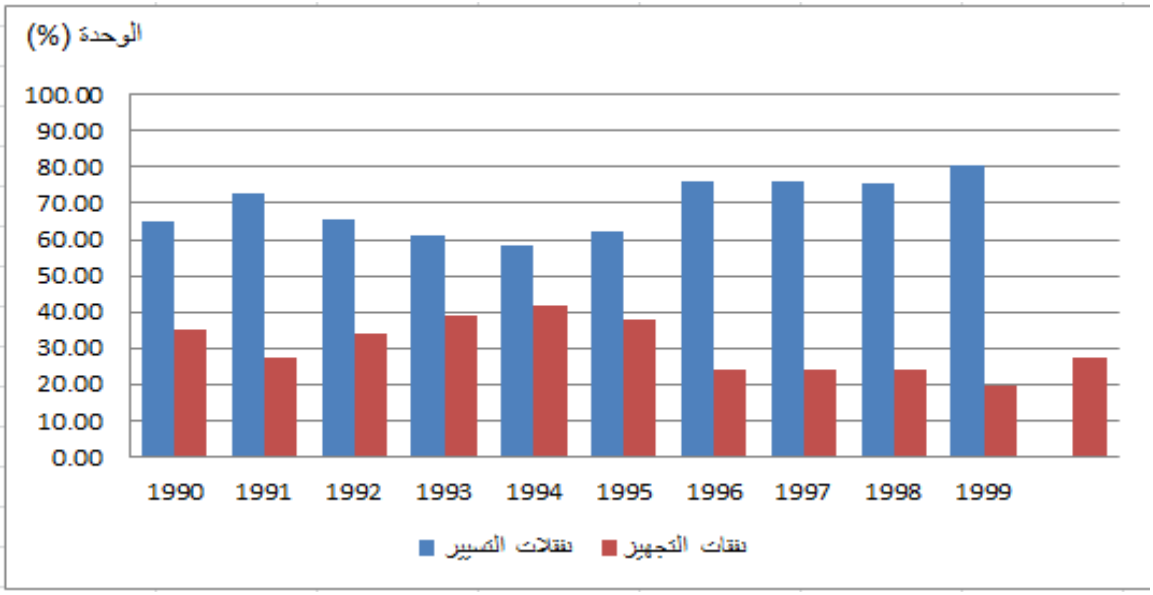

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم(1).

من خلال الشكل نلاحظ أن نفقات التسيير في تطور مستمر خلال هذه الفترة، حيث سجلت 58.34% سنة 1994 لترتفع إلى 80.50% سنة 1999، وهذا يرجع إلى سيطرة الحكومة بتطبيق التسيير المنتظم للإدارة المركزية والإقليمية؛ على عكس نفقات التجهيز (الانفاق الاستثماري) التي ارتفعت من 34.95% سنة 1999 إلى 44.66% سنة 1995، نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وذلك بتشجيع الاستثمار، ثم عادت للانخفاض لتصل إلى نسبة 19.44% سنة 1999.

كما نلاحظ أن ارتفاع نفقات التسيير بمعدل 17% من سنة 1996 إلى سنة1997 نتيجة لرفع الأجور وارتفاع قيمة التحويلات الاجتماعية، إضافة إلى تسديد جزء من المديونية، بينما انخفضت نفقات التجهيز من 24% إلى نسبة 23.7% من إجمالي النفقات. أما في سنة 1998 ومع تدهور سوق النفط نلاحظ ارتفاعا كبيرا لنفقات التسيير بنسبة 75.81% من إجمالي النفقات، أما في سنة 1999 ارتفع سعر البترول استمرت نفقات التسير في الارتفاع بينما انخفضت نفقات التجهيز.

2.فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2020): تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الانفاق العام نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات حيث شرعت في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي بغرض التوسع في الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة، وذلك من خلال البرامج التنموية المنفذة على طول الفترة والتي شهدت اتجاه تصاعدي للنفقات العامة من سنة لأخرى وفق ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-3): تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

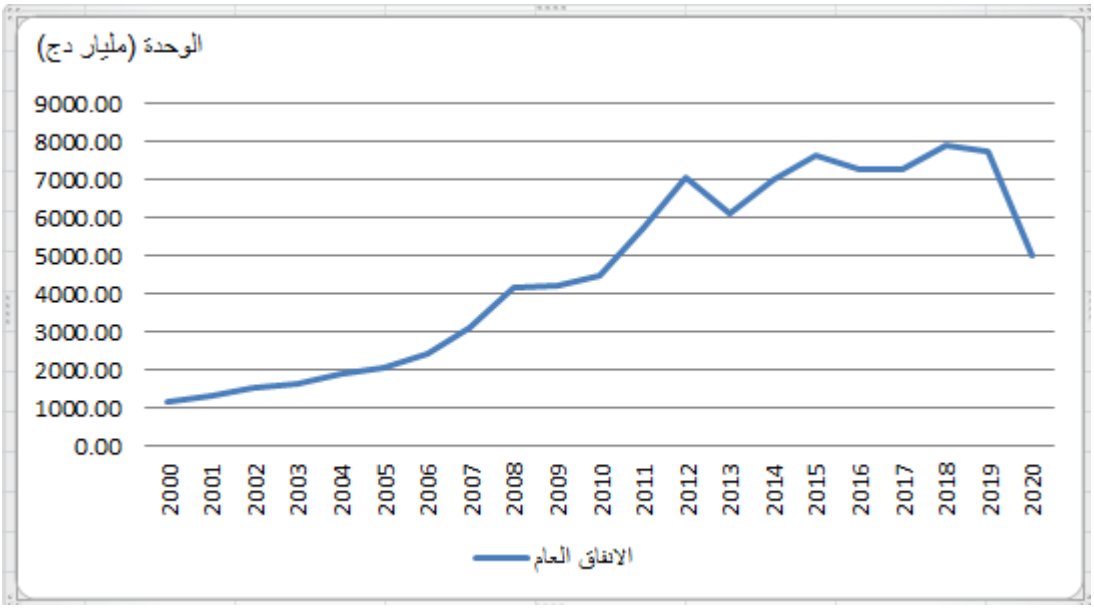

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم (1).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن النفقات العامة خلال هذه الفترة سجلت تزايدا مستمرا، إلا أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى، حيث تضاعفت قيمة الانفاق العام حوالي سبع مرات حيث انتقل من 1178 مليار

دج عام2000 إلى 7725 مليار دج عام 2017، كما سجلت النفقات العامة أعلى زيادة لها سنة 2008 بنسبة 34.8% مقارنة بسنة 2007، نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب ارتفاع الأجور وكذلك الزيادات في التحويلات الاجتماعية بهدف تحسين مستوى المعيشي للأفراد.

الشكل رقم(4-3): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

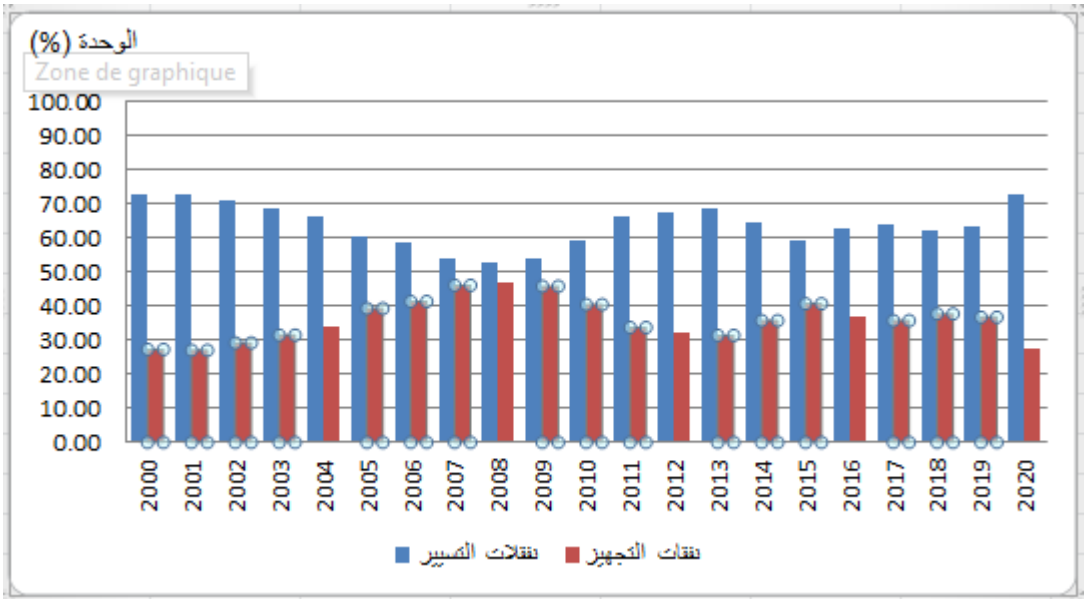

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم(1).

تمثل نفقات التسيير نسبة 63.45% من إجمالي النفقات العامة، في حين تمثل نفقات التجهيز نسبة 36.55% خلال الفترة المدروسة. من الشكل نلاحظ ارتفاع نسبة نفقات التجهيز من27% إلى 47% خلال مرحلة الانتعاش ودعم النمو الاقتصادي بداية من سنة 2001 إلى غاية 2008، لتقترب من نسبة نفقات التسيير التي مثلت 53% من اجمالي النفقات العامة في نفس المرحلة، وفي سنة 2009 ذلك الاتجاه التصاعدي لنفقات التجهيز عاد للانخفاض، لينتقل من 1946 مليار دج إلى 1870 مليار دج سنة 2010، واستمرت في التذبذب خلال الفترة لترتفع إلى 2501.4 مليار دج سنة 2014 كأكبر قيمة خلال برامج دعم النمو الاقتصادي، أما نفقات التسيير استمرت في الارتفاع لتستقر عند 4494.3 مليار دج سنة 2014 بعدما انخفضت الى 4131.5 مليار دج سنة 2013.

أما خلال الفترة الممتدة من 2015الى 2020 فقد تميزت بتراجع مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، مما أدى إلى تنفيذ عملية ترشيد النفقات والذي أدى بدوره إلى استقرار نفقات التسيير، إلا أنها عادت للارتفاع سنة 2019 إلى قيمة 4954.4 مليار دج، نتيجة للحالة الوبائية الناتجة عن فيروس كورونا؛ بينما عرفت نفقات التجهيز تذبذبا خلال هذه الفترة كما هو موضح في الشكل، لتسجل أكبر قيمة لها في سنة 2019 بـ 3007.48 مليار دج.

المطلب الثاني: مكونات سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية في الجزائر

رتبط مفهوم الدعم الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بمشروع الدولة الاجتماعية وشعار تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تجلى ذلك في الوثائق التأسيسية للدولة الجزائرية الحديثة، بدءاً من بيان أول نوفمبر الذي تحدث عن بناء دولة ديمقراطية اجتماعية، مروراً بدستور 1976 وبالتحديد المادة 11 منه التي أكدت على النظام الاشتراكي والاقتصادي والاجتماعي. وقد ترجم ذلك عملياً في شكل دعم واسع لقطاعات ذات أهمية اجتماعية كالصحة والسكن والحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية ودعم الطاقة، حيث خُصصت لها اعتمادات الدعم الاجتماعي في موازنات الدولة السنوية على مدار السنوات الماضية.

أولا: أشكال الدعم في الجزائر

تعتمد السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر على الإعانات المقدمة من عائدات النفط التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري، وتظهر في شكل إعانات صريحة في الميزانية العامة كما لديها تكلفة جبائية مباشرة، وإعانات ضمنية ليس لها بنود في الميزانية ولكنها تعتبر كتكلفة بديلة لإيرادات ضائعة من الميزانية أو لمؤسسات الدولة؛ حيث تسعى إلى وضع ميكانيزمات لتحديد الفئات المحرومة لتوجيه الاستفادة من الدعم لهذه الفئة، حيث تعتمد على عدة أشكال لتقديم هذه الإعانات تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم(1-3): أشكال الدعم في الجزائر

نوع الدعم	شكل الدعم
مواد الطاقة	

المازوت	دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار المازوت.
البنزين	دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين.
الكهرباء	دعم موجه لمستهلكي الغاز الطبيعي والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10.500 كيلواط/سنة. كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10% على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200.000كيلواط/سنة. بالإضافة إلى الدعم الضمني الموجه للاستهلاك الكهرباء من خلال التحويلات الموجهة من الدول إلى موزع الكهربائي بدعم مالي.
الغاز الطبيعي	معظمه دعم ضمني من خلال خفض الأسعار.
دعم السلع الغذائية الأساسية	
القمح ومشتقاته	دعم نقدي لمادة القمح اللين والصلب والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز ومن جهة أخرى لفائدة المزارعين لضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار الاستيراد.
السكر	يتم دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء رسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية.
الحليب	تتعلق الاعانة التي تقدمها الدولة بالحليب المعبأ في الأكياس حيث تمنح سنويا اعانة للديوان الوطني للحليب(ONIL) لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب مقننة السعر.
زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد السعر السوقي.
دعم الخدمات الاجتماعية	
السكن	يكون الدعم من خلال تقديم مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للاسكان.
مياه الشرب	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق السعر (الفرق بين سعر توزيع المياه وتكلفتها).

النقل	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.
التربية والتعليم العالي	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة، ويتمثل ذلك في : - مساعدات مالية تمنح للصلاب المحتاجين على مستوى الطور الابتدائي، المتوسط، الثانوي؛ - الدعم الموجه للخدمات الجامعية (الاطعام، النقل، الايواء)؛ - منح لطلاب الجامعات؛ - المطاعم المدرسية؛ - منح التكوين في الخارج (قصيرة وطويلة المدى)؛ - مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين؛ - تشجيع للهيئات محو الأمية؛ حيث يشمل دعم التعليم كل التحويلات المباشرة من الميزانية العامة للدولة.
الصحة	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.
الأدوية البشرية	يكون الدعم من خلال خفض الضرائب.
دعم كل من: - معاشات المتقاعدين - معاشات المجاهدين - دعم الفقراء والمعوزين وذوي الدخل الضعيف	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.
دعم الإنتاج الزراعي والحيواني	
الصادرات الزراعية	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.
مدخلات الإنتاج الزراعي	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.
الأسمدة والمخصبات	دعم من خلال خفض الضرائب.
مياه الري	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.
أعلاف الحيوانات	دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم الإنتاج الزراعي	
مدخلات انتاج الصناعة	دعم من خلال خفض الضرائب.

دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدماتية	
مؤسسات حكومية خدمية كالخطوط الجوية والبحرية وغيرها	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة، للخطوط الجوية والشركة الوطنية لسكك الحديد.
مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى	دعم نقدي عن طريق الميزانية العامة.

المصدر: (طارق، 2018، الصفحات 30-40).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1-3) أن الحكومة تقدم الدعم لمختلف الموارد الغذائية ومنتجات الطاقة وغيرها من المنتجات الفلاحية والمؤسسات الحكومية إما عن طريق دعم مباشر بالمساهمات العينية، أو عن طريق دعم غير مباشر بالمساهمة في الإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها، حيث تشمل عدة قطاعات كالسكن والفلاحة وقطاع الخدمات، ومما سبق يمكننا استخلاص أنه هناك نوعان من الدعم الحكومي والمتمثلة في الدعم الضمني (النقدي) والدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية) كما هي موضحة فيما يلي:

1.الدعم الضمني: لا يظهر هذا النوع من الدعم الحكومي في الميزانية العامة، ويتمثل في تنازل الحكومة على جزء من إيراداتها العامة والمستحقة، مثل التنازل عن بعض المستحقات كالتحفيزات الضريبية (دندن و قدال، 2022، صفحة 6)، ومنه فإن الدعم الضمني هو دعم سد العجز أو دعم تحقيق التوازن لصالح بعض المؤسسات نتيجة قيام الدولة بتحديد أسعار بعض السلع الأساسية والخدمات عند مستوى أقل من تكلفتها الاقتصادية وإلزامهم بالسعر المقنن، ويأخذ الدعم الضمني في الجزائر عدة أشكال ممثلة في الشكل التالي::

الشكل رقم(5-3): هيكل الدعم الضمني

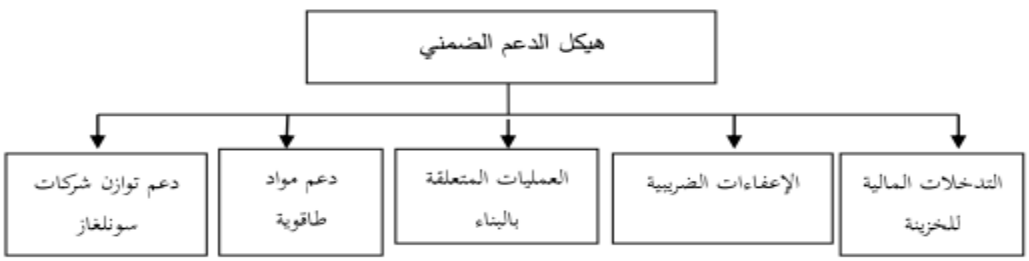

المصدر: (دندن و قدال، 2022، صفحة 12).

2.الدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية): يعتبر هذا الدعم من أهم بنود نفقات التسيير المصرح بها في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية (قويدري، 2012، صفحة 138)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(6-3): مكانة التحويلات الاجتماعية ضمن النفقات العامة للجزائر

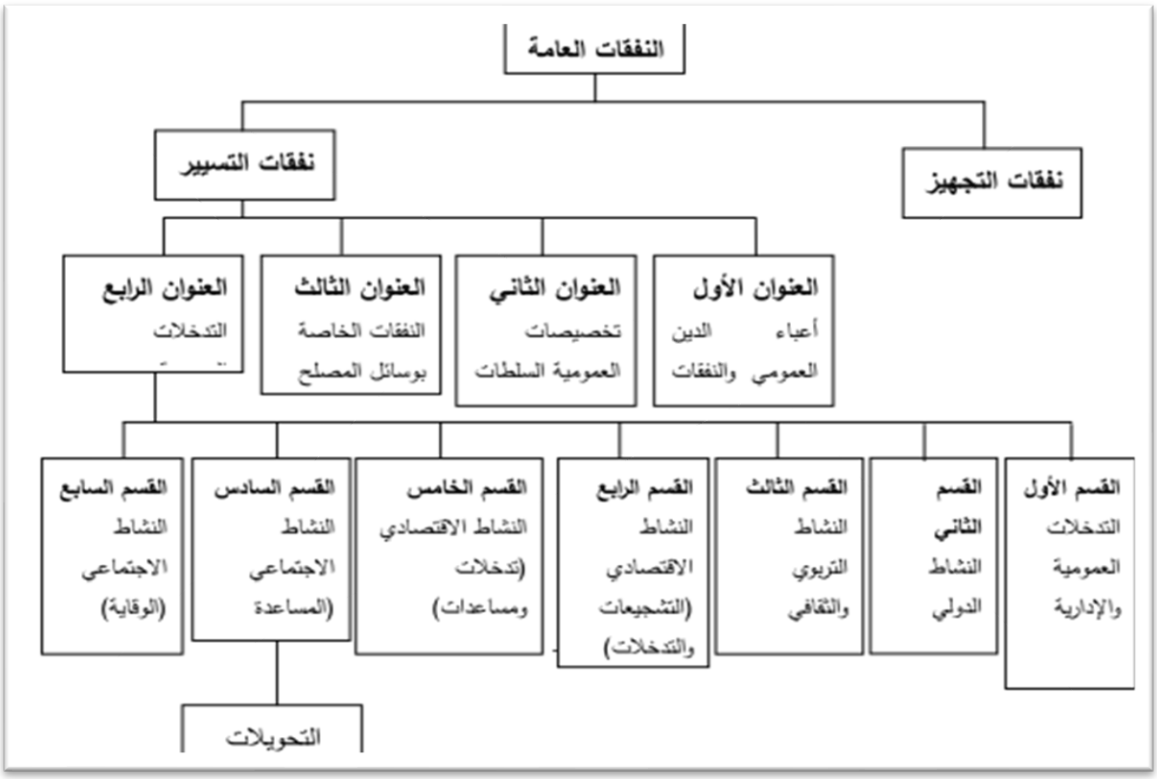

المصدر: (كمال، 2015، صفحة 198).

حيث يوضح الشكل السابق موقع التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة للدولة الجزائرية، فحسب التبويب الاقتصادي للنفقات العامة، فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربع أجزاء، ومن بين هاته الأجزاء التدخلات العمومية الذي يحتوي على التحويلات الاجتماعية ضمن قسمه السادس المتمثل في النشاط الاجتماعي (المساعد والتضامن)، حيث تشمل كل النفقات الاجتماعية والتي تمثل مكونات التحويلات الاجتماعية الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (7-3): مكونات التحويلات الاجتماعية

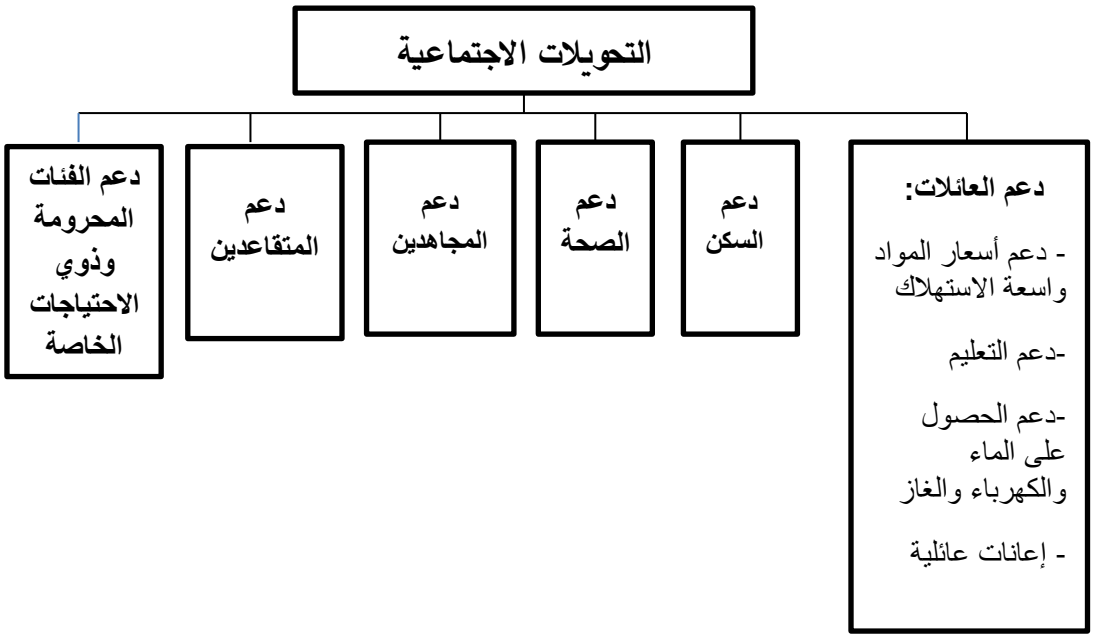

المصدر: (قويدري، 2012، صفحة 138).

تشكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر مكانة هامة ضمن نفقات الميزانية، تتضمن ستة قطاعات رئيسية يمكن عرضها فيما يلي (لعيسوف، 2021، الصفحات 101-109):

- **دعم الأسرة (دعم العائلات)**: يتضمن المبالغ المالية التي تمنحها الدولة للأسر في شكل منح وتعويضات، ودعم أسعار المواد الأساسية في صورة المواد الواسعة الاستهلاك (سكر، زيت، حليب...)، والتي من خلالها تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية في الأسر ومساعدتها في تلبية حاجياتها الأساسية، ودعم التعليم عن طريق تقديم منح لتلاميذ مؤسسات التربية والتعليم، والاطعام المدرسي ودعم مراكز الخدمات الجامعية، إضافة إلى دعم الكهرباء والغاز والماء عن طريق تخفيض فواتير الكهرباء في ولايات الجنوب والأرياف، والتوزيع العمومي للغاز.
- **دعم المتقاعدين**: يستفيد من هذا الدعم الفئات التي كانت تدفع من رواتبها اشتراكات منتظمة لصناديق التضامن الاجتماعي، ويكون الهدف من الدعم حماية الفئات التي فقدت رواتبها بسبب البطالة، العجز، المرض، أمومة أو حوادث العمل، للمحافظة على تقاضيهم لرواتب بدون الحاجة إلى تقديم مقابل.

- **دعم السكن:** خصصت الجزائر موارد مالية ضخمة لهذا القطاع، بهدف التخفيف من حدة أزمة السكن وذلك من خلالتقديم مساعدات مالية مباشرة أو تسهيل استفادة الأسر من السكن الاجتماعي أو مختلف السكنات الأخرى التي تقدم فيها إعانة كالمساعدة في البناء عن طريق تخفيض قيمة الإيجار أو تخفيض القيمة السوقية للسكن.
- **دعم الصحة:** يتضمن دعم المؤسسات الاستشفائية والصحة المدرسية وينص على مجانية العلاج، بتقديم خدمات علاجية مجانية، كالفحص، العلاج، والوقاية من الأمراض المعدية والوبائية.
- **دعم المجاهدين:** تمنح مثل هذه التحويلات إلى فئة المجاهدين في الدولة الجزائرية، وأبناء الشهداء، من خلال إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية، والصحية والنفسية لفائدتهم، حيث يتم ذلك عن طريق دعم التغطية الاجتماعية لهم بالتكفل الطبي والنقل وإنجاز مراكز الراحة لمعطوبي الحرب، وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم.
- **دعم الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف:** توجد مجموعة من الأجهزة والبرامج لتمكين السكان المحرومين من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى معيشتهم، وتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة لفائدتهم وذلك من خلال:

- تقديم منح مباشرة للمعاقين قدرت بـ 4000 دج شهريا؛
- تقديم منح جزافية للتضامن قيمتها 10000 دج مرفقة بالتغطية الاجتماعية للأشخاص المعاقين بنسبة أقل من 100%؛
- تقديم إعانات مالية قدرها 6000 دج للأشخاص بدون دخل عبر جهاز النشاط الادماج الاجتماعي.

تتميز بعض التحويلات الاجتماعية في الجزائر بطابعها العام، أي يستفيد منها كل الأفراد، على سبيل المثال دعم المواد الأساسية، مجانية التعليم، مجانية العلاج..

المطلب الثالث: آليات تطبيق سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر

أولا: وكالة التنمية الاجتماعية:

الوكالة هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية ومالية تضمن لها المرونة والشفافية في تسيير برامجها. أنشأت الوكالة سنة 1996، بموجب المرسوم التنفيذي رقم96/232 المؤرخ في 29 جوان 1996، قصد التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة ويتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة. تنشط وكالة التنمية الاجتماعية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بحيث تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية (وكالة التنمية الاجتماعية).

1. برامج الوكالة:

تسير الوكالة مجموعة من البرامج المتنوعة وتعتمد على مختلف المصالح والمديريات الولائية (مديرية النشاط الاجتماعي، مكاتب النشاط الاجتماعي للبلديات، مديريات التشغيل بالولايات)، ومن بين هذه البرامج (وكالة التنمية الاجتماعية):

- ✓ **جهاز الشبكات الاجتماعية:** تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة، حيث تأسست سنة 1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الاجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، حيث شمل هذا الجهاز التعويضات التالية:

- تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذو دخل يقل عن 7000دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل؛
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على أطفال العمال الأجراء بمبلغ 60 دج شهريا عن كل طفل؛
- التعويض للفئات الاجتماعية دون دخل والموجه لكل الأشخاص البالغين 18 سنة وأكثر دون عمل.

لكن في سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاثة الأولى، لتصبح على عائق المستخدمين حيث تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما: المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

2.برنامج الخلايا الجوارية: وهي وكالة تضامنية تتدخل على مستوى مجموعة من البلديات، ويتم تنصيبها بقرار من المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية، تساهم في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي ومن بين مهامها الرئيسية القيام بفحوصات طبية مجانية من طرف أطباء مختصين للعائلات المعوزة، وذلك من أجل إعادة العلاقة الحيوية بين الفئات المحرومة والمرافق العمومية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية.

ثانيا: الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي

تم تأسيس هذا الصندوق سنة 1993 كآلية لمحاربة بتدخله متعدد القطاعات، ويتم تمويله من طرف (كمال، 2015، صفحة 214):

- رسوم التضامن التي جاءت ضمن قوانين المالية لسنة 1990؛
- المساهمات من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وحاصل المساهمة في التضامن الوطني؛
- إيرادات عمليات بيع الممتلكات العمومية؛

حيث يسعى هذا الصندوق إلى إدماج السكان المحرومين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عن طريق:

- تحسين عملية استفادة سكان المناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والعلاج...؛
- التكفل بالفئات المحرومة المتمثلة في الأشخاص المعوقين، المسنين والأطفال، النساء المعزولات، والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة، وذلك ضمن تدخل الصندوق في عدة نشطات مثل نشطات التضامن المدرسي، نشاطات تضامنية رمضانية، المساعدات في السكن الاجتماعي، والتكفل بمناطق الظل.

ثالثا: الصندوق الوطني للسكن

تم إحداث الصندوق الخاص بالسكن سنة 1990 وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري –EPIC– حيث تضمن إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وإنشاء الصندوق الوطني للسكن المعدل والمتمم، ويقوم الصندوق بعدة مهام نذكر منها (كمال، 2015، صفحة 215):

- تسيير المساهمات والمساعدات التي تقدمها الدولة لصالح السكن، خاصة في ما يخص الكراء وتعويضات السكنات الهشة، وإعادة الهيكلة العمرانية وترقية السكن ذو الطابع الاجتماعي؛
- ترقية كل أشكال التمويل للسكن، خاصة السكن ذو الطابع الاجتماعي.

كما يتم تمويله عن طريق مساهمات الميزانية والأموال المرتبطة بأعمال الإعانات المالية التي أسندت الدولة جمعها للصندوق، وكذلك العائدات من أعماله والهبات.

رابعا: الصندوق الوطني للتقاعد: يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد أهم الصناديق التي تتميز بمكانة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي، لهذا سنقوم فيما يلي بالتعريف بالتنظيم الهيكلي له وطرق تمويله:

1.القانون الأساسي للصندوق:

الصندوق الوطني للتقاعد هو وكالة عمومية خدماتية ذات تسيير خاص، تم إنشاءه في سبتمبر 1989 يخضع لقوانين المرسوم التنفيذي رقم 92/07 المؤرخ في 1992/01/04، لكنه بدأ العمل به بصفة فعلية سنة 1987 وهو يسير حوالي اكثر من 2 مليون ملف للتقاعد إضافة إلى أنه يتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية.

2.مهام صندوق الوطني للتقاعد: حددت مهام عدة للصندوق وتتمثل فيما يلي (قادم، 2022، صفحة 186):

- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛
- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة، ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التقاعد؛
- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل؛
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة؛

– المهام المتعلقة بالانتساب وعملية التحصيل مضمون من طرف الصندوق الوطني للتأمينات بالتنسيق مع المصالح المركزية للصندوق.

بالإضافة إلى صندوق الاحتياطي للتقاعد الذي تم إنشاءه سنة 2006 ضمن مرسوم رئاسي، والذي يتم تمويله من المداخيل السنوية للجباية البترولية، حيث يهدف تدعيم الصندوق الوطني للتقاعد من أجل تثمين معاشات المتقاعدين من خلال الزيادة في منحهم، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية لهم.

المبحث الثاني: تقييم مساهمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية

تسعى الدولة الجزائرية على غرار دول أخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية عن طريف الرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وباعتبارها دولة ريعية فهي تتأثر بتغيرات أسعار البترول نتيجة تغير إيراداتها، فأي ارتفاع تشهده أسعار البترول يشجع الدولة إتباع سياسة توسعية مالية هدفها الرفع من القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وكانت من أبرز سياساتها سياسة التحويلات الاجتماعية التي عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

أولا: تطور إجمالي التحويلات الاجتماعية

عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من الاختلالات الهيكلية خلال نهاية الثمانينات، حيث كانت من الأسباب التي دفعت من للقيام بالإصلاحات مع بداية التسعينات والتي مست جل الجوانب خصوصا السياسات الاقتصادية، ومن بين الإصلاحات المنتهجة خلال تلك الفترة تطبيق الدولة الجزائرية سياسة الدعم الحكومي المعمم للأفراد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الوضع الاقتصادي ورفع القدرة الشرائية للمواطن معتمدة في ذلك على مداخيل البترول، وقد قوبل هذا بارتفاع قيمة المبالغ المرصودة للتحويلات الاجتماعية خلال فترة الدراسة، كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم(8-3): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

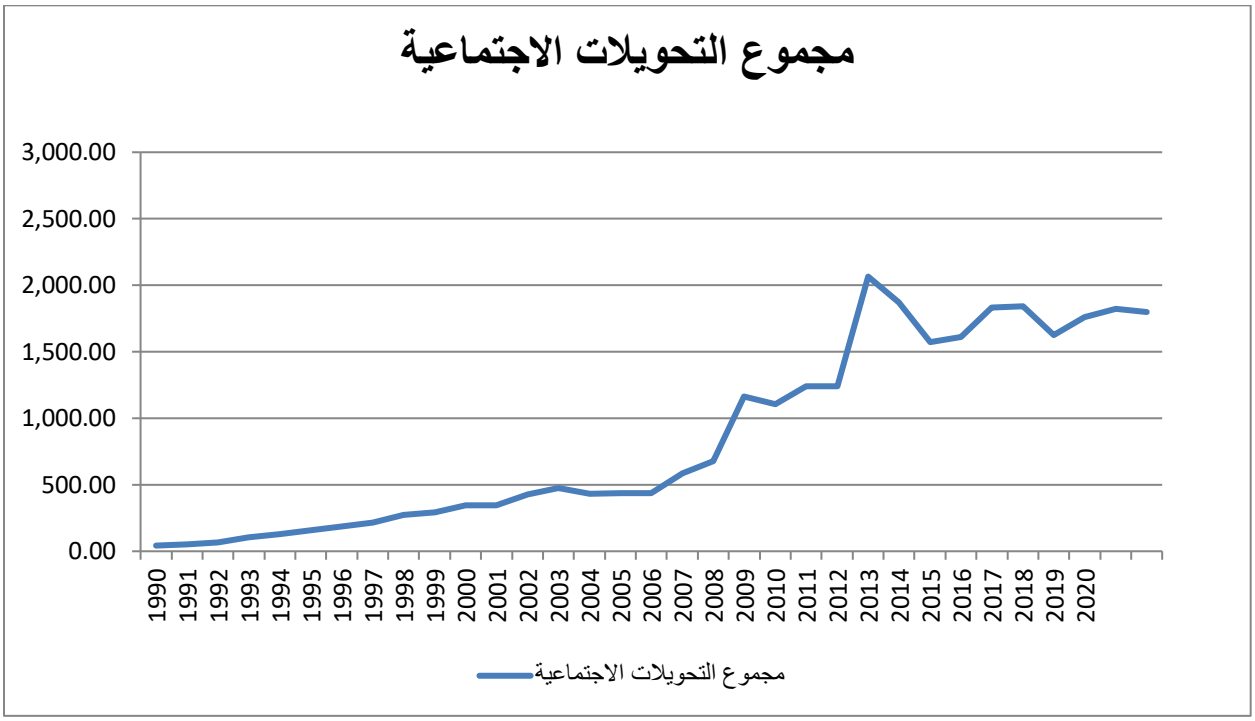

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(2).

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن قيمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر عرفت تزايدا مستمرا في قيمتها بسبب انتهاج سياسة انفاقية توسعية، ومع مطلع التسعينات تبنت الجزائر برامج الإصلاحات أدى إلى تزايد قيمة التحويلات الاجتماعية من 42.864 مليار دج سنة 1990 إلى 292.404 مليار دج سنة 1999؛ ومع تطبيق الدولة للمخططات الاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 2001، وتنفيذ البرامج الإنمائية للأمم المتحدة مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط أوائل سنة 2000، والتي أدت إلى ارتفاع النفقات العامة وارتفعت معها التحويلات الاجتماعية. حيث ارتفعت من 733 مليار دينار جزائري في عام 2006 إلى 1.8 تريليون دينار في عام 2020 ذلك في إطار الأهداف الاجتماعية التي تتبناها الدولة وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر، مستفيدة من ارتفاع الإيرادات العامة خاصة في بداية الفترة.

ثانيا: أهمية التحويلات الاجتماعية:

1. **بالنسبة إلى النشاط الاجتماعي:** تضمنت التحويلات الموجهة للنشاط الاجتماعي عدة بنود:

- مساهمة الدولة في دعم قطاع الصحة من خلال تمويل المؤسسات العمومية والمراكز الصحية الجوارية والمتخصصة بمبلغ 308 مليار دينار جزائري؛
- منحة بقيمة 177 مليار دينار جزائري لفائدة المجاهدين والمعطوبين وذوي حقوق الشهداء؛
- منح لمعاشات التقاعد للأجراء وغير الأجراء؛
- منح لوزارة التضامن وترقية المرأة ومنح للمعاقين وكبار السن؛
- إعانات لقطاع التعليم لتغطية نفقات المطاعم المدرسية ودعم الكتب المدرسية ومحو الأمية؛
- تعويضات لوزارة الطاقة لدعم أسعار المياه؛
- اعانات للجمعيات الرياضية وصندوق الأندية العمومية لكرة القدم؛
- اعانات تسيير للدواوين الوطنية للخدمات الاجتماعية ومساهمات في الحماية الاجتماعية.

2. **بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي:** يتلقى قطاع الزراعة كل عام دعمًا حكوميًا لتغطية مساهمات الدولة لصالح المكتب الجزائري المشترك للحبوب والألبان، وذلك لتغطية الفرق بين السعر المدعوم والسعر الفعلي. كما يوجه الدعم أيضًا إلى النشاط الاقتصادي لترتيبات المساعدة للإدماج المهني. في المقابل تستفيد وزارة التضامن الوطني والأسرة من التمويل لدعم سياسة الإدماج الاجتماعي وحاملي الشهادات والنشاطات الأخرى.

ثالثا: الدعم الحكومي والأزمة الريعية:

شهدت الجزائر زيادة مطّردة في مخصصات الدعم الاجتماعي خلال العقدين الماضيين، ارتبطت بتصاعد المطالب الاجتماعية وإلحاح قضايا العدالة الاجتماعية على الحكومات المتعاقبة، وهو أمر منطقي في ظل الطفرة النفطية التي عرفتها البلاد حتى 2014، إلى جانب رغبة السلطة آنذاك في إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية بعد الأزمة الأمنية والسياسية. غير أن اللافت عدم تراجع الدولة عن الدعم رغم انخفاض

أسعار النفط منذ ذلك الحين، ما يشير إلى عدم قدرتها على التخلي التام عنه، بالرغم من الضغوط على الميزانية وتناقص الاحتياطي من العملة إلى 44 مليار دولار في سنة 2020.

بصرف النظر عن سياسات الإنفاق المالي المبذر والفساد في إدارة المشاريع العامة التي شهدتها البلاد خلال العقدين الماضيين، والتي اعترفت السلطة نفسها بأنها أدت إلى اختلالات اقتصادية عميقة، إلا أن حلولها وخياراتها لم تتجاوز استمرار الممارسات الريعية ذاتها، ومن بينها خيار الدعم الاجتماعي المعمم وتحمل فروقات الأسعار بين التكلفة الحقيقية للسلع وخدمات وأسعارها المدعومة، بالرغم من التدهور المستمر لقيمة العملة المحلية. هذا بالإضافة إلى التخفيضات الضريبية على السلع ذات الاستهلاك الواسع، وهي شكل من أشكال الدعم غير المباشر (لعيسوف، 2021، صفحة 67).

لكن مع منتصف سنة2014 اتخذت الحكومة في أعقاب الأزمة النفطية جملة من تدابير والسياسات الإصلاحية خلال 2016-2017 حيث تمثلت في تعديل أسعار الوقود اعتبارا من مطلع جانفي 2016 وكان ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(2-3): تطور أسعار الوقود

الوحدة: (دج/لتر)

المادة	2010	2016	2017	2018	2019
المازوت	13.77	18.76	20.42	23.06	29.01
البنزين العادي	21.20	28.45	32.69	38.95	43.71
البنزين الممتاز	23	31.42	35.72	41.97	45.97
بنزين بدون رصاص	22.60	31.02	35.33	41.62	45.62

المصدر: (أسعار الوقود في الجزائر، 2023).

حيث نلاحظ من الجدول أنه تم تعديل الضريبة على المواد البترولية (TPP) مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود، حيث ارتفع سعر المازوت بـ 2دج سنة 2017 وارتفع البنزين العادي بـ 5دج أما بالنسبة البنزين الممتاز والبنزين بدون رصاص ارتفعا بنفس القيمة التي قدرت بـ 4.3 دج في نفس السنة، واستمرت أسعار الوقود بالارتفاع بنفس القيم تقريبا إلى غاية سنة 2020؛ بالإضافة إلى تعديل الضريبة على استهلاك الكهرباء الذي تجاوز 250 كيلواط واستهلاك الغاز الذي تجاوز 2500 وحدة حرارية من 7% إلى 17%؛ أدت هذه الإجراءات إلى زيادة أسعار الوقود وأسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يستهلكون نسب كبيرة منها.

وبالتالي إن استمرار الاعتماد على آليات الدعم الاجتماعي التقليدية، يعكس ذلك الفشل المزمن في إدارة الشأن الاقتصادي، لابد من الحكومة أن تكتفي أمام هذا الوضع المتردي ببعض التدابير المالية كطبع النقود وتخفيض قيمة العملة وربط الميزانية بتوقعات أسعار النفط. إنها حالة تشير إلى عجز السلطة عن تجاوز أدوار الدولة التوزيعية والانتقال نحو اقتصاد منتج يقوم على آليات السوق وحرية المبادرة والشفافية، وسن التشريعات الداعمة للاستثمار والشراكة وغيرها من الأطر التنظيمية والقانونية التي تؤسس لنشاط اقتصادي فعال.

المطلب الثاني: هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

أولا: تحليل تطور بنود التحويلات الاجتماعية

نلاحظ من خلال البيانات المتعلقة بهيكل التحويلات الاجتماعية ارتفاع في المبالغ المخصصة لكل البنود المتعلقة بهذه التحويلات خلال الفترة (1990-2020)، وعلى هذا الأساس نحاول دراسة كل بند على حدى:

الشكل رقم(9-3): تطور بنود التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990_2020)

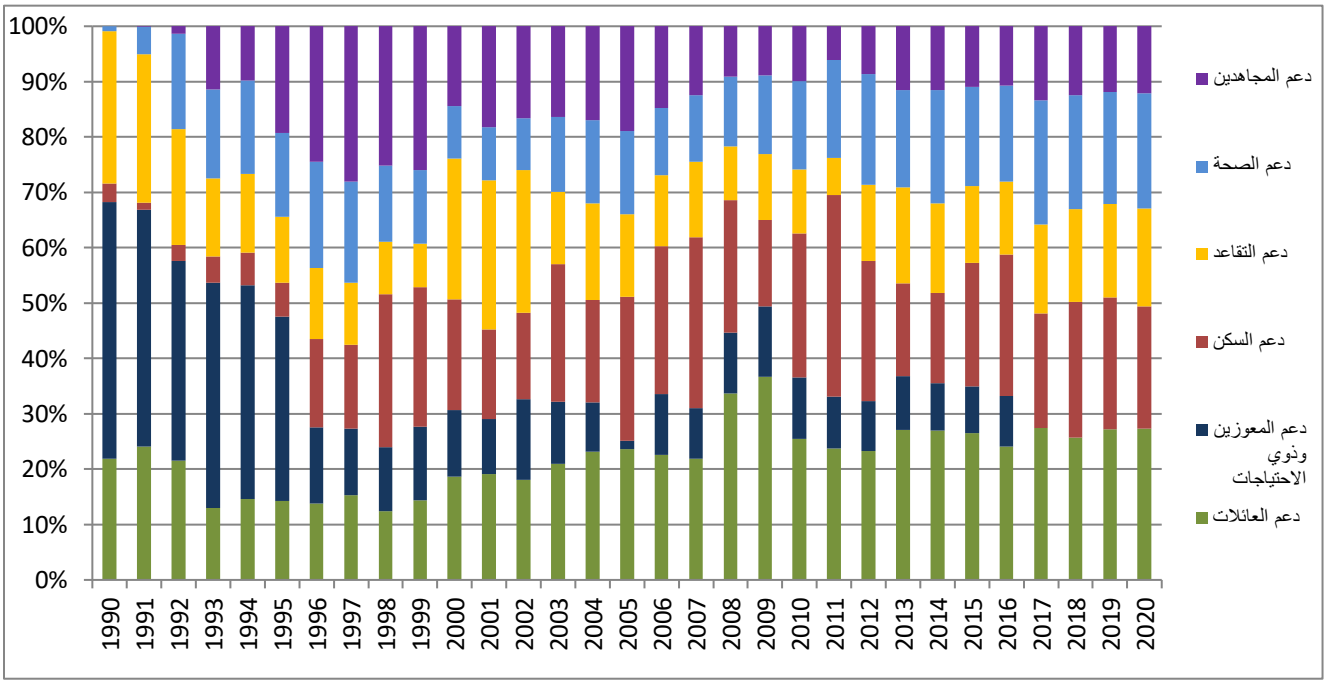

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم(2).

1- **التحويلات الموجهة للعائلات**: احتل القطاع العائلي المرتبة الأولى من حيث حجم المبالغ المخصصة له بنسبة متوسطة قدرت بـ 21.33% من إجمالي التحويلات الاجتماعية بين سنة 1990 وسنة 2020، كما يوضح الشكل رقم (10-3)، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة المبالغ الموجهة إلى البنود المتعلقة بدعم العائلات خاصة دعم التعليم، ودعم المواد الغذائية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(10-3): يمثل بنود التحويلات الخاصة بدعم العائلات

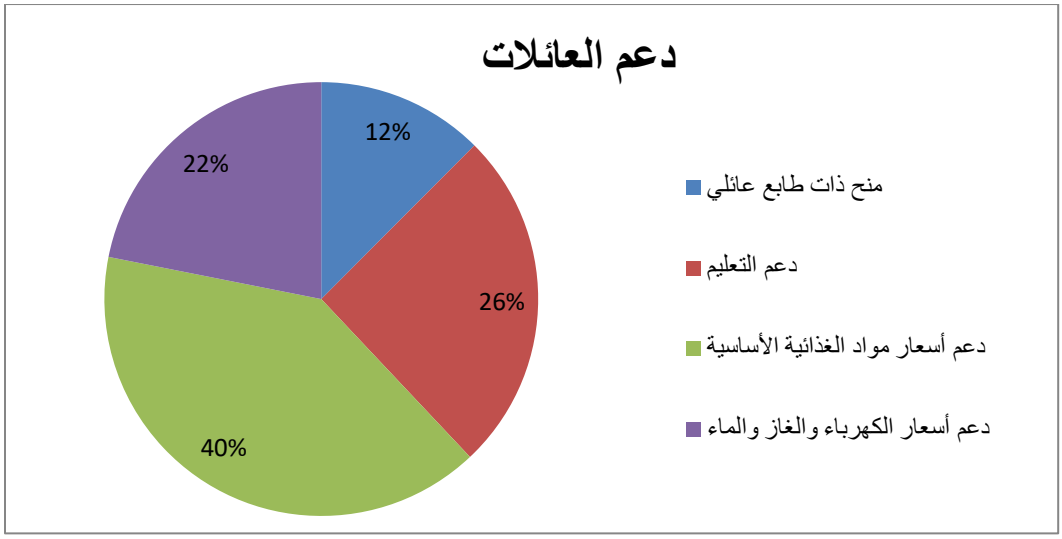

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم(3).

- **دعم المواد الغذائية**: عرف الدعم الموجه للمواد الغذائية الأساسية (الحليب، السكر، الحبوب، الزيت) ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1990-2020) هذا ما يوضحه الشكل السابق، حيث تمثل نسبة 40% من إجمالي دعم العائلات، حيث شهدت تزايدا مع تزايد التحويلات الاجتماعية لتسجل أعلى قيمة لها 279.115 مليار دج سنة 2011 نتيجة ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق العالمية لأنها مواد مستوردة للاستهلاك من طرف المواطن الجزائري، ثم انخفضت نسبيا في السنوات التالية لتصل إلى198.232 سنة 2020 نتيجة لمنع استراد المواد واسعة الاستهلاك وتشجيع الإنتاج المحلي.

حيث أن الدولة تقدم دعما شاملا لجميع طبقات المجتمع وحتى الأجانب في الجزائر للمواد الغذائية، مثل الخبز الذي حدد سعره بـ 15دج للخبزة الواحدة، والحليب قدر سعره بـ 25دج للتر الواحد، كما تم تسقيف أسعار السكر الذي يباع بقيمة 90 دج للكيلوغرام، إضافة إلى سعر الزيت الذي يباع في حدود 125دج للتر.

- **دعم التعليم**: يعتبر التعليم من القطاعات التي تحظى بالاهتمام من قبل الدولة الجزائرية، فرغم أن التعليم مجاني لكنها خصصت له منح وإعانات مالية ولوازم التمدرس لتلاميذ الأسر المعوزة وكذلك التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى توفير النقل والاطعام، حيث نجد أن هذه النفقات تضاعفت مع تضاعف

قيمة التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020 مقارنة بالفترة السابقة 1990-1999 حيث سجلت أعلى قيمة لها 144.425 مليار دج سنة 2016.

- **دعم الغاز والكهرباء والماء**: شهدت هذه التحويلات تغيرات مختلفة خلال فترة الدراسة حيث سجلت قيم منخفضة في التسعينات نتيجة للأوضاع التي مرت بها الجزائر تلك الفترة، ثم استمرت في الارتفاع بسبب زيادة الطلب على استهلاك الطاقة والماء من طرف المواطن الجزائري لتصل إلى 144مليار دج سنة 2009، إضافة إلى انعدام الرشاد في استهلاك هذه الموارد المدعمة، أما في سنة 2019 سجلت أعلى قيمة لها قدرت بـ281.975 مليار دج نتيجة للأزمة الصحية (جائحة كوفيد-19) التي تطلبت استغلال هذه الموارد بشكل كبير.

- **المنح العائلية**: تمثل المنح ذات الطابع الاجتماعي أقل نسبة من مجموع التحويلات الخاصة بدعم العائلات، لكنها شهدت ارتفاعا مع تطور مجموع التحويلات الاجتماعية طول الفترة، حيث سجلت قيمة 29.07 مليار دج سنة 2000 لترتفع إلى 41.821 مليار سنة 2020، بسبب ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة التي تتطلب الزيادات في الإعانات النقدية والعينية خاصة للأسر عديمة الدخل.

2- **التحويلات الخاصة بدعم السكن**: تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تسعى الدولة جاهدة لتخفيف من حدتها ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن من إجمالي التحويلات الاجتماعية حيث قدرت بمتوسط 31 مليار للفترة الممتدة بين 1990 و 2002 كما يوضح الشكل رقم (9-3)، وعلى الرغم من اعتباره نوع من أنواع الدعم الموجه حيث تكون الاستفادة منه وفق شروط محددة تتوفر في المستفيد حسب نوع صيغة السكن التي يستفيد منها إلى أن نسبة الدعم لم تنخفض فقد قدر بـ108.27 مليار دج سنة 2011 وهو ما يعكس وجود أزمة سكن حقيقية، وعلى الرغم من أن قطاع السكن كان ضمن اهتمامات مختلف البرامج الاقتصادية المرتبطة أساسا بحجم البرامج السكنية المبرمج خلال الفترة (2000-2014) التي انتهجتها الجزائر في إطار تحقيق الإنعاش الاقتصاد ورفع معدل النمو فقد شهدت تذبذبات خلال هذه الفترة أين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 بمقدار 754.15مليار دج.

و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:

✓ النزوح الريفي نحو المدن نتيجة غياب متطلبات التنمية في أغلب المناطق الريفية؛

✓ ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر؛

✓ ضعف القدرة المالية للمواطنين نتيجة ضعف القدرة الشرائية للنقود خاصة في ظل غياب إصلاح نظام الأجور أصبح المواطن عاجز عن شراء سكن في ظل ارتفاع أسعارها، مما جعل الدولة تراعي دعمها لساكنات بما يتماشى مع دخل كل مواطن وينعكس ذلك من خلال مختلف الصيغ السكنية الموجودة؛

✓ اتساع الفئة النشيطة في القطاع الموازي مما جعل الدولة عاجزة على ضبط ومتابعة المستفيدين من الدعم في مجال السكن خاصة السكنات ذات الصيغة الاجتماعية.

3- **التحويلات الخاصة بدعم قطاع الصحة:** تعتبر الصحة مصلحة عامة تسعى جميع الحكومات، مهما تنوعت توجهاتها السياسية إلى رؤية مواطنيها في أفضل حالة صحية ممكنة، نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-9) أن متوسط نسبة حصول قطاع الصحة على الدعم يقدر بـ14.19% من إجمالي التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020، حيث شهدت انخفاضات خلال عقد التسعينات نتيجة الإصلاحات التي عادت بالسلب على القطاع، واستمر مقدار الدعم للقطاع بالارتفاع حيث سجل قيمة 33,29 مليار دج سنة 2000 لينتقل إلى قيمة 388.262 مليار دج سنة 2020، ولكن على الرغم من ذلك يتميز قطاع الصحة العام في الجزائر بضعف الخدمات الصحية وفي بعض الحالات بانعدامها مما يدفع بالفقراء إلى التوجه نحو الخواص في ظل ارتفاع تكاليف العلاج خاصة مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد_19.

4- **التحويلات الخاصة بمنح المتقاعدين:** تميزت التحويلات بهذا القطاع أيضا بالارتفاع خلال الفترة 2000-2020، حيث سجلت قيمة 89.948مليار دج سنة 2000 لترتفع إلى 288.379 مليار دج سنة 2020 نتيجة لاهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع، وذلك بالرفع من الإعانات الموجهة لصندوق الوطني للتقاعد وإنشاء الصندوق الاحتياطي للتقاعد سنة 2006 قصد حماية التوازنات المالية للصندوق، إضافة إلى القوانين التي تتضمن إلغاء شرط السن للتقاعد مما يرفع نسبة المتقاعدين في الجزائر، دون أن ننسى منحة التقاعد التي من خلالها يمكن الاستفادة من التقاعد إذا تم إثبات خمس سنوات من العمل الفعلي (الصفحة الرسمية لصندوق الوطني للتقاعد)، بهدف تحسين المعاشات الدنيا لدعم القدرة الشرائية للمتقاعد.

5- **التحويلات الخاصة بدعم المجاهدين:** أما فيما يخص دعم المجاهدين نلاحظ من خلال الشكل (3-9) أنه ارتفع خلال فترة الدراسة بنسب متفاوتة نسبيا، حيث سجل قيمة 10.749 مليار دج سنة 1994 و50.8 مليار سنة 2000 لترتفع إلى 198.395 مليار دج سنة 2020 نتيجة لدعم الدولة لهذه الفئة؛ حيث خصصت الدولة سنة 2012 غلافا ماليا قدره 180 مليار دج لفائدة المعطوبين وأرامل الشهداء وضحايا المتفجرات، حيث خصص جزء منها لدفع المنح التعويضية خلال نفس السنة.

6- **التحويلات الخاصة بدعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة:** تحظى مشكلة الإعاقة بالاهتمام المتزايد من قبل المجتمعات والمنظمات الدولية، حيث تبذل جهدا كبيرا للحد والتقليل منها، ومن ناحية أخرى تسعى إلى ادماج هذه الفئة اجتماعيا ومهنيا، وهذا ما تفسره نسبة التحويلات الاجتماعية الموجهة لهذه الفئة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث شهدت تصاعدا خلال فترة التسعينات أين سجلت قيمة 86.764 مليار دج سنة 1999، ثم انخفضت خلال السنوات الموالية لكن سرعان ما عاودت الارتفاع مع بداية تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019) الذي يهتم بتحقيق التنمية الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، مما أدى إلى ارتفاع المبالغ المخصصة لهذه الفئة.

المطلب الثالث: تقييم المقاربة الاقتصادية لسياسة التحويلات الاجتماعية

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى تحليل ومناقشة تأثير التحويلات الاجتماعية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

أولا: تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة لكل من نفقات التسيير واجمالي الناتج الوطني:

نظرا للأهمية الكبيرة التي شهدتها التحويلات الاجتماعية، فقد عرفت تطورا كبيرا من خلال الجزء الذي تمثله هذه التحويلات من نفقات التسيير ونسبتها من اجمالي الناتج الوطني، ويتم توضيح ذلك من خلال الشكلين الموالي:

الشكل رقم(11-3): تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة الانفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2020)

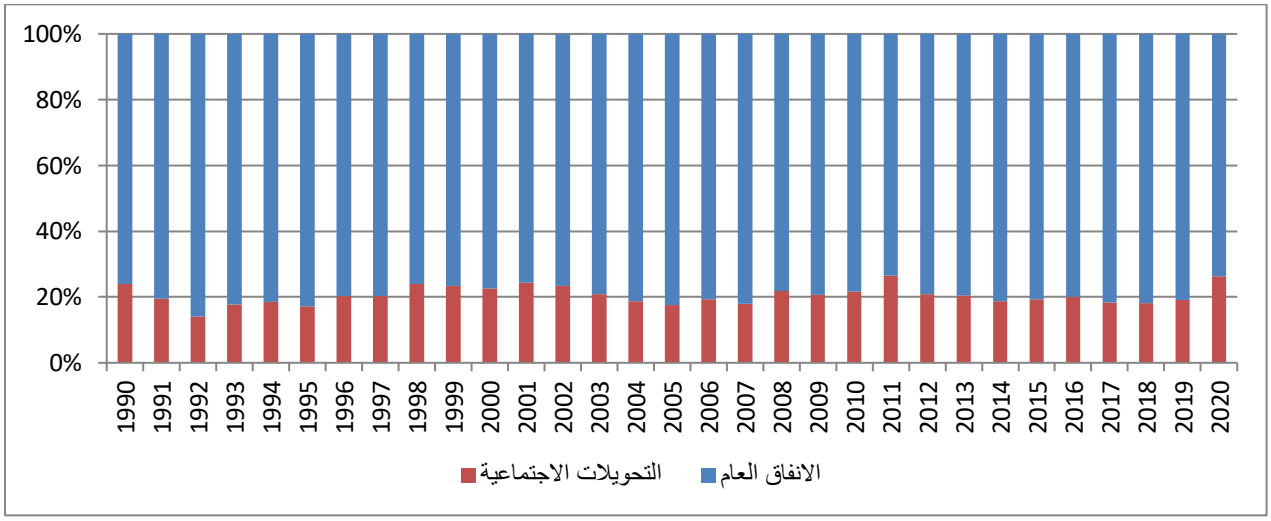

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم(4).

الشكل رقم(12-3): تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة إجمالي الناتج الوطني في الجزائر للفترة (1990-2020)

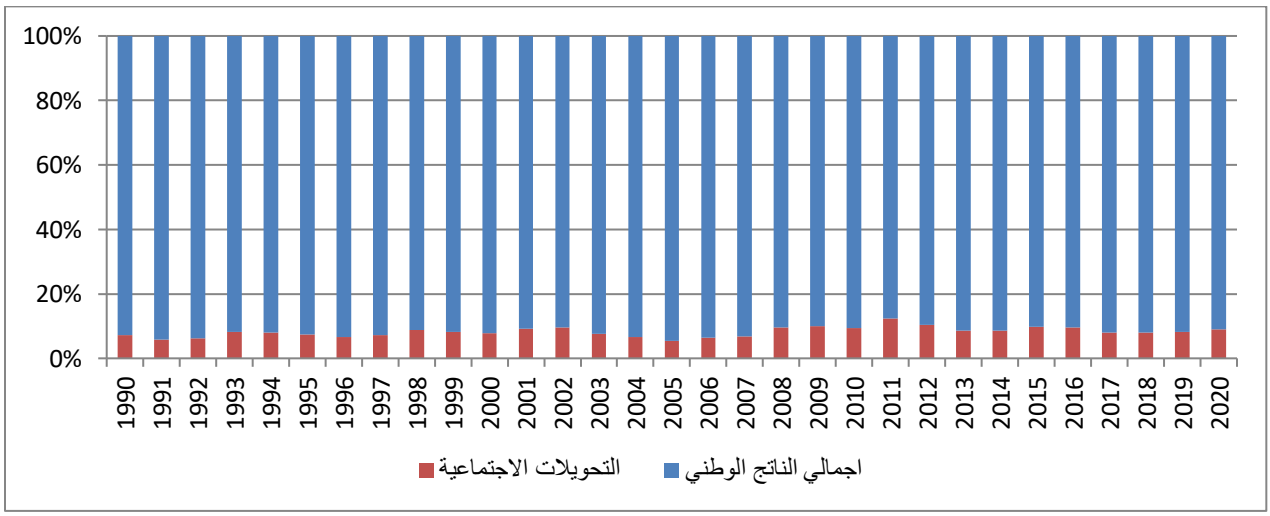

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم(4).

نلاحظ من خلال الشكل (11-3) والشكل(12-3) أن نسبة التحويلات الاجتماعية شهدت تطورا مستمرا في قيمتها، حيث تجاوزت نسبة 20 % من نفقات الموازنة العامة ونسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 و2020 ليستفيد منها مختلف شرائح المجتمع، حيث بلغت قيمة 42.864 مليار دج سنة 1990 ما يمثلها نسبة 7.71% من اجمالي الناتج الوطني و31.40% من الانفاق العام للدولة، لترتفع إلى الضعف سنة 1993 بقيمة 103.35 مليار دج بنسبة 8.86% من الناتج الوطني و21.73% من الانفاق العام، نتيجة ارتفاع المخصصات الموجهة للمساعدات الاجتماعية والتضامن ودعم الصحة ودعم المجاهدين بنسبة 80% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، نتيجة لارتفاع الانفاق العام للدولة رغم المستويات المنخفضة لأسعار النفط؛ أما فيما يخص الفترة 1995-1999 استمرت الحكومة الجزائرية في الإصلاحات التي كانت تسعى من خلالها لتقليص العجز الموازي من خلال الضغط على النفقات والتحسين من الارادات خارج المحروقات، حيث سجلت قيمة التحويلات الاجتماعية ارتفاعا محسوسا خلال الفترة، حيث بلغت قيمة 292.404 مليار دج سنة 1999 مقارنة بقيمتها سنة 1995 التي قدرت بـ158.204 مليار دج، مع ارتفاع نسبتها من اجمالي الناتج الوطني إلى9.03% ونسبتها من الانفاق العام إلى 30.43% سنة1995 مقارنة بسنة 1999 حيث سجلت 7.97% و20.83% على التوالي.

وقد بلغت سنة 2011 قيمة 2065.07 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 14.16% من الناتج الوطني ونسبة 36.03% من الانفاق العام حيث عرفت هذه السنة ارتفاعا محسوسا في قيمة التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع الى ارتفاع مخصصات الدعم الموجه للحصول على السكن ودعم افراد المجتمع؛ وبالرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد سنة 2014 وتراجع في الإيرادات، إلا أن الدعم استمر في الارتفاع حيث سجل قيمة 1609.12 مليار دينار جزائري، ما يعادل نسبة 9.34% من الناتج المحلي و23% من نفقات الميزانية العامة في سنة 2014، لكن رغم ذلك ارتفع الدعم في سنة 2015 بنسبة 13.75 % مقارنة بسنة 2014، وقد شكل الارتفاع المستمر في تكلفة برامج الدعم تحديا كبير للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد منتصف سنة 2014، باعتبار أن الجباية البترولية تشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية. استمرت التحويلات الاجتماعية في الارتفاع على الرغم من ضغوطات

الميزانية فقد سجلت قيم 1847.58 مليار دينار جزائري سنة2020 حيث تم الاحتفاظ بها دون تغيير مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 8.4% من الناتج الوطني، وهو ما يمثل نسبة 23.57 سنة 2019 و36.87 سنة 2020 من نفقات الميزانية العامة وهي نسب متفاوتة مقارنة بقيمتها من التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع الى انخفاض قيمة نفقات الميزانية العامة من خلال ترشيد نفقات التسيير وخدمات الإدارات.

ثانيا: أثر التحويلات الاجتماعية على عجز الموازنة: خلفت سياسة الدعم الاجتماعي على مدى عقود، آثارا عميقة على الاقتصاد الوطني وتوازنات الخزينة العمومية المالية، حيث الجدول التالي يبين حالة تطور التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

الشكل رقم(13-3): تطور رصيد الميزانية وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)

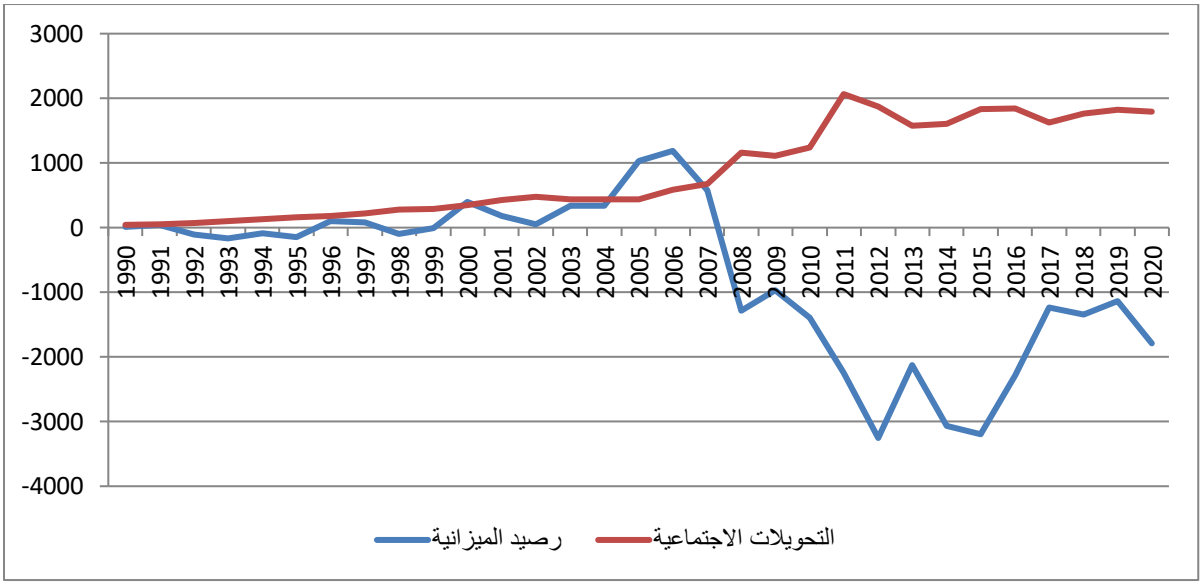

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم (2) ورقم(5).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (13-3) أن ميزانية الدولة تتحمل عبئا متراكما بالنظر إلى التحويلات الاجتماعية، فهي ترتبط بأسعار المواد الغذائية المدعومة، وكذلك بالمواد الطاقوية في الأسواق العالمية والتي بارتفاعها ترتفع كلفة الدعم من ميزانية الدولة، حيث نلاحظ أنه مع بداية فترة الإصلاح كانت نسبة التحويلات منخفضة مقارنة مع رصيد الميزانية الذي سجل ثباتا خلال الفترة، ومع بداية فترة العشرينات سجلت الميزانية عبئا كبيرا لتصل إلى ذروتها سنة 2011 حيث كانت التحويلات بنسبة 35.8% أي أكثر من ثلث الميزانية،

أي أن رغم العجز المتواصل في الميزانية استمر حجم التحويلات الاجتماعية في الارتفاع، هذا نتيجة لما شهدت البلاد من احتجاجات الجبهة الاجتماعية على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مع بداية السنة، أما في نهاية الفترة نلاحظ أنه بدأ تراجع في عجز الموازنة نتيجة للبحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2014، وهذا شجع الدولة لمواصلة سياستها في المحافظة على مخصصات الدعم رغم تناقصه في سنة 2013، أما مع ظهور الأزمة الصحية كوفيد_19 ارتفع عجز الميزانية خلال سنة 2020؛ ومما سبق يمكننا أن نستنتج أن سياسة التحويلات الاجتماعية كان لها عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة خاصة في فترات تراجع أسعار البترول وهذا ما أدى إلى إتباع سياسة طبع النقود سنة 2017 إلى غاية 2020.

ثالثا: تقييم المقاربة الاقتصادية لسياسة التحويلات الاجتماعية على بعض المتغيرات الكلية

1. **أثر التحويلات الاجتماعية للحد من أثار التضخم ورفع القدرة الشرائية:**

لتقييم أثر سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر للحد من التضخم ورفع القدرة الشرائية للمواطنين لابد من تحليل تغير مؤشر الأسعار الاستهلاكية مقارنة بحجم التحويلات الاجتماعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(14-3): تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)

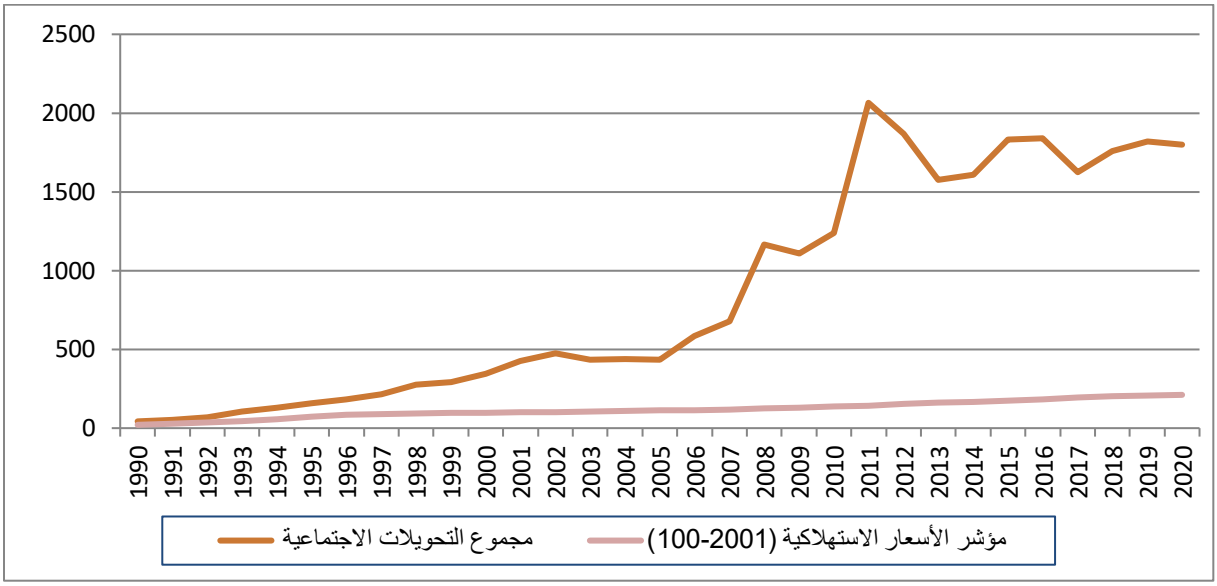

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم(2) ورقم (6).

نلاحظ من خلال قراءة الشكل رقم (14-3) أن مع بداية الفترة نلاحظ أن حجم التحويلات الاجتماعية ارتفع نسبيا مقارنة بمؤشر أسعار الاستهلاك، إلى أنه مع بداية سنة 1995 بدأ مؤشر الأسعار الاستهلاكية في الارتفاع رغم تزايد حجم التحويلات الاجتماعية، حيث أن هذا الأخير لم يستطع الحد من آثار التضخمية حيث أنه ارتفع إلى 142.39 مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما يؤكد انخفاض القدرة الشرائية رغم القيمة الكبيرة لحجم التحويلات الاجتماعية والتي بلغت 2065.07 مليار دج أين بلغ معدل التضخم 4.52%، وبالتالي ساهمت سياسة التحويلات الاجتماعية نسبيا من كبح آثار التضخم، أما بالنسبة للفترة ما بين 2017-2020 لا يمكننا ربط سياسة التحويلات الاجتماعية بارتفاع معدلات التضخم بسبب دخول عامل أساسي ومؤثر في ارتفاع المستوى العام للأسعار والمتمثل في سياسة طبع النقود التي طبقتها الجزائر للسد عجز الموازنة.

2. تقييم مساهمة التحويلات الاجتماعية في خفض من معدلات البطالة:

الشكل رقم(15-3): تطور معدلات البطالة وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)

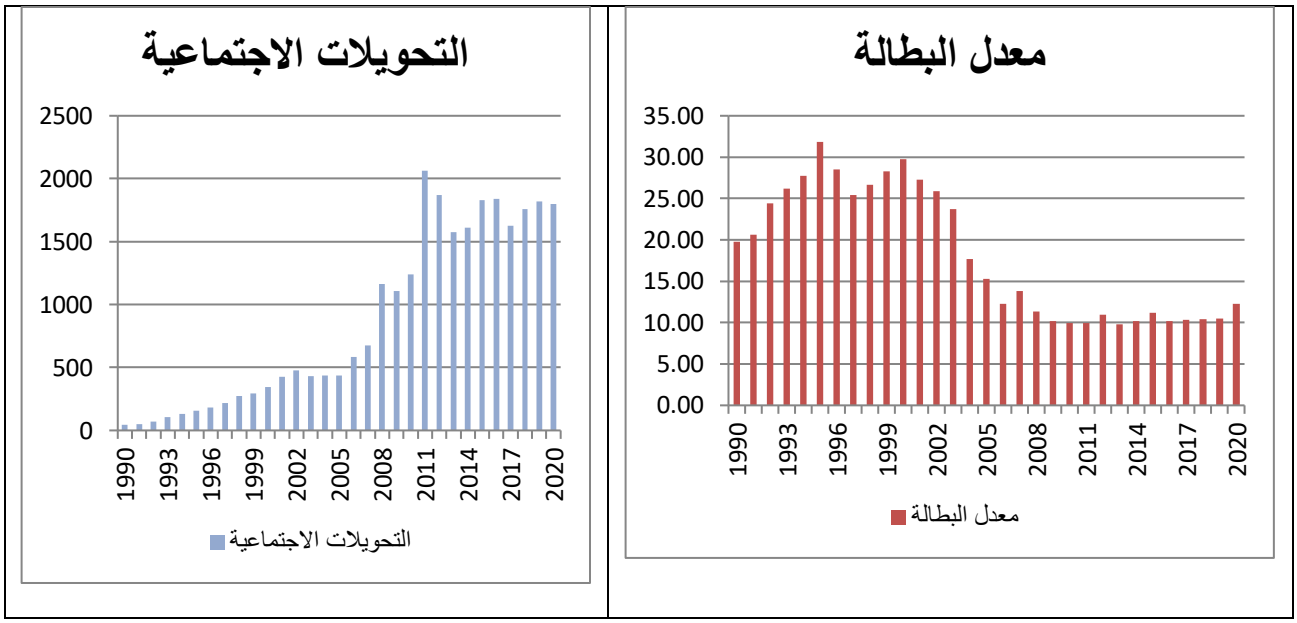

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم (2) ورقم (7).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (15-3) أن معدلات البطالة خلال فترة التسعينات كانت مرتفعة جدا مقارنة بحجم التحويلات الاجتماعية حيث كانت منخفضة، أما مع بداية سنة 2000 نلاحظ تراجع كبير في معدلات البطالة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2011 بمعدل 9.96 تزامنا مع تخصيص أكبر غلاف مالي للتحويلات الاجتماعية خلال نفس الفترة، ثم سجلت تذبذبات على مستوى معدلات البطالة ومخصصات التحويلات الاجتماعية بنفس الوتيرة وهذا ما يدل على أن سياسة التحويلات الاجتماعية قد ساهمت في انخفاض معدلات البطالة نتيجة دعم قطاع التعليم الذي يضفي مهارات جديدة تعمل على زيادة الإنتاجية، فهو يلعب دورا مباشر في تحسين الحصول على فرص العمل، بالإضافة إلى الدور غير المباشر الذي تلعبه أسعار البترول في تأثيرها على معدلات البطالة.

3. تقييم مساهمة التحويلات الاجتماعية في خفض من عجز ميزان المدفوعات:

الشكل رقم(16-3): تطور رصيد ميزان المدفوعات وحجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2020)

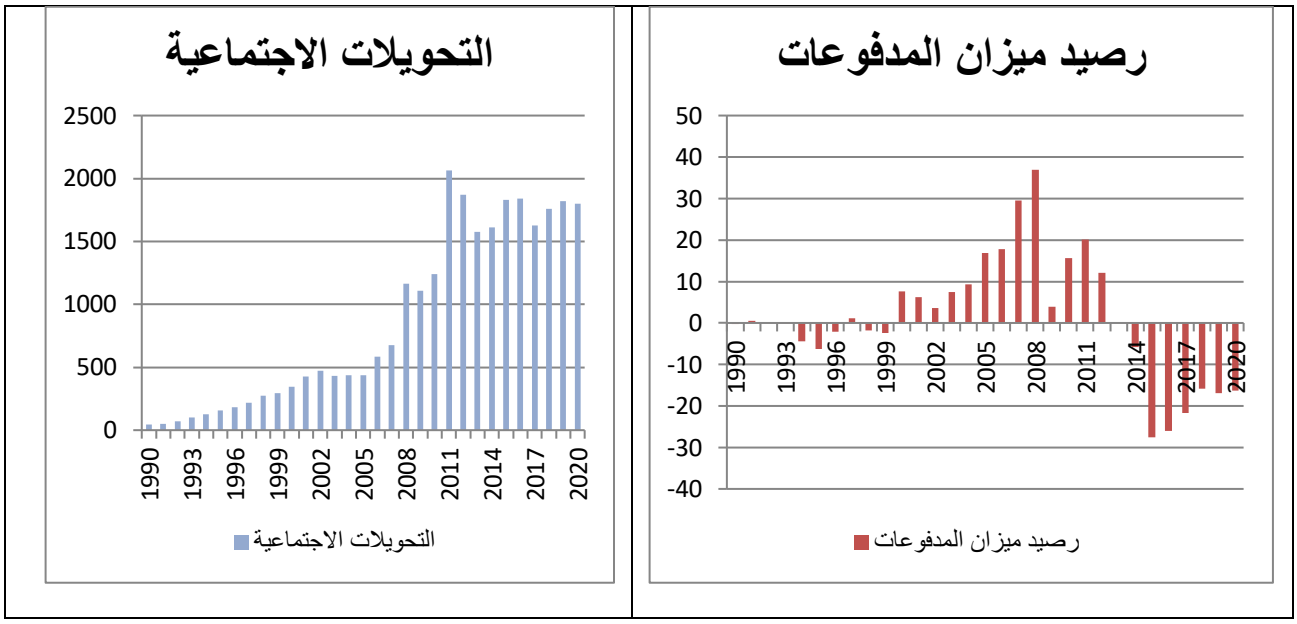

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم (2) ورقم (7).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (16-3) أنه خلال الفترات الأولى من الدراسة سجل ميزان المدفوعات نوعا من الاستقرار ثم ارتفع الفائض فيه ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 مقارنة بالتحويلات الاجتماعية التي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة هذا نتيجة لتحسن في أسعار البترول مما يرفع في حجم الإيرادات، أما مع بداية الأزمة العالمية للبترول سنة 2014 سجل عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض نسبي في حجم التحويلات الاجتماعية؛ وهذا نتيجة الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي خلق بدوره أثرا سلبيّا على رصيد ميزان المدفوعات، وظهر مؤخرا في أزمات الندرة وارتفاع الأسعار لعديد من المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وفي عجز الخزينة العمومية عن تغطية الفوارق في الأسعار، الأمر الذي تعامل معه الخطاب الرسمي بمنطق افتعال الأزمات تحت مُسمى المضاربة والاحتكار.

المبحث الثالث: تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تسعى أغلب الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية إلى اتخاذ إجراءات للتأثير على اقتصادها وتوجيهه في الاتجاه المرغوب كجزء من سياستها الاقتصادية، في سبيل تحقيق أهداف معينة، وتتمحور هذه الأهداف لأي دولة في تحقيق معدل مرتفع للناتج المحلي الإجمالي واستقرار الأسعار وتحقيق مستوى عال من توظيف اليد العاملة، إضافة إلى تحقيق توازن خارجي مستقر، غير أن هذه الأهداف قد تتعارض فيما بينها وهو ما يعرف بالمربع السحري لكالدور، والجزائر كغيرها من الاقتصاديات النامية اعتمدت على العديد من البرامج التنموية وخاصة في العقدين الأخيرين لتحقيق أهدافها الاقتصادية، لكن بالرغم من ذلك سجلت مستويات ضعيفة.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015)

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل بارزة خلال الفترة (1990-2015)، حيث تمثلت فترة التسعينات من القرن الماضي في تبنيه الإصلاحات للانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومع بداية القرن الحالي منذ سنة 2000 فقد تم انتهاج سياسة اقتصادية تمثلت في تطبيق برامج إنفاقية استثمارية توسعية.

أولا: مرحلة الإصلاحات أو المرحلة الانتقالية (1990-1998): لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العالم، للحصول على دعم مالي، وبالرغم من صعوبة شروط الانضمام للصندوق، إلا أن الجزائر وافقت على مبادئه العامة حيث أصدرت قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10، 1990)، الذي يهدف بدوره للحد من زيادة القروض ومراقبة المنظومة البنكية، وفي ظل الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي نفذت الجزائر البرامج التالية:

1.برنامج الاستعداد الانتمائي (1990-1992): تم تنفيذ هذا البرنامج بعد مفاوضات الدولة مع صندوق النقد الدولي، أين تم توقيع اتفاقيتين الأولى في 1989/05/31 والثانية في 06/ 1991 حيث تضمنت هاتين الاتفاقيتين منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن عدة شروط متفق عليا نذكر أهمها (العمراوي، 2018، الصفحات 122-123):

- إصلاح المنظومة المالية والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- الرفع من قيمة لدينار الجزائري وتخفيض قيمة سعر الصرف؛
- تحسين الأداء التجاري (تحرير التجارة الخارجية والداخلية) والرفع من صادرات النفط؛
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك.

2.برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995): بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية نتيجة تغطية السلطات الجزائرية النقص في الطلب الكلي برفع الانفاق الحكومي الذي كان ممولا بالاقتراض من الجهاز المصرفي إلا أن النتائج كانت مخالفة للأهداف المسطرة، وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر غير قادرة على الدفع من بداية سنة1994، وكمحاولة ثانية قامت بإبرام اتفاقية (مدتها12 شهرا) للحصول على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ حيث جاء في رسالة النية عدة إصلاحات تنوي الدولة تفعيلها باتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن والبطالة (العمراوي، 2018، الصفحات 122-123).

3.برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في اطار الاتفاقية الموسعة للقرض، حيث تضمن الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% في إطار الاستقرار المالي خارج قطاع المحروقات طوال فترة البرنامج؛
- ضبط سلوك ميزان المدفوعات والتخفيض من عجز الميزان التجاري؛
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره مع إنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب الصرف؛
- انشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق الدولي والبنك الدولي بوضع نظام التأمين والبطالة؛
- رفع الدعم النهائي على أسعار بعض المواد واسعة الاستهلاك وإصلاح النظام العقاري الفلاحي.

لقد سطرت الحكومة مجموعة من الإجراءات للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وعليه يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي (العمراوي، 2018، صفحة 123):

- خوصصت بعض المؤسسات العمومية ودعمها بإنشاء بورصة القيم المنقولة؛
- إنشاء شركة تأمين الصادرات، بهدف ترقيتها وتنويعها؛
- إنشاء بنوك خاصة برأسمال محلي وإصلاح النظام المالي، وإعادة هيكلة قطاع البنوك.

بعد انتهاء من تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي كانت نتائج إيجابية نوعا ما وأفرزت تحسنا ملحوظا في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، في المقابل كان هناك ضغط كبير على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل وحجم البطالة نتيجة لتسريح عدد كبير من العمال.

ثانيا: مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2000-2015): هدفت هذه البرامج ضمن سياسة الانتعاش الاقتصادي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو وتتمثل هذه البرامج في:

1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والأشغال العمومية إضافة للتنمية البشرية والمحلية، كذلك دعم الإصلاحات في مختلف المجالات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): مضمون برامج دعم الإنعاش

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	216.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحي والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: (العمراوي، 2018، صفحة 124).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أنه تم توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ525 مليار دج، حيث تركزت في السنتين 2001 و2002 من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع تسيير الانفاق، حيث أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي بأكبر نسبة قدرت 40.1%، ثم تليه التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8%، بعدها يأتي دعم قطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة 12.4% ودعم الإصلاحات بنسبة 8.6% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج.

2.**البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** يعتبر هذا البرنامج كآلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي في إطار السياسة الانفاقية التوسعة التي انتهجتها الدولة نتيجة تحسن الأوضاع المالية للاقتصاد الجزائري لاستمرار ارتفاع أسعار المحروقات، والهدف منها تسريع وتيرة النمو بوضع استثمارات محلية وأجنبية للتقليص من ظاهرة البطالة والفقر، حيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

القطاع	حجم الإعانات (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	**1908.5**	**45**
برنامج تطوير البنية التحتية	**1703.1**	**40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات	**50**	**1.1**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: (العمراوي، 2018، صفحة 125).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-3) أن الغلاف المالي لهذا البرنامج قسم على خمسة محاور أساسية حيث تمثل المحور الأول في تحسين الظروف المعيشية للسكان (توفير السكن، التعليم، الصحة...) بأعلى نسبة قدرت بـ45.5%، أما المحور الثاني فقد تعلق بتطوير المنشآت الأساسية أي تطوير البنى التحتية بنسبة 40.5%، يليه محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة8%، أما المحور الرابع خصص له نسبة 4.8% لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وأخيرا برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة ضئيلة قدرت بـ1.1%.

3.البرنامج الخماسي الثاني للفترة (2010-2014): يدخل هذا البرنامج أيضا ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، حيث خصص له حوالي 21214 مليار دج وهو يشمل شقين، الشق الأول المتمثل في استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أما الشق الثاني الذي خصص له مبلغ 11534 من أجل إطلاق مشاريع جديدة، يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3): مضمون البرنامج الخماسي الثاني

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	**10.122**	**49.5**
تطور البنية التحتية	**6.448**	**31.5**
تحسن الخدمة العمومية	**1.666**	**8.1**
التنمية الاقتصادية	**1.566**	**7.6**
الحد من البطالة	**0.360**	**1.7**
البحث العلمي	**0.250**	**1.6**
المجموع	**20.412**	**100**

المصدر: (مسعودي، 2017، صفحة 221).

نلاحظ أن مشروعات التنمية البشرية تستهلك حوالي 50% من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة لهذا البرنامج، ثم تليها المنشآت القاعدية بنسبة 31.5%، و8.16% لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، بعدها يأتي محور التنمية الاقتصادية بنسبة 7.7%، ويليه محور الحد من البطالة ومحور البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال بنسب 1.8% و1.2% على التوالي.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة لبرامج التنموية السابقة، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 ضمن حساب رقم 143-302، وتتمثل أهدافه فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، من خلال ترشيت التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى سنوي قدر بـ7% مع بداية سنة 2019؛
- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- مكافحة البطالة باستحداث مناصب شغل، وذلك بتشجيع الاستثمار المنتج؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع استمرار أسعار البترول في الانخفاض مع حلول سنة 2015، بادرت السلطات الجزائرية في تبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات لتدارك الوضع الاقتصادي، ومنه فقد تم قفل الحساب الخاص بهذا البرنامج نهاية سنة 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمنة مبلغ 300مليار دج (مسعودي، 2017، صفحة 221)، والذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، حيث تنطلق ضمن إجراءات ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية، وهذا سيؤثر على الأهداف التي كانت تسعى لها البرامج خاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال تقييم الأداء الاقتصادي وفقا لمربع كالدور.

المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر

سجلت متغيرات مربع كالدور والمتمثلة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي العديد من التغيرات بين الارتفاع والانخفاض، وفقا للسياسات والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة والظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر، لهذا سنقوم بعرض الجانب التحليلي لمتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

أولا: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي التي تسعى جميع الدول لتحقيقه، لرفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، حيث شهدت الجزائر منذ الاستقلال سياسات إنمائية طويلة المدى من خلال انتهاج سياسة خطط التنمية، وذلك بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي من أجل احياء الصناعات الثقيلة، إلى أن تقلبات أسعار النفط أثرت على المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية وتراجع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث الشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2020:

الشكل رقم (17-3): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

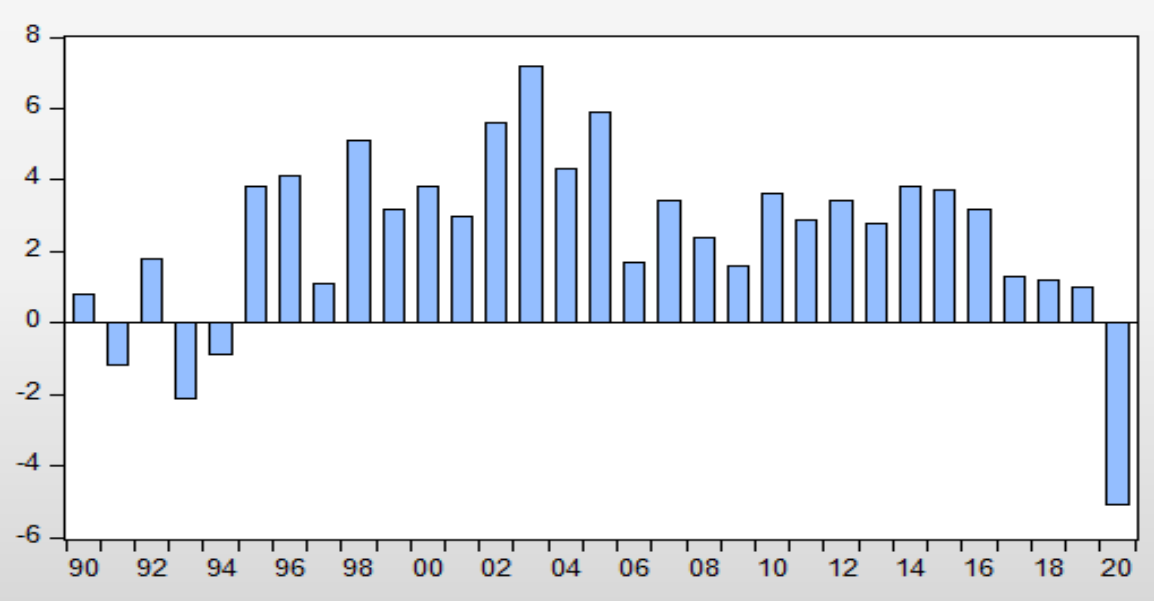

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7).

نلاحظ من خلال الشكل السابق، الفترة الممتدة من 1990إلى 1994 أن معدلات النمو في الجزائر سالبة، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية لعام 1986، كما يعود هذا التدهور لمعدلات النمو لانتقال اقتصاد الجزائر إلى اقتصاد السوق.

مع بداية برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث سجل النمو الاقتصادي سنة1995 معدل 3.8% ليتراجع بعدها إلى 1.1% سنة1997، ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 5.1% نتيجة للنشاط الذي ساد قطاع الفلاحة والصناعة؛ ومع بداية سنة 2002 ارتفعت معدلات النمو لتسجل أكبر قيمة لها مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2003 بمعدل 7.20% وهذا راجع الى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق العالمية، بحكم هيمنت القطاع النفطي على اقتصاد الجزائر، كما نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في السنوات 2019-2020 قد شهدت تقلبات كبيرة حيث انخفضت إلى أدنى قيمة لها 5.10-% سنة 2020، وهو مرتبط بالتدهور الكبير الذي مس أسعار النفط، والتوقف العاجل لجل النشاطات في القطاعين (العام والخاص) نتيجة إجراءات الحجر المعتمدة بهدف احتواء انتشار الفيروس كوفيد_19.

ثانيا:تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر:

تعد ظاهرة البطالة الأكثر اهتماما بالنسبة لدول المغرب العربي والجزائر خاصة لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، شهدت الجزائر في ارتفاعا في عدد العاطلين عن العمل نتيجة الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري، لكن مع ارتفاع أسعار البترول تحسنت الوضعية المالية للجزائر مما سمح بتحسن مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة، وللتعرف على أهم ما يميز معدل البطالة في الجزائر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (18-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

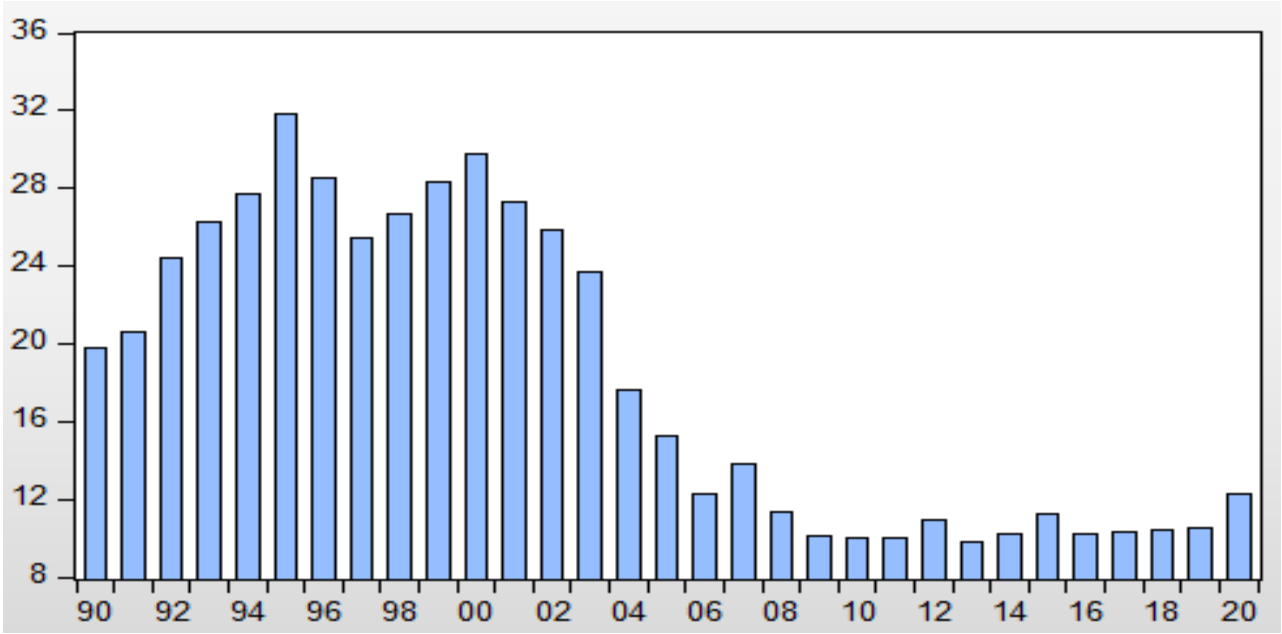

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7).

تميز سوق الشغل في الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية سنة 1999 بارتفاع كبير في نسب البطالة التي وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، حيث انتقلت معدلات البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 31.84% سنة 1995 و28.45% سنة 1998، فالأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة التي اتسمت بتراجع كبير للاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدى إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر بتطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أول نتائجه غلق ما يقارب 1000 مؤسسة وتسريح أكثر من 500 ألف عمال خلال الفترة الممتدة بين 1994-1998.

شرعت الحكومة الجزائرية في وضع برامج عديدة لترقية الشغل والتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة، ففي فترة 2000-2013 بدأت معدلات البطالة بالانخفاض الكبير فانتقلت من 29.77% سنة 2000 لتنخفض إلى 9.82% سنة 2013، وهذا راجع للسياسة التوسعية (الزيادة في الانفاق العام) التي طبقتها الجزائر،

إضافة الى تحسن الأوضاع المالية بفضل ارتفاع عائدات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما سمح بتحسن مؤشرات سوق العمل واستحداث مناصب شغل جديدة وذلك بإطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 غلاف مالي قدر حوالي 500 مليار دج، وتم دعمه أيضا من برامج التنمية الفلاحية والريفية، حيث كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا في سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، واستمرت نسب البطالة في الانخفاض إلى أن أقرت الحكومة برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 والذي خصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أنه يسعى لاستحداث 03 ملايين منصب شغل في نهاية الفترة، منها مليون ونصف في إطار برامج دعم التشغيل (خواثرة، 2021، صفحة 240)، أما خلال الفترة 2014-2020 نلاحظ أن نسب البطالة عاودت الارتفاع نسبيا من 10.6% سنة 2014 إلى 10.33% سنة 2017، بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة، والذي ينعكس بدوره على الرفاه الاقتصادي مما أدى بالاقتصاد الجزائري الى حالة التقشف؛ كما أن الجائحة الصحية كوفيد_19 قلبت الموازين رأسا على عقب حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 12.24% سنة 2020 على ما كانت عليه سنة 2019 (10.49%)، نتيجة لعمليات الإغلاق واسعة النطاق لأماكن العمل.

ثالثا: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر:

تميزت مرحلة الاقتصاد المخطط بالقيود المفروضة على الأسعار التي تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

الشكل رقم (19-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

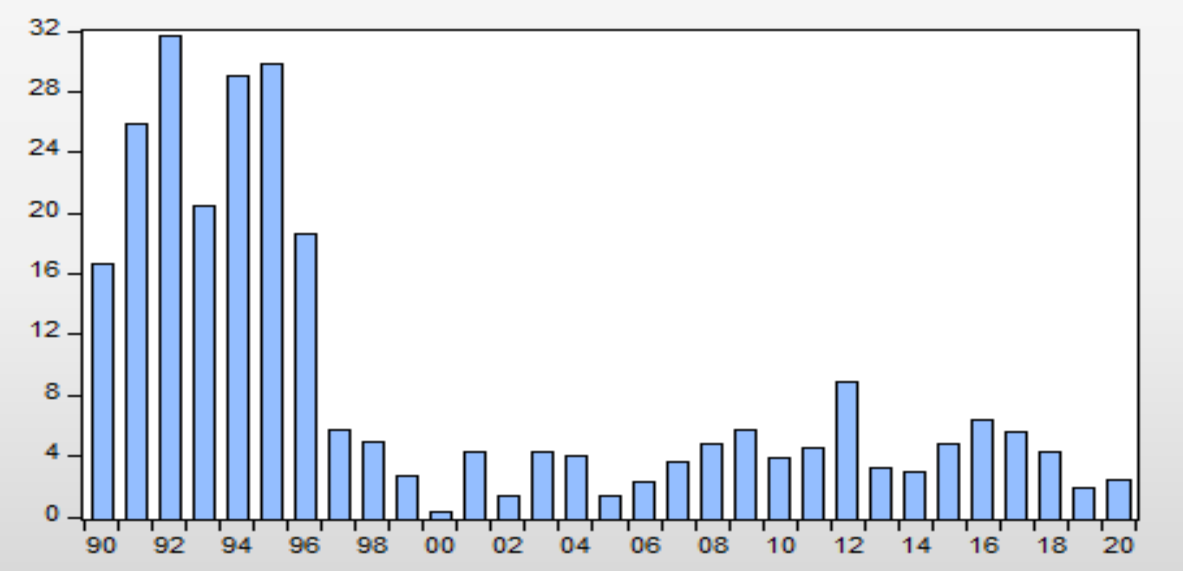

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7).

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة بين 1990-1996 شهدت مستويات مرتفعة جدا، حيث سجلت نسبة 17.8% سنة1990 لتنتقل إلى أعلى قيمة لها سنة1992 بنسبة 31.7% ويرجع ذلك للأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، إضافة إلى ارتفاع معدلات النمو في كمية النقود مما أدى إلى اختلال الاستقرار النقدي دفعت بحدوث أزمة تضخمية، لكن الحكومة الجزائرية نجحت في ضبط نمو الكتلة النقدية والتحكم في السيولة بتطبيقها لسياسات مالية ونقدية، حيث انخفضت معدلات التضخم بنسب معقولة حيث انتقلت سنة1997 من 05% إلى2.6% سنة 1999.

أما في سنة 2000 سجلت أدنى قيمة لمعدل التضخم مقارنة بفترات الدراسة بـ0.3% وهذا راجع إلى تطبيق برامج الإصلاحات برفع أسعار الفائدة والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، والتقليص من النفقات وتضخيم الأجور، وتزامنا مع انطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي وارتفاع الحد الأدنى للأجر القاعدي، وإعادة رسملة البنوك أدى إلى ظهور كتلة نقدية زائدة في الأسواق مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم سنة 2003 و2004 ليصل إلى 4.26% و3.96% على التوالي. أما سنة 2005 شهدت

انخفاض ملحوظ حيث سجلت 1.38% هذا من خلال جعل السياسة النقدية أكثر فعالية في التحكم في التضخم من قبل بنك الجزائر.

أما الفترة ما بين 2006 و2009 ارتفعت معدلات التضخم تدريجيا مع ارتفاع فائض السيولة النقدية ليصل إلى 5.75% سنة 2009، ليبلغ الرقم القياسي سنة 2012 نتيجة لاختلال توازن العرض والطلب وارتفاع الرواتب والأجور في جميع القطاعات، إضافة إلى تزايد أسعار بعض المنتجات (مثل اللحوم الحمراء)، مما ساهم في تضخيم الأسعار الداخلية بـ49.65% في نفس السنة (بنك الجزائر، 2013، الصفحات 51-52)، ومع تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة انهيار أسعار البترول انخفضت معدلات التضخم سنة 2014 لتصل إلى 2.92% بسبب سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة.

في الفترة 2015-2018 عاودت معدلات التضخم الارتفاع نتيجة للتضخم المستورد، حيث سجلت 4.78% سنة2015 ليصل إلى 5.6% سنة 2017 بسبب تدهور سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع المستوردة (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، الصفحات 26-27)، وبعد ثلاث سنوات من التباطؤ في معدلات التضخم (2017-2019) نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة والمواد الغذائية المصنعة، ارتفعت نسبيا سنة 2020 حيث بلغ 2.42%.

رابعا: تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر:

بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الدولية ضمن الإصلاحات التي باشرتها منذ الثمانينات من القرن العشرين، وانتهاج نظام اقتصاد السوق وعزمها للانفتاح على الاقتصاد العالمي بالتغيير من الأداء الاقتصادي وذلك بالتأثير على وضعية ميزان المدفوعات، والشكل التالي يمثل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

الشكل رقم (20-3): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

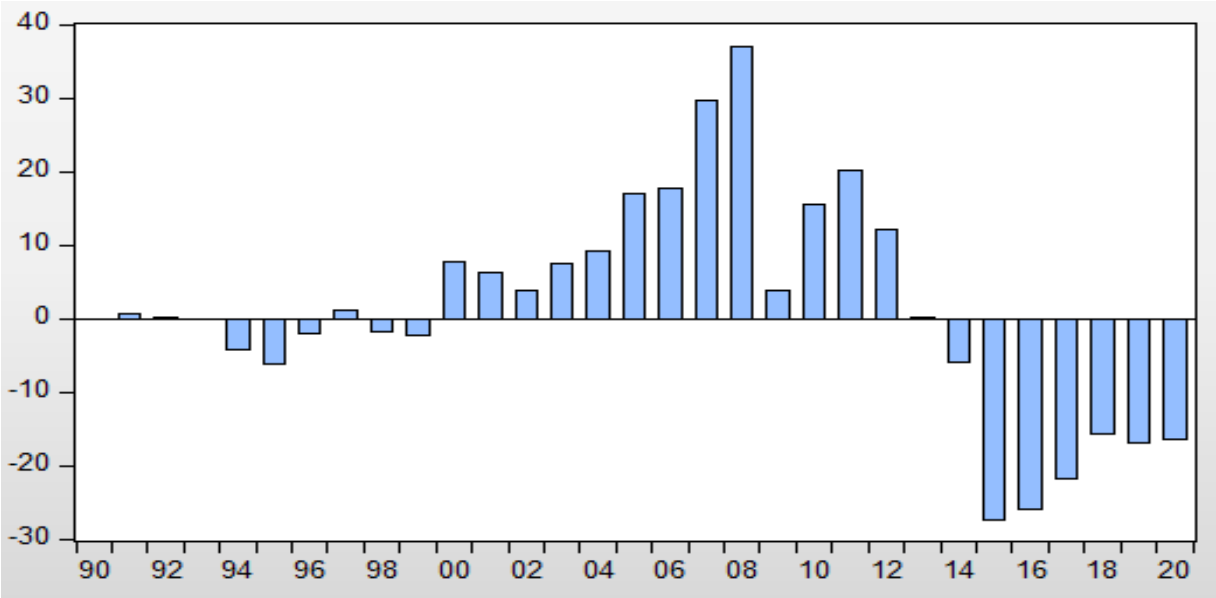

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7).

من خلال الشكل السابق يمكن تقسيم تطور ميزان المدفوعات في الجزائر إلى ثلاث مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى تمثل الفترة ما بين 1990-1999**: حيث عرف ميزان المدفوعات عجزا مزمنا في أغلب السنوات وذلك نتيجة ارتباطه الوثيق بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجل رصيد ميزان الدفوعات عجزا في سنة1990 بمقدار 0.22 مليار دولار، ثم انتقل الرصيد إلى فائض بمقدار 0.50 و0.24 مليار دولار سنتي 1991 و1992 على التوالي نتيجة لتحسن رصيد الميزان التجاري، لينتقل إلى العجز طيلة الفترة باستثناء سنة 1997 أين سجل فائض بمقدار 1.16 مليار دولار، بينما سجل سنة 1995 عجزا قياسيا حيث بلغ 6.31 مليار دولار نتيجة ارتفاع أقساط المديونية الخارجية.
- **المرحلة الثانية تمثل الفترة من 2000 إلى 2012**: نلاحظ تحسن مستمر لوضع ميزان الدفوعات حيث سجل فائضا سنة 2000 قدر بـ7.57مليار دولار نتيجة لتحسن رصيد الحسابات الجارية ورصيد الحسابات الرأسمالية، وواصل رصيد ميزان المدفوعات في التطور حيث سجل فوائض معتبرة ومتفاوتة بمقدار 6.19 مليار سنة 2001 لينتقل إلى أعلى قيمة له خلال الدراسة بمقدار 36.99 مليار دولار سنة 2008 ويعود هذا

الارتفاع المستمر للارتفاع أسعار النفط التي بدورها أثرت إيجابا على رصيد الميزان التجاري، لكن في سنة 2009 سجل ميزان المدفوعات انخفاضا كبيرا ليصل إلى 3.86 مليار دولار نتيجة لتزايد حدة الأزمة المالية العالمية وانتقالها للجزائر، فيما يخص الوضعية المالية الخارجية لسنة 2010، أرست قابلية الاستمرار المتزايد لميزان المدفوعات وتحسن المديونية حيث سجل فائض قدر بـ15.33مليار دولار، وواصل الارتفاع ليصل إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011، ثم ينخفض إلى 12.06 مليار دولار سنة 2012 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية.

- **المرحلة الثالثة تمثل الفترة (2013-2020):** نلاحظ تدهور ميزان المدفوعات حيث سجل فائضا ضئيلا قدر بـ0.13 مليار دولار سنة 2013 نتيجة الارتفاع المتزايد للواردات، ليدخل رصيد الميزان في عجز مزمن بداية من 2014 إلى 2020، إذ سجل هذا العجز أكبر قيمة له سنة 2015 بمقدار 27.54 مليار دولار لينخفض إلى 16.37 مليار دولار سنة 2020 ويعود هذا العجز إلى الصدمة النفطية التي عرفتها أسواق النفط العالمي خلال الفترة 2014و2016 وتلتها الجائحة الصحية كوفيد-19.

المطلب الثالث: اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري وفق مربع كالدور

يحتوي مربع كالدور على الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية والذي يجمع بين أربع مؤشرات للاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم إضافة إلى ميزان المدفوعات، حيث تمثل هذه الأخيرة رؤوس المخطط الرباعي لكالدور الذي تم تصميمه من قبل الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة1960.

أولا: تقييم الأداء الاقتصادي خلال فترة الإصلاحات (1990-1999): يمكننا تقييم الأداء الاقتصادي الذي يميز هذه الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(21-3): تطبيق متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال (1990-1999)

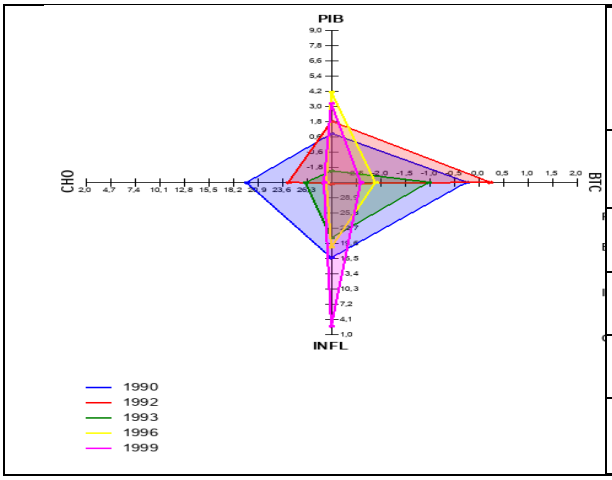

السنوات	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة	ميزان المدفوعات
1990	0.8	16.65	19.75	-0.24
1992	1.8	31.66	24.37	0.23
1993	-2.1	20.54	26.23	-0.01
1996	4.1	18.68	28.51	-2.09
1999	3.2	2.65	28.3	-2.38

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7)، ومخرجات:

Generateur de carres magiques de Nicholas Kaldor

يوضح الشكل السابق من خلال تطبيق مربع كالدور أن الأداء الاقتصادي الوطني عرف تحسنا ملحوظا نتيجة لانخفاض المديونية الخارجية من 28.37% سنة 1990 إلى 26.7% سنة 1992 خلال فترة الاستعداد الائتماني، مع ارتفاع خدمة الدين مما حقق فائض في الميزان التجاري بلغ 4.70 مليار دولار حيث بلغت قيمة الصادرات والواردات خلال نفس السنة 12.73مليار دولار و8.03 مليار دولار على التوالي، ومع حلول سنة 1993 اتسع مربع كالدور نحو اليمين دلالة على تحسن في وضعية ميزان المدفوعات، وتوازنه يعود الى ارتفاع كل من الصادرات وأسعار النفط في المقابل نجد انخفاض في الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم حيث سجلت ما يقارب 30% نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي رافقت الإصلاحات فترة ما بعد الاستقلال.

ثانيا: تطبيق الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2000-2010): يمكننا تقييم الأداء الاقتصادي الذي يميز هذه الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(22-3): تطبيق متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال (2000-2010)

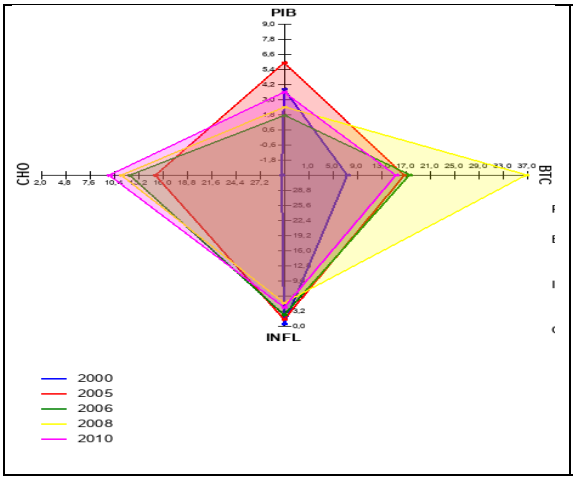

السنوات	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة	ميزان المدفوعات
2000	3.80	0.34	29.77	7.57
2005	5.90	1.38	15.27	16.94
2006	1.70	2.32	12.27	17.73
2008	2.4	4.86	11.33	36.99
2010	3.60	3.91	9.96	15.58

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7)، ومخرجات:

Generateur de carres magiques de Nicholas Kaldor

نلاحظ من خلال الشكل اتساع مربع كالدور نحو الأسفل والأعلى سنة 2000 حيث انخفضت معدلات التضخم وبدأت معدلات البطالة بالتراجع نتيجة لاعتماد برامج النمو الاقتصادي قيد التنفيذ، وفتح الاستثمارات والمشاريع التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني نتج عنه تحسن كبير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم، إلا أن معدلات البطالة بقيت في مستواها تقريبا بنسبة 15% في إطار دعم النمو والانعاش الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2006 و2007 حيث انخفضت متغيرات مربع كالدور الأربعة سنة2008 نتيجة للأزمة العالمية للنفط كما انعكست سلبا على معدل النمو الذي انخفض بنسبة طفيفة وسجل عجز في ميزان المدفوعات وهذا ما هو موضح في مربع كالدور حيث تقلصت مساحته من الأعلى.

ثالثا: تطبيق الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2011-2020): يمكننا تقييم الأداء الاقتصادي الذي يميز هذه الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(23-3): تطبيق متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال (2011-2020)

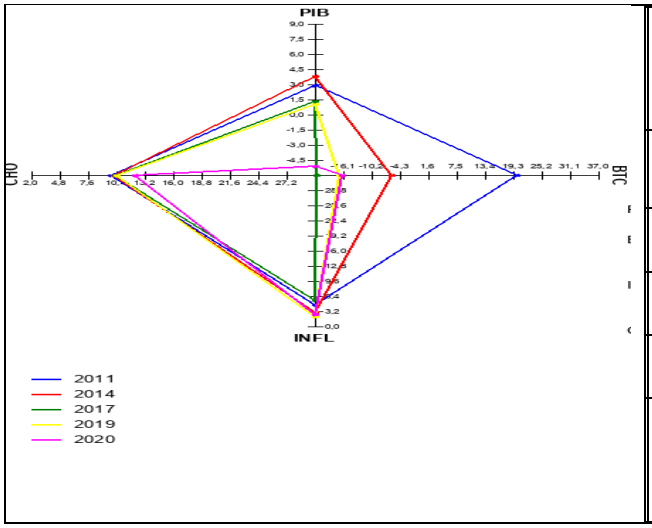

السنوات	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة	ميزان المدفوعات
2011	2.90	4.52	9.96	20.14
2014	3.80	2.92	10.21	-5.88
2017	1.30	5,59	10.33	-21.67
2019	1.00	1.95	10.49	-16.92
2020	-5.10	2.42	12.25	-16.37

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7)، ومخرجات:

Generateur de carres magiques de Nicholas Kaldor

من خلال الشكل نلاحظ اتساع مساحة مربع كالدور نحو اليسار خلال الفترة 2011-2012 حيث حافظت معدلات البطالة على نفس المستويات 10% نتيجة حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي سجلتها في نفس السنة (حوالي 2 مليون منصب شغل)، ومع تراجع أسعار النفط فقد أثرت سلبا على معدل النمو الاقتصادي أين انخفض نسبيا إلى 0.7% مما أدى إلى تقلص مساحة مربع كالدور من الأعلى، أين كانت آخر مرحلة لتطبيق برامج توطيد النمو سنة 2014 أين حافظت معدلات التضخم على مستواها بنسبة 2.9% وهو ما يوضحه تقلص مساحة مربع كالدور نحو الأسفل، كما نلاحظ أن هذه السنة عرفت بالرصيد السالب لميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي رغم زيادة أسعار المحروقات، أما في سنتي 2017-2018 نلاحظ تقلص مساحة مربع كالدور نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، نتيجة تسجيل عجز في ميزان المدفوعات ونتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي استمر التضخم في الارتفاع، أما بالنسبة لسنتي 2019-2020 ومع انتشار الأزمة الوبائية كوفيد-19 تراجعت التوازنات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، وتراجع الأداء الاقتصادي تبين بتقلص منحنى كالدور في الاتجاهات الأربعة، مع ارتفاع لمعدلات البطالة وبقاء معدلات التضخم تقريبا في مستوياتها

السابقة، وتسجيل رصيد سالب في كل من ميزان المدفوعات ومعدلات النمو أدى بتقلص مربع كالدور من الأعلى والجهة اليمنى.

رابعا: تطور الأداء الاقتصادي عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني: بالرغم من تقلبات أسعار النفط خلال فترة البرنامج الخماسي التي أثرت سلبا على الأداء الاقتصادي، إلا أن هذا الأخير شهد تحسنا ملحوظا خلال مرحة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي مقارنة بالمراحل الأخرى لتطور الاقتصاد الجزائري، وهو ما يوضحه تطبيق مربع كالدور لمتوسطات المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ 1990 إلى غاية 2020 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(24-3): القيم المتوسطية لتطور متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

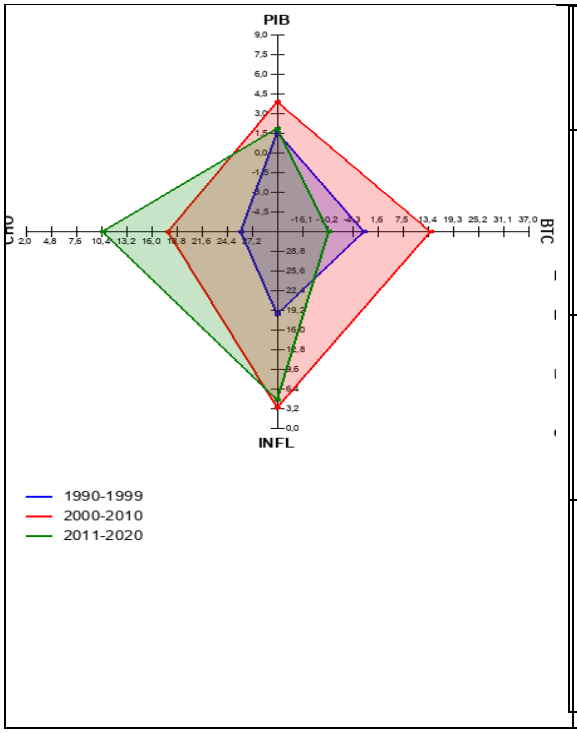

السنوات	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة	ميزان المدفوعات
متوسط الفترة (1990-1999)	1,57	18.55	25.94	-1.52
متوسط الفترة (2000-2010)	3.86	3.28	17.92	14.07
متوسط الفترة (2011-2020)	1.82	4.50	10.59	-9.80

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (7)، ومخرجات:

Generateur de carres magiques de Nicholas Kaldor

يلاحظ من الشكل أعلاه وبالاعتماد على متوسطات فترات الدراسة، أن مربع كالدور للفترة 1990-1999 لا يقترب من الحالة المثلى، وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة لا يتمتع بالاستقرار الاقتصادي؛ أما في الفترة (2000-2010) نلاحظ أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي شهدت تحسن كبير نتيجة للاستثمارات والمشاريع التنموية التي شهدتها بداية هذه المرحلة، رغم الأزمة النفطية إلى أنها لم تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، في حين الفترة (2010-2020) والتي شهدت صدمات مزدوجة من الناحية الاقتصادية المالية والصحية، أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات.

عند التركيز على محاور مربع كالدور نلاحظ أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس بالأمر السهل، بل نلاحظ أن تحسن في أحد المحاور يقابله تدهور في محور آخر في نفس السنة ناهيك عن المقارنة بين سنة وأخرى؛ وهذا ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري غير مستقر وقائم على ريع المحروقات؛ فنجد أن المؤشرات الاقتصادية تتحسن في ظل طفرات أسعار النفط وتتدهور بسرعة في ظل دورية الأزمات السعرية، وهذا الاعتماد على قطاع واحد يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص ما يلي:

يعتبر التطور الكمي والنوعي للإنفاق العام في الجزائر على الجهد الكبير الذي تبذله الدولة من أجل ترقية الخدمات الاجتماعية، ذلك من خلال المبالغ الضخمة التي خصصتها لبنود التحويلات الاجتماعية، لحماية الفئات الفقيرة والضعيفة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

من خلال تحليل مكونات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة يظهر الدور المهم لسياسة الدعم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال دعم العائلات الذي احتل المرتبة الأولى من خلال المخصصات له لترقية مستوى التعليم والدعم الشامل لجميع طبقات المجتمع للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك، إضافة إلى دعم قطاع السكن والاستقرار الاجتماعي من ناحية الصحة، إلا أنه لم يكن كافيا نتيجة ضعف الخدمات الصحية، كذلك المنح المقدمة للمتقاعدين والمجاهدين وذوي الاحتياجات الخاصة لضمان توفير حاجياتهم ورفع القدرة الشرائية لهم.

إن أهمية التحويلات الاجتماعية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي تتجلى خلال الارتفاع المستمر في مخصصات التحويلات الاجتماعية وكذلك بنودها، بالإضافة إلى نسبتها من النفقات العامة للدولة والتي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار البترول العالمية، لم تستطع الحد من التضخم ورفع القدرة الشرائية رغم تزايد مخصصاتها من الميزانية العامة خلال فترة الدراسة إلى أنه عرف تحسنا في زيادة الطلب العام للناتج من تخفيض سعر البيع عن السعر الحقيقي وساهم أيضا في خفض نسبة البطالة.

عند التركيز على محاور مربع كالدور نلاحظ أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس بالأمر السهل، فإذا تحسن أحد المحاور يقابله تدهور في محور آخر في نفس السنة ناهيك عن المقارنة بين سنة وأخرى؛ وهذا ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري غير مستقر وقائم على ريع المحروقات؛ فنجد أن المؤشرات الاقتصادية تتحسن في ظل طفرات أسعار النفط وتتدهور بسرعة في ظل دورية الأزمات السعرية، وهذا الاعتماد على قطاع واحد يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الفصل الموالي خصص لتحليل العلاقة بين مكونات التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور، والاستعانة بمجموعة من الاختبارات القياسية والاحصائية لقياس هذا الأثر.

الفصل الرابع:

قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

تمهيد:

تعتمد الجزائر على ريع النفط كثروة وطنية وبصفة أساسية في تنفيذ مشاريعها التنموية، وعلى سياسة التحويلات الاجتماعية والإعانات الحكومية بكافة أنواعها للتقليل من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، وذلك باللجوء إلى أدوات السياسة المالية لما لها من دور هام ومؤثر على سياسة توزيع الدخول من أجل تحقيق نوع من العدالة في توزيع ما يترتب على عملية التنمية من منافع يستفيد منها أفراد المجتمع؛ ونظرا لأهمية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يترتب وجود علاقة بين سياسة التحويلات الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يترجم توازن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة المتمثلة في متغيرات مربع كالدو.

في هذا الفصل سنتطرق إلى الجزء التطبيقي لهذه الدراسة، لمعرفة أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2020)، وذلك باستخدام النموذج القياسي الملائم، حيث سنعمل أولا بتحديد العلاقة بين التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور من خلال استخدام طريقة التحليل بواسطة المركبات الأساسية ACP والتي توفر لنا تمثيل جيد لمتغيرات الدراسة، وبعدها نتطرق لإجراء الاختبارات القبلية للنموذج القياسي وتحديد النموذج الأمثل وتقديره، والعمل على تحليل وتفسير مختلف النتائج المتوصل إليها.

وللإلمام أكثر بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كما يلي:

- المبحث الأول: تحليل العلاقة بين سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور باستخدام طريقة ACP
- المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للمتغيرات الدراسة وتقدير النموذج
- المبحث الثالث: تقييم نموذج VAR المقدر وتحليل دوال الاستجابة

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور باستخدام طريقة ACP

نهدف من خلال هذه الطريقة إلى تحليل الارتباطات بين مكونات سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر، حيث تستعمل في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات الكمية، قصد تقليصها واختزالها في عدد أقل من المركبات حتى يضمن المحافظة على نسبة كبيرة من المعلومات المتاحة، مما يسهل تحليلها وفهمها.

المطلب الأول: الاطار النظري لطريقة تحليل المركبات الأساسية

تعتبر طريقة المركبات الأساسية من اقدم طرق التحليل العاملي وأكثرهم استعمالا، وهي طريقة احصائية وصفية تهتم بالمتغيرات الكمية، كما أنها تعتمد على جداول ورسوم بيانية لتحليل ووصف العلاقات بين المتغيرات والمشاهدات (الأفراد)، وتلخيص مجموعة كبيرة من المعطيات الكمية وذلك من خلال تحديد المركبات الاساسية التي تلخص المتغيرات المقاسة (عبد الخالق، 1994، الصفحات 103-104).

أولا: التحليل بالمركبات الأساسية ACP:

تقوم هذه الطريقة على تبسيط واختزال الجدول الأولي للبيانات الذي يحتوي على المتغيرات في أعمدته والمشاهدات (الأفراد) في الأسطر بأعداد كبيرة وهياكل معقدة، وذلك عن طريق تجميع البيانات المتشابهة إحصائيا وحصر الأبعاد لتسهيل قراءتها وتحليلها (مولاي و كافي، 2015، صفحة 73).

1. **المبدأ الأساسي لطريقةACP:** إن الهدف الأساسي من تحليل المركبات الاساسية هو الوصف الشامل للتشتت سحابة النقاط إذ يتم في المرحلة الأولى تحديد المحور D_1 الذي يمر من مركز السحابة حيث يكون تشتت سحابة النقاط في أقصاها (باهي ، عبد الوهاب، و عز الدين، 2002، صفحة 29). حيث نقوم من خلال هذه الطريقة بتحويل المتغيرات الكمية الأولية إلى متغيرات جديدة غير مرتبطة تدعى بالمركبات الرئيسية (Ambapour, 2003, p. 16)؛ وبوضع الجدول الأولي للبيانات الذي تمثيله كما يلي:

$$X_{(n,p)} = \begin{array}{c} \\ 1 \\ \vdots \\ i \\ \vdots \\ n \end{array} \begin{array}{c} \begin{array}{ccccc} i & \dots\dots & j & \dots\dots & p \end{array} \\ \begin{vmatrix} X_{11} & \cdots & X_{1j} & \cdots & X_{1p} \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ X_{i1} & \cdots & X_{ij} & \cdots & \cdots \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ X_{n1} & \cdots & \cdots & \cdots & X_{np} \end{vmatrix} \end{array}$$

حيث أن: n: تمثل عدد المشاهدات (السنوات)، p: يمثل قيمة المتغير j خلال الفترة i.

يتم تقسيم هذه البيانات إلى مركبتين، المركبة الأساسية الأولى F1 تعبر عن أحسن مركبة على الاطلاق، لأنها تحتفظ على أكبر كمية من المعلومات مقارنة بالمركبة الأساسية الثانية F2 فهي أقل أهمية من المركبة الأساسية الأولى لاحتوائها على كمية أقل من المعلومات.

2. **في حالة اختلاف وحدات القياس:** وقد تكون هذه المتغيرات (الأولى) متجانسة أو غير متجانسة، ففي حالة تجانس وحدات قياس المتغيرات فإن الجدول الأولي نحوله إلى مصفوفة التباين والتباين المشترك، أما في حالة عدم التجانس فإننا نعتمد على مصفوفة الارتباطات (باهي، محمد عز، و محمود ، التحليل العاملي النظرية_التطبيق، 2002، صفحة 29).

- **وحدات القياس متجانسة:** فالمتغيرات تقاس بالانحرافات عن الوسط الحسابي، أي أنه يتم الاعتماد على مصفوفة التباين والتباين المشترك، نعبر عنها كما يلي:

$$s = \begin{vmatrix} s_{11} & s_{12} & \cdots\cdots & s_{1p} \\ S_{21} & s_{22} & \cdots\cdots & s_{2p} \\ \vdots & \vdots & \cdots\cdots & \vdots \\ s_{p1} & s_{p2} & \cdots\cdots & s_{pp} \end{vmatrix}_{(p\times p)}$$

حيث تمثل عناصر القطر تباين كل متغير، أما قيم أعلى وأسفل القطر فهي تناظرية وتمثل التباين المشترك بين كل متغيرين.

- **وحدات القياس غير متجانسة:** في هذه الحالة يتم اللجوء إلى معايرة المتغيرات بعد تركيزها، أي الاعتماد على مصفوفة الارتباطات، والتي يعبر عنها كما يلي:

$$R = \begin{vmatrix} 1 & r_{12} & \cdots\cdots & r_{1p} \\ r_{21} & 1 & \cdots\cdots & r_{2p} \\ \vdots & \vdots & \cdots\cdots & \vdots \\ r_{p1} & r_{p2} & \cdots\cdots & 1 \end{vmatrix}_{(p\times p)}$$

حيث أن: عناصر القطر تساوي 1 وتمثل الارتباط بين كل متغير ونفسه، أما قيم أعلى وأسفل القطر هي ارتباط كل متغير بمتغير آخر، وهي مصفوفة تناظرية.

ثانيا: طرق اختيار عدد المركبات المناسبة:

يتم اختيار عدد المحاور باستخدام إحدى الطرق التالية:

- استخدام شكل Screeplent (شكل الارتكام) نتوقف عند المحور المقابل لنقطة الانعطاف.

- معيار كايزر: نختار العامل الذي لديه قيمة ذاتية أكبر من الواحد.

- المساهمة النسبية المجمعة: بوضع حد أدنى لعتبة التباين، وعادة لم تقترب من الواحد أو نختار المحاور التي مجموع مساهمتها النسبية أكبر من 80%.

1. تفسير المركبات الأساسية:

يستلزم حساب المساهمة المطلقة للأفراد في المحاور الرئيسية من أجل تفسيرها (صوالي، 2012، الصفحات 41-42)

يعطي تباين المحور $\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} d^2\,(h_{\Delta ki}, 0)$، وبالتالي فإن المساهمة المطلقة لـ u_i على هذا التباين هي:

$$ca(ui/\Delta_k) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} d^2\,(h_{\Delta ki}, 0)$$

ونستنتج مايلي:

$$\sum_{i=1}^{n} ca\,(ui/\Delta_k) = 1$$

ويتم حساب المساهمة المطلقة بتربيع المركبات، وبقسمة كل واحد منها على الثقل المصفوفة $1/n$، ثم على القيمة الذاتية المقابلة لها، وعند جمع جميع المساهمات المطلقة لكل الأفراد نحصل على المساهمة الكلية تساوي 1، أي التمثيل الأفراد هو 100% في كل محور.

2. تمثيل المتغيرات في المحاور الجديدة:

يمكن القيام بتمثيل المتغيرات باستعمال نفس الخطوات التي قمنا بها في تمثيل الأفراد وذلك على الفضاء R_n بدلا من R_p، غير أننا نستعمل العملية المتمثلة في تمثيل الأفراد في فضاء المتغيرات القديمة (الأولى)، ونقوم بتغيير الأساس في هذا الفضاء، المحاور الجديدة هي عبارة عن التركيبات الخطية للمحاور القديمة، ويمكن أن نعتبرها كمتغيرات جديدة مركبة خطيا بالمتغيرات الأولى.

نسمي هذه المتغيرات الجديدة بالمركبات الأساسية، نضع:

$$z = [z_1, z_2, \dots, z_k, \dots, z_p] = X_c A$$

الهدف هنا هو معرفة العلاقة بين المتغيرات القديمة والمتغيرات الجديدة عن طريق الارتباط، ويتم تمثيل المتغيرات القديمة عن طريق أخذ مركبات المتغيرات القديمة (السابقة) أي معاملات ارتباطها مع المتغيرات الجديدة، فنحصل على ما يسمى ب "دائرة الارتباطات " وهذا لكون الارتباط محصور بين 1 و1-.

المطلب الثاني: اختبار فعالية طريقةACP

تعتبر طريقة المركبات الأساسية من أحسن الطرق في تحليل البيانات الكمية، حيث يكمن هدفها الأساسي في اختزال البيانات من خلال البحث عن فضاء شعاعي جزئي أقل درجة وفي غالب الأحيان يكون ذو بعدين بأحسن تمثيل ويحتفظ بأكبر قدر ممكن من المعلومات، كما يساعدنا في تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات فيما بينها والمتمثلة في مكونات سياسة التحويلات الاجتماعية (دعم العائلات، دعم الصحة، دعم السكن، دعم المجاهدين، دعم المتقاعدين، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة) ومتغيرات مربع كالدور(معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة 1990-2020 والتي تعتبر الأفراد، وقبل تطبيق هذه الطريقة سنتطرق أولا إلى التحقق من فعاليتها في تحليل وتفسير هذه العلاقات من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية والإحصاءات الوصفية باستخدام برنامج SPSS وبرنامج XLSTAT .

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

أولا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

من خلال تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية نتحصل على مجموعة من الجداول ومن أبرزها جدول التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والذي يعطي لنا المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات التغاير لكل متغير، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	المتوسط	الانحراف المعياري
معدل النمو الاقتصادي	2.46	2.47
معدل البطالة	18.14	7.86
معدل التضخم	8.60	9.33
ميزان المدفوعات	1.34	14.91
دعم العائلات	211.18	192.45
دعم الصحة	143.97	138.99
دعم السكن	190.54	186.88
دعم المجاهدين	100.20	66.63
دعم المتقاعدين	120.30	100.22
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات	96.30	62.23

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

من خلال الجدول رقم (1-4) نلاحظ تباينا كبيرا بين المتوسطات، فأكبر متوسط حسابي كان للمتغيرين دعم العائلات ويليه دعم السكن بقيمة وصلت إلى 211.18 و190.54 على التوالي، بينما أقل متوسط حسابي كان لميزان المدفوعات ومعدل النمو بقيم 1.34 و2.46 على التوالي، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نجد

أن نفس المتغيرتين سجلتا أكبر قيمة، مما يفسر التذبذب الكبير بين القيم وهذا لوجود مؤشرات خارجية تؤثر في نوعية هذه المتغيرات، كما نجد أن معدل النمو الاقتصادي سجل أقل انحراف معياري فهو المتغير الأقل تذبذبا.

ثانيا: مصفوفة الارتباطات Correlation Matrix:

من أجل دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في التحويلات الاجتماعية ومربع كالدور، نستعين بمصفوفة الارتباطات والتي نتائجها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-4): مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة

	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	ميزان المدفوعات	دعم العائلات	دعم الصحة	دعم السكن	دعم المجاهدين	دعم المتقاعدين	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات
معدل النمو الاقتصادي	1.000	0.113	-0.325	0.279	-0.108	-0.128	-0.023	-0.055	-0.114	-0.061
معدل البطالة	0.113	1.000	0.471	0.014	-0.870	-0.816	-0.785	-0.805	-0.761	-0.668
معدل التضخم	-0.325	0.471	1.000	-0.130	-0.475	-0.430	-0.457	-0.590	-0.519	-0.382
ميزان المدفوعات	0.279	0.014	-0.130	1.000	-0.221	-0.349	-0.099	-0.405	-0.402	-0.281
دعم العائلات	-0.108	-0.870	-0.475	-0.221	1.000	0.955	0.895	0.896	0.904	0.788
دعم الصحة	-0.128	-0.816	-0.430	-0.349	0.955	1.000	0.916	0.918	0.929	0.881
دعم السكن	-0.023	-0.785	-0.457	-0.099	0.895	0.916	1.000	0.791	0.774	0.806
دعم المجاهدين	-0.055	-0.805	-0.590	-0.405	0.896	0.918	0.791	1.000	0.947	0.793
دعم المتقاعدين	-0.114	-0.761	-0.519	-0.402	0.904	0.929	0.774	0.947	1.000	0.798
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات	-0.061	-0.668	-0.382	-0.281	0.788	0.881	0.806	0.793	0.798	1.000

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

من خلال نتائج الجدول رقم (2-4) يتبين أن جميع مكونات التحويلات الاجتماعية لها ارتباط مع معدل البطالة، أي أن سياسة التحويلات الاجتماعية بمكوناتها تؤثر بشكل كبير على معدلات البطالة في الجزائر

خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ ارتباط قوي وسالب بين معدل البطالة وكل مكونات التحويلات الاجتماعية، من دعم العائلات والصحة ودعم المجاهدين بنفس القيمة تقريبا (0.8-)، بينما تنخفض الارتباطات بين معدل البطالة وكل من دعم السكن (0.785-) ودعم المتقاعدين (0.761-) ، وارتباط معدل البطالة بدعم المعوزين ضعيف نسبيا وسالب (0.668-)،؛ بينما نلاحظ ارتباط سالب وضعيف بين مكونات سياسة التحويلات الاجتماعية وكل من معدل النمو(0.083) وميزان المدفوعات (0.272)، وارتباط سالب ومتوسط نوعا ما بين مكونات التحويلات الاجتماعية ومعدل التضخم (0.497)، مما يعني أن مكونات سياسة التحويلات الاجتماعية تؤثر بصفة عكسية على متغيرات مربع كالدور وخاصة معدل البطالة.

في حين أن الارتباطات بين مكونات سياسة التحويلات الاجتماعية موجبة وقوية جدا في حدود 95% و75%، هذا يعني أنها تختلف في المتوسط في نفس الاتجاه، إضافة إلى وجود علاقة فيما بينها؛ أما بالنسبة للعلاقات بين متغيرات مربع كالدور فهي تختلف فيما بينها حيث نلاحظ وجود ارتباط ضعيف وموجب بين التضخم ومعدل البطالة (0.471) وارتباط ضعيف وسالب بين التضخم وكل من ميزان المدفوعات (0.130-) ومعدل النمو الاقتصادي (0.325-)، إضافة إلى الارتباط الموجب والضعيف جدا بين معدل البطالة وكل من ميزان المدفوعات (0.014) ومعدل النمو الاقتصادي (0.113).

ويمكن القول أن مصفوفة الارتباطات أظهرت التأثير الكبير لمكونات سياسة التحويلات الاجتماعية على معدل البطالة، عكس تأثيرها الضعيف على كل من معدل التضخم والنمو وميزان المدفوعات.

ثالثا: اختبار فعالية استخدام طريقة ACP:

1. اختبار كفاية العينة K.M.O:

تتأثر مصفوفة الارتباطات بحجم عينة الدراسة، ومن أجل الحكم على أن حجم العينة كاف للتحليل والدراسة لابد من اجراء اختبار KMO test الذي ينص على أن القيمة الإحصائية لهذا الاختبار محصورة بين 0و1، فإذا كانت هذه القيمة أكبر من 0.5 هذا يدل على وجود علاقة بين المتغيرات وكفاية حجم العينة ويدل أيضا

على أن طريقة التحليل بالمركبات الأساسية فعالة في تحليل البيانات، أما إذا كانت العكس فهذا يدل على عدم فعالية استخدام طريقة ACP، نتيجة هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار KMO

KMO-Kaiser-Meyer-Olkin	
0.604	معدل النمو الاقتصادي
0.761	معدل البطالة
0.679	معدل التضخم
0.604	ميزان المدفوعات
0.928	دعم العائلات
0.972	دعم الصحة
0.829	دعم السكن
0.920	دعم المجاهدين
0.909	دعم المتقاعدين
0.765	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول أعلاه يتبين أن الإحصائية المحسوبة لاختبار KMO أكبر من 0.5 مما يعني أن حجم العينة كافي للتحليل والدراسة، كما يتضح أن استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية في هذه الحالة فعال ويساعد في اختزال وتلخيص المعلومات.

2. اختبار فعالية التحليل العاملي Bartllett's Test:

يعتمد التحليل العاملي على مصفوفة الارتباطات التي تم التطرق لها سابقا، لذلك يجب التأكد من أن هذه المصفوفة ليست مصفوفة وحدة Matrix Singular باستعمال اختبار Bartllett والذي يعتمد على الفرضية الصفرية التي تنص على أن مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة وحدة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار Bartlett

Bartlett's Test of Sphericity	
0.802	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.
367.403	Approx. Chi-Square
45	df
0.000	Sig.

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

بقراءة الجدول السابق يتضح أن الاحتمال المرافق لإحصائية اختبار Bartllett المحسوبة أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة وحدة، وبالتالي هناك ارتباطات بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: تفسير النتائج المتحصل عليها باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

بعد التأكد من أن حجم العينة كافي للتحليل والدراسة والتأكد من وجود علاقات ارتباطية بين متغيرات الدراسة، يتضح لنا أن استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية فعالة في تحليل العلاقة بين مكونات سياسة التحويلات الاجتماعية وبين متغيرات مربع كالدور في الجزائر، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير أهم النتائج المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة.

أولا: القيم الذاتية ونسب الجمود (التمثيل في المحاور): تعمل طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على البحث عن القيم الذاتية ونسبة ارتباطها بالمحاور، أي تقيس نسبة تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، حيث يمثل الجدول التالي القيم الذاتية والنسب المئوية من التشتت الكلي والنسب التراكمية:

الشكل رقم (1-4): القيم الذاتية ونسب الجمود

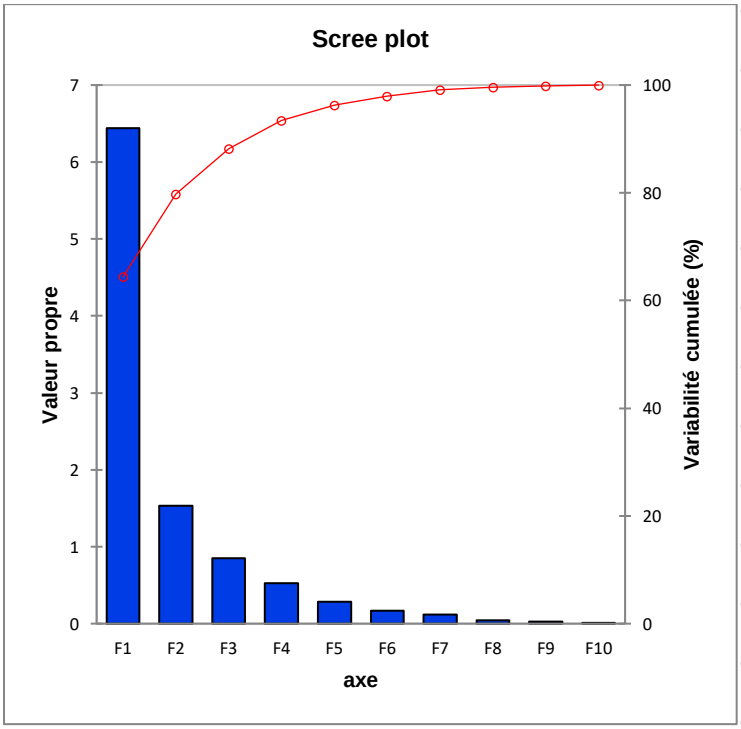

Initial Eigenvalues			Compon
التراكم %	التباين %	القيم الذاتية	ent
64.41	64.41	6.441	F1
79.71	15.30	1.530	F2
88.19	8.48	0.848	F3
93.41	5.23	0.523	F4
96.28	2.86	0.286	F5
97.97	1.70	0.170	F6
99.14	1.16	0.116	F7
99.58	0.44	0.044	F8
99.89	0.31	0.031	F9
100.00	0.11	0.011	F10

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

من خلال نتائج الشكل رقم (4-5) نلاحظ أن 64.41% من بيانات الجدول الأولي للمتغيرات ممثلة على المحور الأولF1 و15.30% من بيانات الجدول الأولي للمتغيرات ممثلة على المحور الثانيF2، أي أن 79.71% من بيانات الجدول الأولي للمتغيرات (نسبة الكمون الكلي) ممثلة على المحور الأولF1 والثانيF2، حيث تعتبر نسبة جيدة لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط الممثلة لمتغيرات وأفراد الدراسة على معلم متعامد ومتجانس، مشكلا من المحورين الأساسيين F1 وF2 والذي يعطي لنا العلاقة التي تربط بين المتغيرات والأفراد.

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات في دائرة الارتباط:

في هذه الدائرة يتم تمثيل المتغيرات والارتباطات بينها وبين المحاور من خلال إحداثياتها في المحورين F1 وF2 كالتالي:

الشكل رقم (4-2): دائرة الارتباط

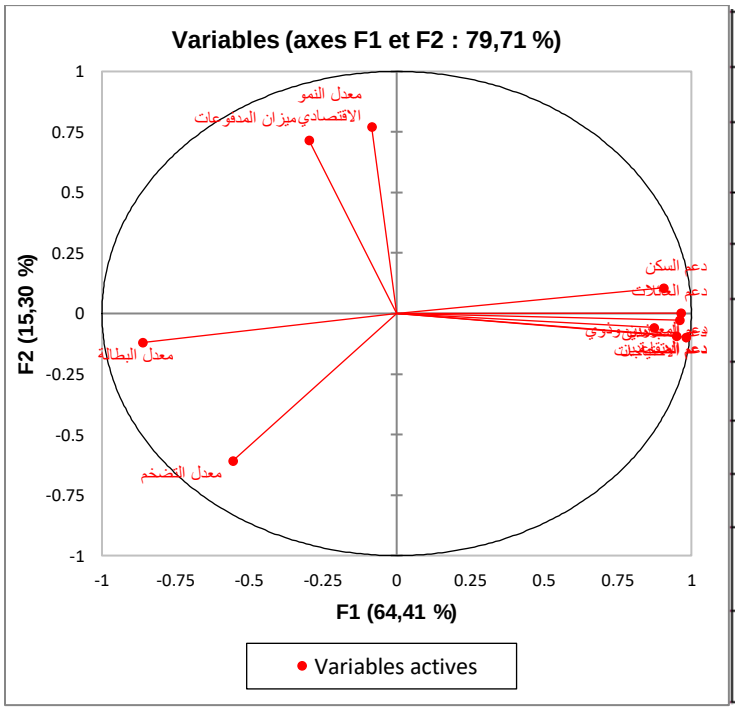

	F1	F2
معدل النمو	-0.085	0.773
معدل البطالة	-0.864	-0.120
معدل التضخم	-0.556	-0.609
ميزان المدفوعات	-0.299	0.718
دعم العائلات	0.963	0.001
دعم الصحة	0.981	-0.098
دعم السكن	0.904	0.106
دعم المجاهدين	0.959	-0.027
دعم المتقاعدين	0.949	-0.092
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات	0.873	-0.057

المصدر: من اعداد الطالبة اسنادا على مخرجات XLSTAT.

من خلال نتائج الشكل نستخلص أن:

✓ **بالنسبة للمحور الأول:** يمثل هذا المحور نسبة 64.41% من الجمود الكلي، حيث نلاحظ أن معدل البطالة (0.864-) تمثيله جيد على هذا المحور وبإحداثيات سالبة، وهو ما يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل البطالة والمحور الأول، كما نلاحظ التقارب الموجود بين مكونات التحويلات الاجتماعية من خلال الشكل، حيث تحظى كلها بنسب كبيرة من الدعم مع وجود فارق صغير بينهما، يمثل كل من دعم العائلات (0.963) ودعم الصحة (0.981) ودعم السكن (0.904) ودعم المجاهدين (0.959) ودعم المتقاعدين (0.949) إضافة إلى دعم المعوزين وذوي الاحتياجات (0.873) تمثيلهم جيد على هذا المحور وبإحداثيات موجبة، دلالة على وجود ارتباط قوي وموجب بين المتغيرات والمحور، أما بالنسبة لباقي المتغيرات جاء تمثيلهم بإحداثيات سالبة وضعيفة، ومنه نستنتج أن أغلب المتغيرات تمثيلها جيد على هذا المحور.

✓ **بالنسبة للمحور الثاني:** يمثل هذا المحور نسبة 15.30% من الجمود الكلي وبالتالي هذا المحور يعتبر أقل أهمية من المحور الأول، حيث نلاحظ أن المتغيرات الممثلة بإحداثيات موجبة على هذا المحور هي معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات إضافة إلى دعم العائلات، وباقي المتغيرات فممثلة بإحداثيات سالبة، غير أننا نلاحظ أن كل من متغير معدل النمو الاقتصادي (0.773) وميزان المدفوعات (0.718) تمثيلهما جيد وبإحداثيات موجبة أي يرتبطان ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني.

ثالثا: تحليل العلاقة بين المشاهدات والمتغيرات: من أجل تحليل العلاقات بين المشاهدات المتوفرة (الأفراد) ومتغيرات الدراسة نقوم أولا بتحليل ودراسة تمثيل الأفراد على المستوى الأول ثم نقوم بالربط بين المتغيرات والأفراد في التمثيل البياني.

✓ **تحليل إحداثيات الأفراد:** الشكل الموالي يمثل إحداثيات الأفراد على المحورين F1 وF2 كما يلي:

الشكل رقم (3-4): إحداثيات الأفراد على المحاور

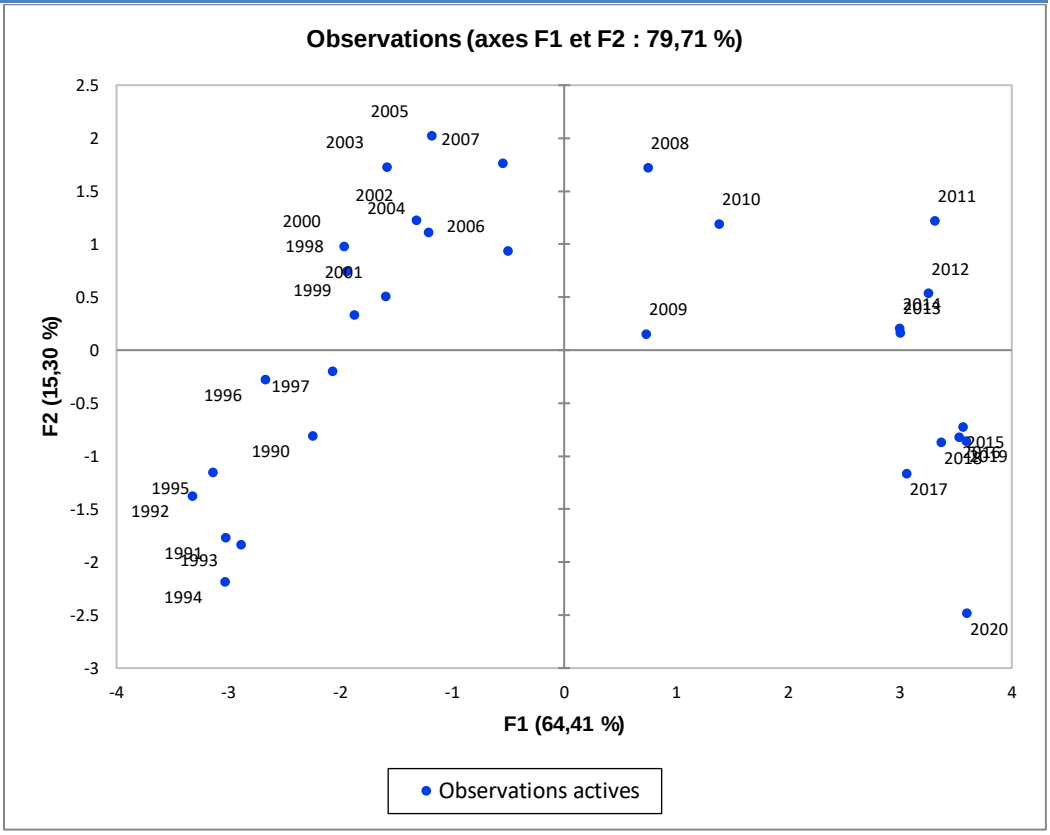

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

من خلال الشكل رقم(3-4) يمكن أن ندرس الارتباط بين الأفراد (سنوات الدراسة)، فكلما اقتربت أكثر من بعضها البعض دل على أن هذه الأفراد تتميز بنفس الخصائص، ولذلك يمكن تقسيم الشكل السابق إلى عدة مراحل:

- المرحلة الأولى (1991-1995): تمثل هذه المرحلة بداية الجزائر بتقديم برامج الإصلاحات؛
- المرحلة الثانية (1996-2007، إضافة لسنة 1990): التقارب الموجود بين هذه السنوات يفسر ببداية التخطيط وتنفيذ المخططات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للألفية الإنمائية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية؛
- المرحلة الثالثة (2008-2010): شهدت هذه المرحلة مواصلة الدولة لجهودها في إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

- المرحلة الرابعة (2011-2020): عرفت هذه المرحة مع بدايتها ارتفاع كبير للإنفاق العام للدولة، نتيجة الميزانية المرتفعة التي خصصتها الدولة للمخططات الخماسية (2011-2014) في ظل الارتفاع القياسي لأسعار البترول، لكنها سرعان ما عاودت الانخفاض بسبب تذبذب النفقات، لكنها استمرت في دعم مسيرة النمو والتنمية بتطبيق المخطط الخماسي (2015-2019).

الربط بين التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات: التمثيل البياني الموضح في الشكل الآتي، يوضح العلاقة بين الأفراد والمتغيرات.

الشكل رقم (4-4): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

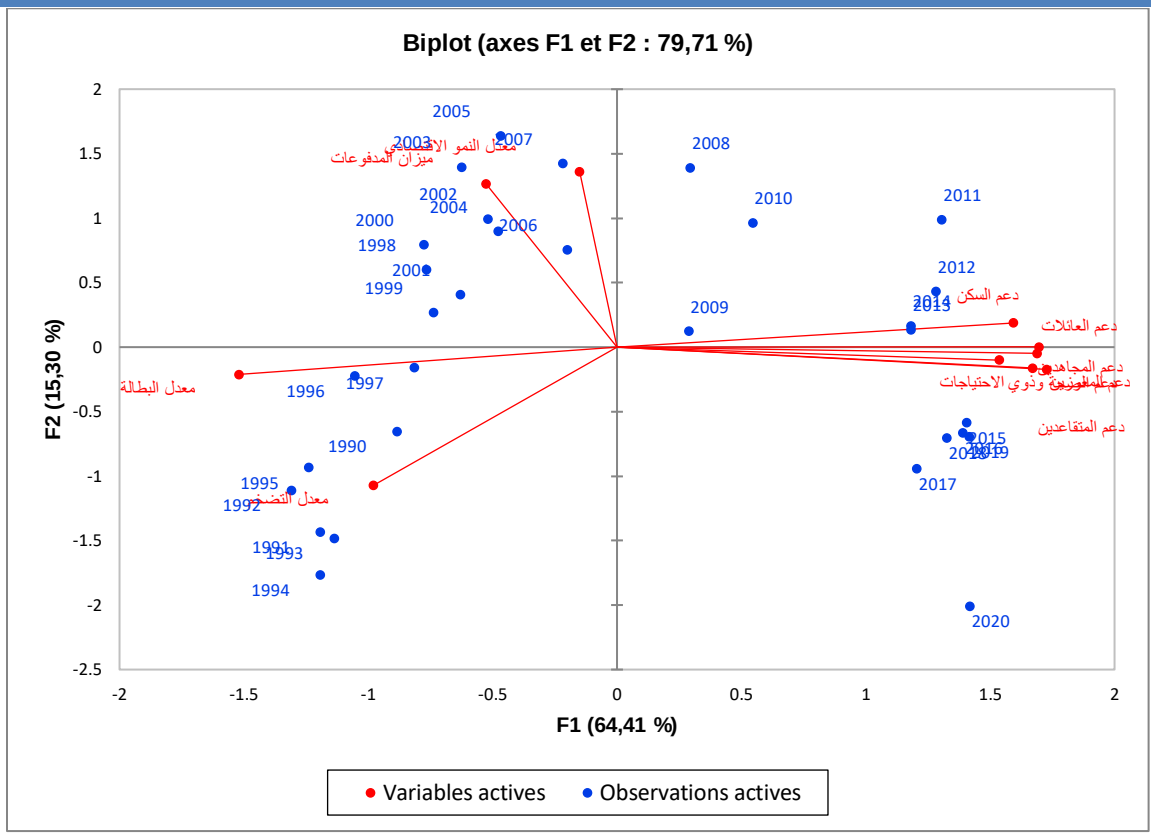

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على مخرجات XLSTAT.

يتضح من خلال قراءة الشكل رقم(4-4) أن:

بالنسبة للمحور الأول: المتغيرات معدل البطالة ومعدل التضخم لها ارتباط قوي وسالب في هذا المحور، أما متغيرات التحويلات الاجتماعية (دعم السكن، دعم العائلات، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم المتقاعدين ودعم الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات) لها ارتباط قوي وموجب، وعلى نفس المحور فإن الأفراد 1990 إلى غاية 1997 تمثيلهم جيد وبإحداثيات سالبة، والأفراد 2009 إلى غاية 2020 تمثيلهم جيد وبإحداثيات موجبة، فالفترة الأولى (1990-1997) شهدت الجزائر ارتفاعا في معدلات البطالة والتضخم، على عكس الفترة (2009-2020) فقد شهدت مخصصات التحويلات ارتفاعا كبيرا مع ارتفاع الانفاق العام.

بالنسبة للمحور الثاني: فكل من معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات فيرتبطان ارتباط قوي وموجبا في نفس المحور، أما الأفراد من 1998 إلى غاية 2008 تمثيلهم جيد وبإحداثيات موجبة، وهذا يشير إلى أن

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

الجزائر في هذه الفترة عرفت اقتصاد انتعاشا من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، وهذا يتوافق إلى حد كبير مع نتائج تحليل تطور التحويلات الاجتماعية ومربع كالدور خلال فترة الدراسة (1990-2020).

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للمتغيرات وتقدير النموذج

تستخدم النماذج القياسية لنمذجة الظواهر الاقتصادية بهدف تفسير العلاقات التي تنص عليها النظرية الاقتصادية بين المتغيرات وحجم التأثير فيما بينها، ويعد التحليل الاحصائي للسلاسل الزمنية الخطوة المنهجية الأولى والضرورية في كل الدراسات الإحصائية والتطبيقية، التي تدرس العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية التي تتمثل في مقاييس النزعة المركزية التي تختصر لنا معلومات عن السلسلة الإحصائية، بالإضافة لبعض مقاييس التشتت والتي تحدد مدى انتشار قيم المتغيرات حول قيمها المركزية.

المطلب الأول: الشكل العام لنموذج الدراسة وخصائصه الإحصائية

سنقوم بعرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي والاحصائي، يتعين لنا قبل التطرق إلى الأساليب الإحصائية حصر وتحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة.

أولا: الشكل العام لنموذج الدراسة القياسية:

نسعى من خلال هذه الدراسة التطبيقية إبراز أثر التحويلات الاجتماعية في تحقيق أهداف مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام بيانات سنوية لعدة متغيرات تم تقسيمها حسب طبيعة الدراسة إلى متغيرات تابعة تتمثل في متغيرات مربع كالدور السحري وهي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، وميزان المدفوعات، ومتغيرات مستقلة تتمثل في المتغيرات الاجتماعية والمتمثلة في إجمالي التحويلات الاجتماعي، وبنودها المتمثلة في التحويلات المخصصة لدعم

العائلات، السكن، الصحة، وتحويلات المتقاعدين والمجاهدين، والتحويلات الخاصة بالفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة، وفيما يلي عرض وتعريف للمتغيرات المستخدمة.

الشكل رقم (5-4): الشكل العام لمتغيرات الدراسة القياسية

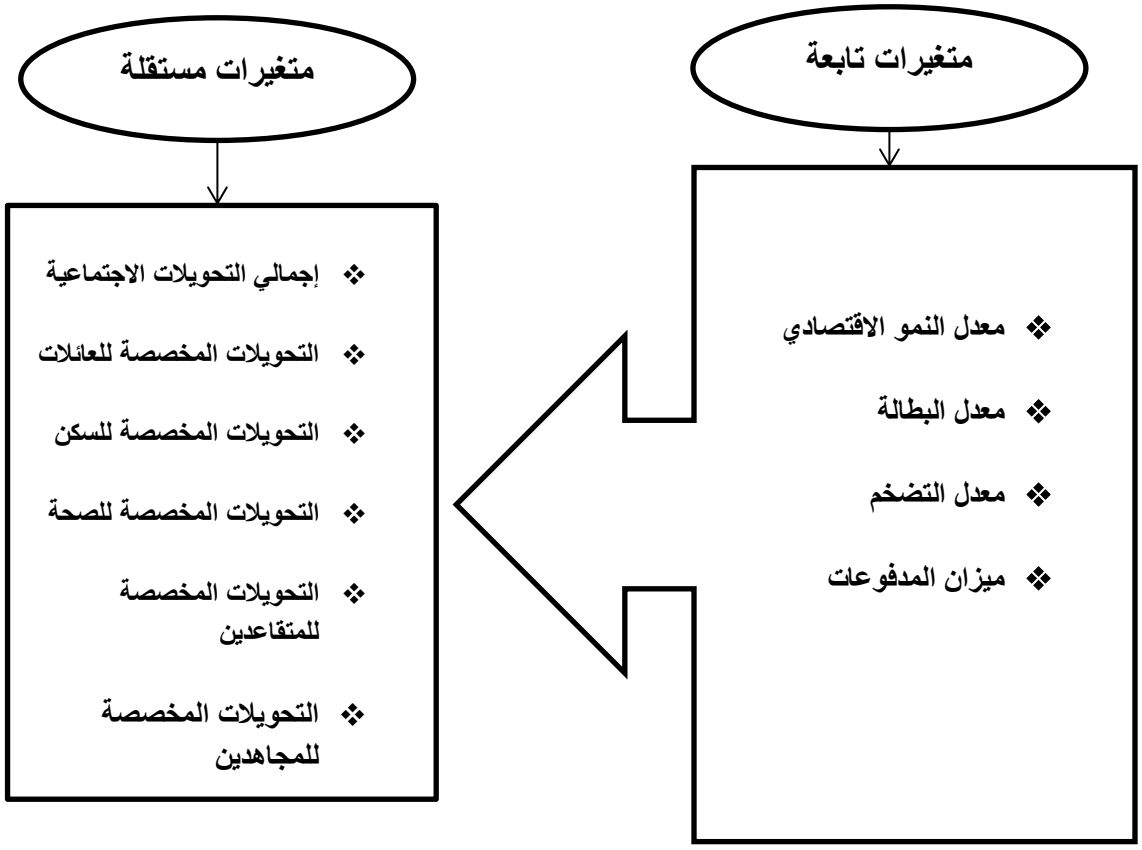

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: التعريف الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1. **المتغيرات التابعة:** تتمثل في متغيرات مربع كالدور والمعبر عنها بالنسب المئوية (%):

✓ **معدل النمو الاقتصادي GDP:** يمثل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبنى على أساس سعر ثابت للعملة المحلية؛

✓ **معدل التضخم INF:** يمثل معدلات التضخم السنوية لمؤشر للمستوى العام للأسعار، ويعد أحد أبرز مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي؛

✓ **معدل البطالة CHE:** تمثل معدلات البطالة السنوية كمؤشر لوضع مستوى التشغيل، وهي أيضا تعد من أبرز مؤشرات التوازن الداخلي؛

✓ **رصيد ميزان المدفوعات BP:** يمثل رصيد التوازن الخارجي حيث يعبر عن إجمالي المعاملات المالية التي يقوم به بلد ما مع البلدان الخارجية الأخرى خلال فترة زمنية معينة، ويتكون من بندين، الميزان التجاري (العمليات الجارية بين الصادرات والواردات)، وميزان العمليات الرأسمالية.

2. **المتغيرات المستقل:** والمتمثل في حجم المبالغ المخصصة لإجمالي التحويلات الاجتماعية وكذا المبالغ المخصصة لكل بند من بنود هذه التحويلات وهي كالتالي:

✓ **ST** إجمالي التحويلات الاجتماعية وتتمثل في نفقات تكون في شكل إعانات ومساعدات اجتماعية، وتتكون من ستة بنود؛

✓ **STM** مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص لدعم للأسر (العائلات)؛

✓ **STS** مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص الصحة؛

✓ **STL** مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن؛

✓ **STR** مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للمتقاعدين؛

✓ **STC** مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للمجاهدين؛

✓ **STH** مبلغ التحويلات الاجتماعية المخصص للفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا: مصادر جمع بيانات الدراسة:

تم مع جمع بيانات هذه الدراسة من عدة مصادر مختلفة وذلك من أجل تغطية فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، حيث تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي لجمع احصائيات كل من معدل التضخم INF، معدل النمو الاقتصادي GDP ومعدل البطالة CHO، أما رصيد ميزان المدفوعات قد تم جمعها من بيانات البنك الجزائري، أما فيما يخص بيانات التحويلات الاجتماعية تم جمعها من عدة مواقع، وزارة المالية والقوانين المالية، بالإضافة إلى الديوان الوطني للاحصائيات ONS.

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

سنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث لدينا خمس متغيرات، و31 مشاهدة تمثل سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDP	INF	CHO	BP	ST	STM	STL	STS	STR	STC	STH
المتوسط الحسابي	2.46	8.60	18.14	1.34	859.25	211.18	190.54	143.97	120.30	100.20	96.30
الوسيط	3.00	4.52	15.27	0.23	474.56	97.46	108.27	63.48	90.27	81.89	80.58
أكبر قيمة	7.20	31.67	31.84	36.99	2065.07	492.37	754.15	367.82	288.38	200.45	224.57
أصغر قيمة	-5.10	0.34	9.82	-27.54	42.86	9.65	0.60	0.38	12.14	0.05	15.41
الانحراف المعياري	2.47	9.33	7.86	14.91	713.62	192.45	186.88	138.99	100.22	67.77	62.23
معامل الاختلاف	183	2610	1854	6668	15277654	1111097	1047699	579562	301302	133191	116185
المشاهدات	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لبرمجية Eviews10.

بالاعتماد على القيم الإحصاءات الوصفية في الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

✓ **بالنسبة لمعدل النمو الاقتصاديGDP**: يتبين أنه خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة له 5.1-% مسجلة سنة 2020 وأعلى قيمة له 7.2% مسجلة سنة 2003، بمتوسط حسابي قدر بـ2.469، وانحراف معياري 2.465، أما مقدار معامل الاختلاف هو 183 والذي يشير إلى تقلب عنيف جدا في قيم هذا المتغير.

✓ **بالنسبة لمعدل التضخمINF**: يتبين أنه خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أدنى قيمة له 0.34% مسجلة سنة 2000 وأعلى قيمة له 31.67% مسجلة سنة 1992، بمتوسط حسابي قدر بـ8.60، وانحراف معياري 9.32، أما مقدار معامل الاختلاف هو 2610 والذي يشير إلى تقلب عنيف جدا في قيم هذا المتغير.

✓ **بالنسبة لمعدل البطالةCHO:** يتبين أنه خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة له 9.82% مسجلة سنة 2013 وأعلى قيمة له 31.84% مسجلة سنة 1995، بمتوسط حسابي قدر بـ18.14، وانحراف معياري 7,86، أما مقدار معامل الاختلاف هو 1854 والذي يشير إلى تقلب عنيف جدا في قيم هذا المتغير.

✓ **بالنسبة لميزان المدفوعاتBP:** يتبين أنه خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة له 27.537-% مسجلة سنة 2013 وأعلى قيمة له 36.99% مسجلة سنة 1995، بمتوسط حسابي قدر بـ1.33، وانحراف معياري 14.908، أما مقدار معامل الاختلاف هو 6668 والذي يشير إلى تقلب عنيف جدا في قيم هذا المتغير.

✓ **بالنسبة للتحويلات الاجتماعية:** يتبين لنا خلال فترة الدراسة أن أعلى قيمة لإجمالي التحويلات قدرت بـ 2065.07 مليار دينار دج وهي قيمة كبيرة مقارنة بأدنى قيمة لها التي قدرت بـ42.86 مليار دج، حيث سجلت انحراف معياري قدر بـ713.62 ومتوسط حسابي 859.25؛ أما بالنسبة لبنود التحويلات الاجتماعية فقد سجل متغير دعم السكن أكبر قيمة بمقدار 754.14 مليار، وأدنى قيمة سجلها متغير دعم المجاهدين بمقدار 0.04 مليار دج، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد سجل دعم العائلات أعلى انحراف بـ 192.44، ومتوسط حسابي 211.17، ونلاحظ أيضا أن متغير دعم العائلات قد شهد تقلبا عنيفا جدا في قيمه وهذا ما يدل عليه معامل الاختلاف الذي سجل أكبر قيمة في هذا المتغير.

المطلب الثاني: تطبيق الاختبارات القبلية للنموذج

من أجل تطبيق أي نموذج قياسي وجب كخطوة أولى تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة، لذا سنقوم خلال هذا المطلب باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحديد فترة الابطاء المثلى.

أولا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

تعاني أغلب الدراسات القياسية من مشكلة جذر الوحدة، وبغرض دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة والتأكد من خلوها من هذه المشكلة نستعين باختبارات جذر الوحدة ممثلة في كل من اختبار ديكي فولر المطور ADF واختبار فيليبس بيرون PP.

الجدول رقم(6-4): نتائج اختبار PP للسلاسل الزمنية محل الدراسة

اختبار الاستقرارية عند المستوى												
		GDP	INF	CHO	BP	LST	LSTM	LSTS	LSTL	LSTR	LSTC	LSTH
وجود ثابت	الإحصائية المحسوبة	-2.2578	-1.4657	-0.8496	-1.4495	-2.866	-1.4525	-4.394	-5.3516	-0.9963	-7.765	-2.4858
	الاحتمال المرفق	0.1915	0.5368	0.79	0.5448	0.0614	0.5433	0.0016	0.0001	0.7416	0	0.1288
	القرار	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	غ.مستقرة
وجود اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-1.8218	-2.052	-2.2601	-1.6033	-1.3556	-1.173	-6.3539	-0.7794	-2.3793	-5.7689	-3.7467
	الاحتمال المرفق	0.6689	0.5504	0.4415	0.7676	0.8534	0.8981	0.0001	0.9566	0.3821	0.0003	0.0343
	القرار	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	مستقرة
بدون اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-1.5168	-1.4823	-0.7722	-1.5115	2.5381	1.9558	0.6087	1.0052	2.1887	-0.27	1.2901
	الاحتمال المرفق	0.1191	0.1269	0.3732	0.1203	0.9963	0.9858	0.8423	0.9129	0.9915	0.0403	0.9465
	القرار	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	غ.مستقرة

اختبار الاستقرارية بعد الفروق الأولى												
		d(GDP)	d(INF)	d(CHO)	d(BP)	d(LST)	d(LSTM)	d(LSTS)	d(LSTL)	d(LSTR)	LSTC	d(LSTH)
وجود ثابت	الإحصائية المحسوبة	-7.6278	-5.6122	-3.6759	-5.7189	-4.4667	-5.4039	-5.3843	-6.0469	-7.7608	/	-14.3888
	الاحتمال المرفق	0	0.0001	0.0101	0.0001	0.0014	0.0001	0.0001	0	0	/	0
	القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	/	مستقرة
وجود اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-9.0324	-5.817	-3.5868	-5.7152	-5.4029	-5.5537	-5.4008	-10.1924	-9.7893	/	-14.6028
	الاحتمال المرفق	0	0.0003	0.0487	0.0003	0.0007	0.0005	0.0007	0	0	/	0
	القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	/	مستقرة
بدون اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-7.7635	-5.5929	-3.706	-5.7985	-3.3454	-4.6029	-6.1433	-1.966	-5.1751	/	-8.8287
	الاحتمال المرفق	0	0	0.0006	0	0.0016	0	0	0.6598	0	/	0
	القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	غ. مستقرة	مستقرة	/	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات EVIEWS 10.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه، أنه بتطبيق اختبار فيليبس بيرون (PP) أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ما عدا متغيرة التحويلات الاجتماعية المخصصة للمجاهدين حيث أن قيمتها الاحتمالية أقل من 0.05 (0.05>0.043) أي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن السلسلة مستقرة في المستوى، لكن بعد اجراء اختبارات الفروق من الدرجة الأولى تبين أن كل المتغيرات استقرت في الفرق الأول حيث أصبحت قيمة الاحتمالية Prob أقل من قيمة الدلالة الإحصائية 0.05، ماعدا متغيرة التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن لم تستقر لا في المستوى ولا بعد إجراء الفروق الأولى، لكننا بعد اجراء الفرق الثاني للسلسلة فقد استقرت حيث أصبحت القيمة الاحتمالية لها (0.0015) وهي أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد استقراريتها، وللتأكد من صحة هذه النتائج قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر ADF ، حيث تظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(7-4): نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية محل الدراسة

		اختبار الاستقرارية عند المستوى										
		GDP	INF	CHO	BP	LST	LSTM	LSTS	LSTL	LSTR	LSTC	LSTH
وجود ثابت	الإحصائية المحسوبة	-1.4465	-1.5144	-0.5775	-1.4868	-2.866	-1.4374	-5.6398	-2.1371	-1.1241	-5.0481	-2.6305
	الاحتمال المرفق	0.5458	0.5128	0.8613	0.5264	0.0614	0.5508	0.0001	0.2324	0.6929	0.0003	0.0982
	القرار	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	غ.مستقرة
وجود اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-1.0176	-1.9115	-2.3924	-1.6624	-1.3623	-1.1864	-1.3122	-1.4525	-2.5291	-3.7333	-3.7395
	الاحتمال المرفق	0.9258	0.6237	0.3755	0.7429	0.8515	0.8953	0.863	0.8235	0.3129	0.0353	0.0349
	القرار	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	مستقرة
بدون اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-1.0327	-1.4783	-0.7967	-1.5432	3.186	2.0594	1.0735	1.0406	1.2499	0.0686	0.5733
	الاحتمال المرفق	0.2646	0.1278	0.3624	0.1135	0.9993	0.9887	0.9222	0.9178	0.9425	0.0067	0.8343
	القرار	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	غ.مستقرة	مستقرة	غ.مستقرة

		اختبار الاستقرارية بعد الفروق الأولى										
		d(GDP)	d(INF)	d(CHO)	d(BP)	d(LST)	d(LSTM)	d(LSTS)	d(LSTL)	d(LSTR)	d(LSTC)	d(LSTH)
وجود ثابت	الإحصائية المحسوبة	-7.4473	-5.6122	-3.7078	-5.7159	-4.4898	-5.4015	-4.8367	-6.135	-4.3136	/	-7.763
	الاحتمال المرفق	0	0.0001	0.0093	0.0001	0.0013	0.0001	0.0005	0	0.0023	/	0
	القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	/	مستقرة
وجود اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-8.0348	-5.584	-3.6169	-5.7109	-5.4029	-5.5537	-4.5209	-5.6509	-4.3271	/	-7.6516
	الاحتمال المرفق	0	0.0005	0.0458	0.0003	0.0007	0.0005	0.0061	0.0004	0.0103	/	0
	القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	/	مستقرة
بدون اتجاه عام وثابت	الإحصائية المحسوبة	-7.5713	-5.5674	-3.7336	-5.7953	-3.39	-4.5352	-3.5272	-1.8769	-5.1783	/	-7.7435
	الاحتمال المرفق	0	0	0.0006	0	0.0014	0.0001	0.001	0.0588	0	/	0
	القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	غ. مستقرة	مستقرة	/	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات EVIEWS 10.

من خلال نتائج ADF نلاحظ أن كل السلاسل غير مستقرة في المستوى إلا سلسلة التحويلات الاجتماعية المخصصة للمجاهدين فقد استقرت في المستوى حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وعند إجراء الفروق الأولى يتضح لنا أن كل السلاسل استقرت عند الفرق الأول حيث أصبحت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، أما التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن لم تستقر لا في المستوى ولا عند إجراء الفروق الأولى، ولكننا بعد أجراء الفروق من الدرجة الثانية استقرت حيث أن القيمة الاحتمالية (0.0001) أقل من 0.05، وهذا يثبت صحة نتائج اختبار فيليبس بيرون PP.

ومن خلال دراساتنا استقرارية متغيرات الدراسة يتبين لنا أن السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي لا يمكننا تطبيق اختبار التكامل المشترك، ومنه يمكننا تطبيق نماذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، لذلك سنقوم بالتطرق إلى الصيغة العامة للنموذج.

ثانيا: الصيغة العامة للنموذج:

إن آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم الأخذ بعين الاعتبار ديناميكية نظام المعادلات القياسية أسفر على ظهور نماذج الانحدار الذاتي للمتجه VAR كبديل لنماذج المعادلات الآنية، حيث أن أول من اقترح نماذج VAR في عام 1980 من قبل Christopher Sims، حيث بين أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية تعاني من قصور في نماذج الاقتصاد الكلي، لكونها تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختزلة كاستبعاد بعض المتغيرات من المعادلات للحصول على تشخيص مقبول، حيث اقترح Sims في نموذجه معاملة جميع المتغيرات بنفس الطريقة دون أي شروط (اعتبر المتغيرات الخارجية داخلية)، وادخالها جميعها في المعادلات بعدد مدة الابطاء الزمني نفسها (Johnston & Dinardo, 1999, p. 296).

1. **صيغة النموذج:** يكتب النموذج VAR(P) لـ K متغير و P تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي (شيخي، 2011، صفحة 270):

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \cdots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \qquad t = 1,2,\dots,r$$

ومع: i=1,2,…,p

$$Y_t = \begin{pmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{pmatrix}; \Phi_i = \begin{pmatrix} \Phi_{1i}^1 & \Phi_{1i}^2 & \cdots & \Phi_{1i}^k \\ \Phi_{2i}^1 & \Phi_{2i}^2 & \cdots & \Phi_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ \Phi_{ki}^1 & \Phi_{ki}^2 & \dots & \Phi_{ki}^k \end{pmatrix}; \Phi_0 = \begin{pmatrix} \Phi_1^0 \\ \Phi_2^0 \\ \vdots \\ \Phi_k^0 \end{pmatrix}; \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}$$

2. **تقدير نموذج VAR:** في حالة نموذج VAR يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى، يتم تقدير كل معادلة على حدى، حيث يكتب على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_t = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 Y_{t-2} + \cdots + \hat{\Phi}_p Y_{t-p}$$

مع الاشارة إلى أنه لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة وجود اتجاه عام عشوائي أو مركبة الاتجاه العام، إلى أن يصبح الاتجاه العام ثابت يمكن صياغة النموذج VAR، يمكن أيضا تصحيح التغيرات الموسمية بإضافة متغيرات صورية (Kuma, 2018, p. 3).

ثالثا: تحديد درجة التأخير المثلى VAR(p):

قبل اجراء الاختبار يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج VAR وذلك بالاعتماد على معايير المفاضلة Akaike و Schwarz، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(8-4): تحديد فترة الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-286.313	NA	93954.91	22.73665	24.25917	23.2021
1	-238.429	54.72462*	11433.44	20.45921	22.74299	21.15739
2	-211.0606	23.45866	7490.408*	19.64718*	22.69222*	20.57808*

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات EVIEWS 10.

من خلال الجدول نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي p=2 وذلك حسب المعايير الموضحة التي تشير إلى وجود فترتي تباطئ.

المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR(2)

إن عدم توفر المعلومات الإضافية والمتمثلة في قيود النظرية الاقتصادية يكون من غير الممكن تمييز علاقات التوازن في المدى الطويل، فهي لا تحتاج لتفسير اقتصادي وبالتالي تبقى مجرد مصطلح إحصائي بحت، لهذا سوف نقوم في هذا المطلب بتقدير نموذج لدراسة سلوك المتغيرات محل الدراسة وعلاقاتها في المدى القصير.

أولا: تقدير النموذج:

بعد التأكد من عدم وجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة (ليست مستقرة في نفس الدرجة)، سنقوم بتقدير معادلات النموذج قصيرة الأجل للنماذج الأربعة:

- **DGDP** = − 0.284607030095 * **DGDP**(−1) − 0.266714132066 * **DGDP**(−2) + 0.0751520446962 * **DINF**(−1) − 0.195019226384 * **DINF**(−2) − 0.0354044864349 * **DCHO**(−1) + 0.36819628302 * **DCHO**(−2) − 0.0114100937715 * **DBP**(−1) + 0.0619324125384 * **DBP**(−2) + 29.8628318819 − 16.7922722957 * **DLST** + 1.0913339654 * **DLSTM** + 7.58907035546 * **DLSTS** + 3.68709617911 * **DLSTL** + 2.77866727502 * **LSTC** + 0.622046733488 * **DLSTR** + 1.26951509613 * **DLSTH**
- **DINF** = − 1.79262497505 * **DGDP**(−1) + 0.473035619324 * **DGDP**(−2) + 0.366290665343 * **DINF**(−1) − 0.330476943751 * **DINF**(−2) + 1.20636932082 * **DCHO**(−1) − 0.819173308249 * DCHO(−2) +

0.0899033987487 * **DBP**(−1) − 0.0219298515164 * **DBP**(−2) + 60.3405744696 − 23.953139625 * **DLST** + 5.8237035061 * **DLSTM** + 17.0101059833 * **DLSTS** − 1.82218308374 * **DLSTL** + 2.96588828002 * **LSTC** − 4.83723804479 * **DLSTR** + 2.22626706552 * **DLSTH**

- **DCHO** = − 0.758795687857 * **DGDP**(−1) − 0.127288278985 * **DGDP**(−2) − 0.0924606321695 * **DINF**(−1) − 0.217788212009 * **DINF**(−2) + 1.05170955037 * **DCHO**(−1) − 0.277388121937 * **DCHO**(−2) − 0.00557035154005 * **DBP**(−1) + 0.0111787880664 * **DBP**(−2) + 4.04763218229 + 6.61654660881 * **DLST** − 6.54014093767 * **DLSTM** + 1.6063642578 * **DLSTS** − 1.7941568199 * **DLSTL** + 0.963555634231 * **LSTC** − 1.12343421977 * **DLSTR** − 0.95634104227 * **DLSTH**
- **DBP** = − 2.00322497354 * **DGDP**(−1) + 1.45995200477 * **DGDP**(−2) + 0.996470041752 * **DINF**(−1) + 0.202367628855 * **DINF**(−2) + 0.432892369715 * **DCHO**(−1) + 0.572739420104 * **DCHO**(−2) + 0.741930213521 * **DBP**(−1) − 0.110481952516 * **DBP**(−2) + 166.95656924 − 89.8599311093 * **DLST** + 44.0607940081 * **DLSTM** − 7.11873192011 * **DLSTS** + 36.5915878999 * **DLSTL** − 16.7353066596 * **LSTC** + 5.90177362844 * **DLSTR** + 18.599586005 * **DLSTH**

وللتأكد من المعنوية الكلية لهذه المعادلات وجودتها في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغيرات، تم حصر هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (9-4): نتائج تقدير نموذج VAR(2)

BP	CHO	INF	GDP	
0.908920	0.984975	0.925881	0.830493	الجودة التفسيرية R squard
7.983456	52.44436	9.993409	3.919564	المعنوية الكلية F stat

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجودة التفسيرية للنموذج جيدة عند جميع المتغيرات، وهو ما يدل أن نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في متغيرات مربع كالدور السحري تفسرها المتغيرات المستقل المتمثل في المتغيرات الاجتماعية، إضافة الى قيمة إحصائية فيشر لمعادلات النموذج أي أن القيمة الإحصائية (المحسوبة) لفيشر أكبر من القيمة الجدولية (2.53) لجميع المعادلات المقدرة، هذا يدل على المعنوية الإحصائية الكلية النموذج.

ثانيا: اختبارات ضبط وتشخيص النموذج:

تعد هذه المرحلة أساسية للتحقق من ما إذا كان النموذج المقدر يقدم على تمثيل مناسب لمختلف المشاهدات لمتغيرات الدراسة، حيث يتم اخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية، تحدد مدى صلاحيته وكذا درجة الاعتماد عليه لبلوغ الهدف المنشود من وراء تقديره.

1. **اختبار استقرارية النموذج:** من خلال تطبيقنا لاختبار استقرارية النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(6-4): نتائج اختبار إستقرارية النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DGDP DINF DCHO DBP
Exogenous variables: C DLST DLSTM DLSTS DLSTL LSTC DLSTR DLSTH
Lag specification: 1 2
Date: 03/15/24 Time: 08:19

Root	Modulus
0.550990 - 0.608752i	0.821078
0.550990 + 0.608752i	0.821078
0.102061 - 0.521637i	0.531528
0.102061 + 0.521637i	0.531528
0.503979 - 0.075031i	0.509533
0.503979 + 0.075031i	0.509533
-0.219368 - 0.355491i	0.417728
-0.219368 + 0.355491i	0.417728

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

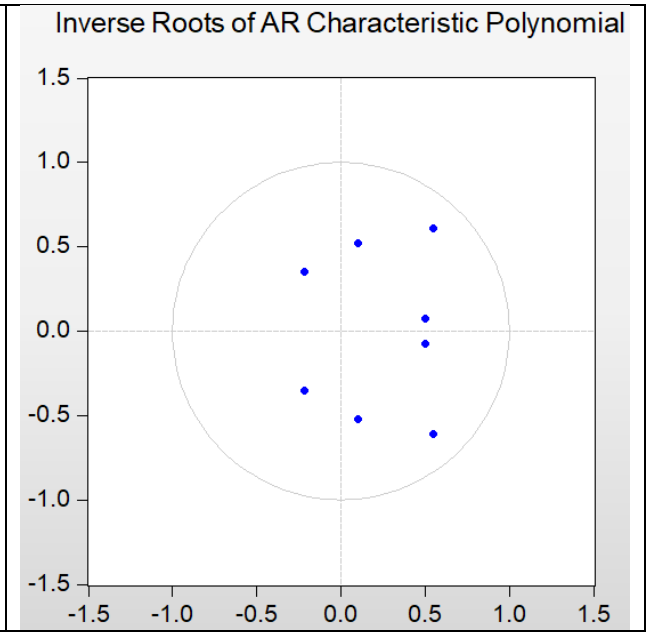

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews10.

تشير نتائج الشكل السابق إلى أن مقلوب جذور كثير الحدود كلها أصغر من1 إضافة الى أنها تقع داخل الدائرة الوحدوية وهذا ما يدل على تحقق شرط استقرارية النموذج المقدر.

2. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:** للتأكد من غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر، نقوم باختبار LM للتأكد من ذلك، حيث تنص الفرضية المعدومة لهذا الاختبار على غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-10): اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	11.92864	16	0.7489	0.679332	(16, 15.9)	0.7759
2	11.38328	16	0.7852	0.639961	(16, 15.9)	0.8091
3	17.6232	16	0.3464	1.151604	(16, 15.9)	0.3909
4	15.66816	16	0.4764	0.976078	(16, 15.9)	0.5192

Quadrillage principal de Axe Vertical (Valeur)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الفرضية المعدومة لاختبار LM تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للنموذج، حيث تشير نتائج الاختبار إلى قبول فرضية العدم أي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: لأجل التأكد من بواقي النموذج المقدر أنها تتبع التوزيع الطبيعي نطبق اختبار Jarque-Bera، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.400488	2	0.8185
2	1.231118	2	0.5403
3	1.214443	2	0.5449
4	5.650612	2	0.0593
Joint	8.496661	8	0.3865

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews10.

تشير نتائج هذا الجدول أن الاحتمال المرافق لإحصائية Jarque-Bera تساوي prob=0.3865 وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: اختبار Granger للسببية:

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الهامة التي توضح اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في نموذج الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (12-4): نتائج اختبار Granger للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
N	Quadrillage principal de Axe Vertical (Valeur)	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DINF		5.55646	0.0107
DGDP does not Granger Cause DCHO		13.0924	0.0002
DGDP does not Granger Cause LSTC		3.87484	0.0355
LSTC does not Granger Cause DINF	28	3.9103	0.0345
DLST does not Granger Cause DCHO	28	4.04113	0.0313
DLSTM does not Granger Cause DCHO	28	5.86538	0.0087
DCHO does not Granger Cause DLSTS		7.58221	0.003
DLSTL does not Granger Cause DCHO	28	3.96668	0.0331
DCHO does not Granger Cause LSTC		13.0707	0.0002
DLSTR does not Granger Cause DCHO	28	4.70604	0.0194
DBP does not Granger Cause DLSTM		5.48391	0.0113
DLST does not Granger Cause DLSTS		8.508	0.0017
DLST does not Granger Cause LSTC		45.3291	1.00E-08
DLST does not Granger Cause DLSTR		4.24253	0.027
DLSTM does not Granger Cause DLSTS		12.8382	0.0002
DLSTM does not Granger Cause LSTC		19.4184	1.00E-05
DLSTM does not Granger Cause DLSTR		3.92573	0.0341
DLSTS does not Granger Cause LSTC		13.3216	0.0001
DLSTR does not Granger Cause DLSTS	28	3.68271	0.041
DLSTL does not Granger Cause LSTC		27.4267	8.00E-07
DLSTL does not Granger Cause DLSTR		5.37669	0.0121
DLSTR does not Granger Cause LSTC	28	9.31449	0.0011
DLSTH does not Granger Cause LSTC	28	3.47481	0.048

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لمخرجات Eviews10 والملحق رقم(11).

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية فيشر، حيث نقول أن هناك علاقة سببية بين كل متغيرة وأخرى عند مستوى معنوية 5%، إذا كان الاحتمال المرفق للقيمة الإحصائية المحسوبة أقل من 0.05، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ وجود عدة علاقات سببية في الاتجاه الأول وغيابها في الاتجاه المعاكس، ويمكن ذكر هذه العلاقات في النقاط التالية:

- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو كل من معدل التضخم والبطالة والتحويلات الاجتماعية المخصصة للمجاهدين؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من معدل البطالة نحو كل من التحويلات المخصصة للصحة والتحويلات المخصصة للمجاهدين؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من رصيد ميزان المدفوعات نحو التحويلات الاجتماعية المخصصة للعائلات؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من إجمالي التحويلات الاجتماعية نحو كل من معدلات البطالة والتحويلات المخصصة للصحة، والتحويلات المخصصة للمجاهدين والمتقاعدين؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة للعائلات نحو كل من التحويلات المخصصة للصحة والمتقاعدين والمجاهدين، إضافة لمعدلات البطالة؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن نحو كل من معدل البطالة والتحويلات المخصصة المتقاعدين والمجاهدين؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة للمتقاعدين نحو كل من معدل البطالة والتحويلات المخصصة للصحة والمجاهدين؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من التحويلات المخصصة للصحة والتحويلات المخصصة للفئات المحرومة وذوي الاحتياجات نحو التحويلات المخصصة بالمجاهدين؛
- ✓ توجد علاقة سببية تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة بالمجاهدين نحو معدلات التضخم.

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

المبحث الثالث: تقييم نماذج VAR المقدرة وتحليل دوال الاستجابة

بعد تقدير نموذج VAR لقياس أثر التحويلات الاجتماعية على أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في متغيرات مربع كالدور، سيتم من خلال هذا المبحث تقييم النموذج المقدر اقتصاديا وقياسيا، إضافة إلى لتحليل دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين.

المطلب الأول: تقييم النموذج المقدر

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم مقدرات معلمات النموذج بالنسبة للمعادلات الأربعة، والمتمثلة في معادلة كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، ومعدل التضخم، ورصيد ميزان المدفوعات، وتفسيرها اقتصاديا:

أولا: تقييم النماذج المقدرة إحصائيا: بعد تقدير أي نموذج قياسي يجب التأكد من معنويته الإحصائية أولا، لذلك قمنا بتقييم مقدرات معلمات نموذج VAR(2) بالنسبة للمعادلات الأربعة:

1. معادلة النموذج الأولى: يتضح لنا من خلال اختبار المعنوية الكلية لفيشر أن القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة الجدولية (3.919>2.53)، مما يدل على أن معادلة النمو الاقتصادي DGDP المقدرة لها معنوية إحصائية كلية عند مستوى دلالة 5%، إضافة إلى أنها تتميز بقوة تفسيرية جيدة (R^2=0.83)، أي أن 83% من التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المتمثلة في التحويلات الاجتماعية؛

2. معادلة النموذج الثانية: من خلال اختبار المعنوية الكلية لفيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة الجدولية (9.993>2.53)، مما يدل على أن معادلة التضخم DINF المقدرة لها معنوية إحصائية كلية عند مستوى دلالة 5%، إضافة إلى أنها تتميز بقوة تفسيرية جيدة (R^2=0.925)، أي أن 92.5% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المتمثلة في التحويلات الاجتماعية؛

3. معادلة النموذج الثالثة: يتضح لنا من خلال اختبار المعنوية الكلية لفيشر أن القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة الجدولية (52.44>2.53)، مما يدل على أن معادلة معدل البطالة DCHO المقدرة لها

معنوية إحصائية كلية عند مستوى دلالة 5%، إضافة إلى أنها تتميز بقوة تفسيرية جيدة (R^2=0.984)، أي أن 98.4% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المتمثلة في التحويلات الاجتماعية؛

4. معادلة النموذج الرابعة: يتضح لنا من خلال اختبار المعنوية الكلية لفيشر حيث أن القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة الجدولية (7.983>2.53)، مما يدل على أن معادلة رصيد ميزان المدفوعات DBP المقدرة لها معنوية إحصائية كلية عند مستوى دلالة 5%، إضافة إلى أنها تتميز بقوة تفسيرية جيدة (R^2=0.908)، أي أن 90.8% من التغيرات التي تحدث في رصيد ميزان المدفوعات تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة المتمثلة في التحويلات الاجتماعية.

ثانيا: تقييم النماذج المقدرة قياسيا: بعد تطبيقنا لنموذج VAR(2) وجب علينا تقييمه من الناحية القياسية، وذلك بإجراء عدة اختبارات يمكن توضيحها فيما يلي:

1. **الاختبارات التشخيصية:** بعد تقديرنا لنموذج VAR(2) والتأكد من دلالته الإحصائية، لابد من تشخيص النموذج واختبار مدى صلاحية، وقد تم الاعتماد على فترات الابطاء المثلى وفق عدة معايير بالنسبة للنموذج محل الدراسة، حيث تم ذلك بإجراء اختبارات تشخيصية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور، وقد أثبتت نتائج الاختبارات أن بواقي النموذج المقدر لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي، وأنها تتوزع توزيعا طبيعيا كل معادلات نظام VAR(2)، إضافة إلى أن مقلوب جذور كثير الحدود كلها أصغر من1 إضافة الى أنها تقع داخل الدائرة الوحدوية وهذا ما يدل على تحقق شرط استقرارية النموذج المقدر؛

2. **اختبار سببية Granger:** نلاحظ من خلال اختبار Granger للسببية الذي يوضح لنا اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، حيث أن النتائج الموضحة في الملحق رقم (11) وضحت لنا أنه توجد علاقات سببية في اتجاه واحد، والذي نستنتجه من خلال ما يلي:

- توجد علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو كل من معدل التضخم والبطالة والتحويلات الاجتماعية المخصصة للمجاهدين، أي أن التغير في معدلات النمو الاقتصادي تسبب تغير في معدلات التضخم ومعدلات البطالة، إضافة إلى تسببها في تغيرات التحويلات الاجتماعية المخصصة لفئة المجاهدين؛

- توجد علاقة سببية تتجه من معدل البطالة نحو كل من التحويلات المخصصة للصحة والتحويلات المخصصة للمجاهدين عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أن التغير في معدل البطالة يسبب التغير في التحويلات الاجتماعية المخصصة للمجاهدين؛
- توجد علاقة سببية تتجه من رصيد ميزان المدفوعات نحو التحويلات الاجتماعية المخصص للعائلات، أي التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الميزان التجاري تحدث تغيرات على مستوى التحويلات الاجتماعية للعائلات (دعم التعليم والمواد الغذائية والكهرباء والغاز)؛
- توجد علاقة سببية تتجه من إجمالي التحويلات الاجتماعية نحو كل من معدلات البطالة والتحويلات المخصصة للصحة، والتحويلات المخصصة للمجاهدين والمتقاعدين، أي انه أي تغير في اجمالي التحويلات الاجتماعية يسبب تغير في معدلات البطالة، وتسبب أيضا تغيرات على مستوى بنودها المتمثلة في التحويلات الاجتماعية المخصصة للصحة، المجاهدين، والمتقاعدين؛
- توجد علاقة سببية تتجه من بنود التحويلات الاجتماعية المتمثلة في: اتجاه السببية للتحويلات المخصصة للعائلات نحو كل من التحويلات المخصصة للصحة والمتقاعدين والمجاهدين، ومعدلات البطالة؛ إضافة إلى العلاقة السببية التي تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن نحو كل من معدل البطالة والتحويلات المخصصة المتقاعدين والمجاهدين؛ والعلاقة السببية التي تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة للمتقاعدين نحو كل من معدل البطالة والتحويلات المخصصة للصحة والمجاهدين؛ وعلاقة سببية أخرى تتجه من التحويلات المخصصة للصحة والتحويلات المخصصة للفئات المحرومة وذوي الاحتياجات نحو التحويلات المخصصة للمجاهدين؛ كذلك توجد علاقة سببية تتجه من التحويلات الاجتماعية المخصصة للمجاهدين نحو معدلات التضخم.

ثالثا: تقييم النموذج اقتصاديا: من خلال تقييمنا للنموذج المقدر VAR(2)، تبين لنا أن النموذج معنوي ككل ويتميز بالقوة التفسيرية الجيدة لمعادلاته، كما تبين لنا أن بواقي النموذج المقدر هي تشويش أبيض وتخضع للتوزيع الطبيعي فهي مقبولة إحصائية، إضافة إلى استقرارية النموذج مما يدل على قوة النموذج وملائمته وصياغته الصحيحة لتمثيل نتائج الدراسة.

1. أثر التحويلات الاجتماعية على معدل النمو الاقتصادي: توجد علاقة سالبة بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا راجع لتحمل الموازنة العامة مبالغ مالية ضخمة على حساب الدعم الحكومي، هذا ما يؤدي عجز في الموازنة الذي يزداد سنويا على حساب الارتفاع الحاصل في مخصصات التحويلات الاجتماعية، فلا يتحقق النمو الاقتصادي المرغوب فيه، إلا أن كل بنود التحويلات الاجتماعية تؤثر إيجابيا على معدلات النمو، وذلك راجع لارتفاع مخصصات التحويلات الموجهة للقطاعات ضمن البرامج التنموية وتفسير دور الدولة في تنمية النشاطات الاجتماعية بصفة عامة، فإن مخصصات بنود التحويلات الاجتماعية هي جزء من الانفاق العام للدولة وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا من خلال تأثيره في الرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية (المضاعف الكينزي)؛

2. أثر التحويلات الاجتماعية على معدل التضخم: وجود علاقة عكسية بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات التضخم أي أن زيادة 1% من التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بـ23.95%، وهذا معاكس للنظرية الاقتصادية كون أن الزيادة في الانفاق العام تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات التضخم، لكن باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، فهو يتأثر بسعر الصرف، أي أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تدفق أكبر للعملة الأجنبية إلى الجزائر، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) مقابل العملات الأخرى. هذا من شأنه أن يجعل الواردات أرخص، مما قد يساعد على خفض الضغوط التضخمية، ومن جانب آخر أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية وبالتالي ارتفاع النفقات العامة التي ترتفع معها التحويلات الاجتماعية، ونلاحظ هذا التأثير أيضا في كل من التحويلات المخصصة للسكن والمتقاعدين، إلا أن التحويلات الأخرى (دعم العائلات، الصحة، المجاهدين، ذوي الاحتياجات الخاصة) تأثيرها إيجابي على معدلات التضخم، هذا راجع لعملية تمويل هذه القطاعات التي تقوم بها الحكومة بخلق عجز في الميزانية الحكومية، مما ينتج عنه زيادة في كمية النقد بمعدل يفوق الزيادة في معدل السلع والخدمات، وخاصة منها ذات الطابع الاستهلاكي (دعم أسعار المواد الغذائية والكهرباء والغاز) حيث أن ارتفاع التحويلات المخصصة للعائلات بـ1% يودي إلى

ارتفاع معدل التضخم بـ5 %، إضافة إلى ارتفاع التحويلات المخصصة لدعم الصحة بـ1% يؤدي لزيادة في التضخم بـ 17.01% لأنه يساهم في تقديم خدمات اجتماعية دون دخل مقابل؛

3. أثر التحويلات الاجتماعية على معدل البطالة: نلاحظ وجود علاقة إيجابية بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة، أي أن ارتفاع اجمالي التحويلات بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 6.61%، تخصص الدولة أكثر من خمس ميزانيتها للتحويلات الاجتماعية، التي تكون على شكل نفقات نهائية ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد، وتساهم بشكل كبير في بقاء النفقات الجارية عند مستوياتها المرتفعة، وهذا ما يؤكد التأثير السلبي لنسبة التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة، ويمكن تفسير ذلك بتأثير بنود التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة، حيث وجدنا أن ارتفاع كل من التحويلات الاجتماعية المخصصة للصحة والمجاهدين بوحدة واحدة يساهم في ارتفاع معدلات البطالة لكونها لا تساهم في الرفع من مستوى التشغيل، إلى أنه يوجد أثر عكسي بين التحويلات الاجتماعية المخصصة للعائلات ومعدل البطالة، وهذا نتيجة لاهتمام الدولة الجزائرية لقطاع التعليم لكونه قطاع استراتيجي ذو أهمية كبيرة في خلق فرص العمل والأرباح المستقبلية، وهذا ما تؤكده نظرية رأس المال البشري أن التعليم يرفع من مهارات زيادة الإنتاج، فقد ساهمت في تخفيض نسبة البطالة بشكل كبير حيث أن ارتفاع DLSTM بـ1% تؤدي لخفض معدلات البطالة بنسبة 6.54%، أما بالنسبة للتحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة فقد ساهمت في خفض البطالة نسبيا، وهذا راجع بالنسبة لقانون التقاعد (التقاعد النسبي) إلى انسحاب العمال الأكبر سنا من سوق العمل لترك وظائف شاغرة للباحثين عن العمل بالإضافة إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي، اما بالنسبة لقطاع السكن فهو يشير إلى ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع؛

4. أثر التحويلات الاجتماعية على رصيد ميزان المدفوعات: وجدنا أن ارتفاع اجمالي التحويلات الاجتماعية بـ1% يساهم بنسبة كبيرة تقدر بـ 89.85% في عجز ميزان المدفوعات، وهذا نتيجة زيادة الواردات وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية، فعندما يتلقى الأفراد اعانات حكومية فإنهم يميلون إلى زيادة استهلاكهم، بما في ذلك استهلاك السلع المستوردة. هذا يزيد من قيمة الواردات ويؤدي إلى عجز أكبر في ميزان التجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات، لكن تأثير التحويلات الاجتماعية المخصصة للعائلات

والسكن والتقاعد والتحويلات المخصصة للفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة، تبين لنا عكس ذلك فهي تساهم بنسب كبيرة للتحسين في ميزان المدفوعات، وهذا راجع لارتفاع الدخل المتاح وارتفاع الاستهلاك المحلي اللذان يساهمان في التقليل من الواردات، إضافة إلى استغلال هذه التحويلات في الاستثمار في المشاريع الصغيرة أو الأنشطة الإنتاجية المحلية، مما يزيد في العرض المحلي للسلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الصادرات التي تحسن في الميزان التجاري، أما فيما يخص كل من التحويلات الاجتماعية المخصصة للصحة والمجاهدين فهي تساهم في عجز ميزان المدفوعات وهذا يعود إلى نتيجة الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل ارتفاع النفقات العامة التي تؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، وبالتالي خلق أثر سلبي على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تحليل دوال نبضات الاستجابة الهيكلية

نستعين بتحليل دوال الاستجابة للكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين متغيرات الدراسة، وبالتالي سنقوم في هذا المطلب بتحليل حدوث صدمات في كل من إجمالي التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور، وذلك بتطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR.

أولا: الشكل العام للنموذج:

يعتبر نموذج SVAR هي عبارة عن دمج الهيكل الاقتصادي في تقدير وتفسير نموذج VAR، من خلال إدراج مجموعة من القيود وفقا لما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وذلك يسمح لنموذج SVAR للانتقال من بواقي قانونية لنموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكننا تفسيرها اقتصاديا (بوحصان، 2022، صفحة 215)، ومنه يمكن توضيح الشكل العام لنموذج SVAR على النحو التالي (Diop & Diaw, 2015, p. 191):

$$A_0 X_t = A(L) X_{t-1} + B\varepsilon_t$$

حيث:

- A_0: مصفوفة الانتقال؛
- X_t: مصفوفة المتغيرات قيد الدراسة؛

- $A(L)$: مصفوفة التأخيرات؛
- **B**: مصفوفة الربط بين الصدمات الخطية الهيكلية؛
- ε_t: شعاع الصدمات الهيكلية.

بضرب المعادلة الأولى في المصفوفة العكسية نتحصل على الشكل المبسط لنموذج SVAR:

$$X_t = C(L)X_{t-1} + \mu_t$$

حيث: $\mu_t = A_0^{-1}B\varepsilon_t$, $C(L) = A_0^{-1}$

حيث يتم وضع الفرضيات الآتية لهذا النظام مع مراعاة النظرية الاقتصادية (التي تم التطرق لها في الفصل الثاني) وحالة الاقتصاد الجزائري كالتالي:

- تؤثر التحويلات الاجتماعية على المدى الطويل وبطريقة غير مباشرة على إجمالي الناتج الوطني؛
- يؤثر ارتفاع التحويلات الاجتماعية على انخفاض معدلات البطالة، ذلك بارتفاع مستوى التشغيل؛
- ارتفاع التحويلات الاجتماعية يساهم في رفع معدلات التضخم؛
- لرفع حجم الصادرات لابد من خفض التحويلات الاجتماعية، وبالتالي تحسن في رصيد الميزان التجاري.

بعد فرض قيود على متغيرات الدراسة نعمل على تقدير المصفوفتين A وB ومصفوفة الانتقال p التي تسمح بتقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وكذا نموذج تحليل التباين الهيكلي، حيث النتائج موضحة في الملحق رقم(12).

ثانيا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية:

يقصد بتحليل دوال الاستجابة معرفة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغير من متغيرات النموذج في زمن معين على المتغيرات الأخرى، أي يوضح لنا سلوك المتغيرات من خلال معرفة نسبة تأثير في متغيرة ما، ومن خلال تحليلنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمة على متغيرة اجمالي التحويلات الاجتماعية (عند حدوث أي صدمة هيكلية على مستوى بنود التحويلات الاجتماعية تظهر مباشرة في اجمالي التحويلات الاجتماعية)

وتتبع أثرها على متغيرات مربع كالدور المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم، ورصيد ميزان المدفوعات، وتتبع تغيرها عبر الزمن (حوالي 10 سنوات)، وذلك كما يلي:

الشكل رقم(7-4): نتائج دوال نبضات الاستجابة الدفعية الهيكلية

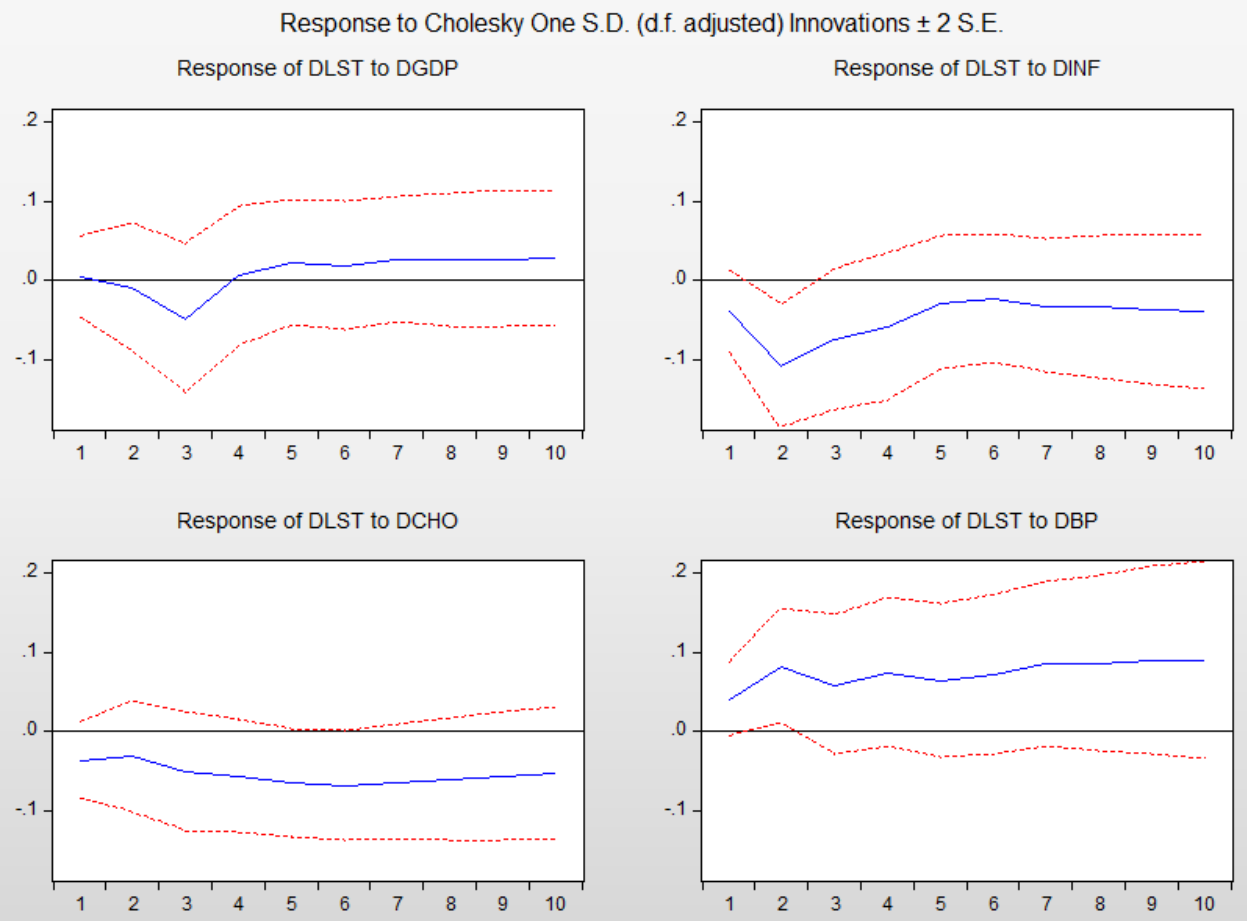

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال الشكل رقم (6-4) والجدول في الملحق رقم (13) نلاحظ أنه إذا حدثت صدمة هيكلية على نسبة التحويلات الاجتماعية بمقدار انحراف معياري يساوي 1 فإنه يؤثر بنسبة ضعيفة جدا على معدل النمو في السنة الأولى، أما بالنسبة للسنة الثانية والثالثة فهو يؤثر سلبا على معدل النمو لكن بنسب قريبة من الصفر؛ ليتغير هذا التأثير من السالب إلى الموجب في بقية الفترة بقيم متساوية تقريبا ولكنها ضعيفة نسبيا، وهذا يعني

أن تأثير التحويلات الاجتماعية على معدل النمو سالب في المدى القصير، لكنه موجب على المدى الطويل وبدرجة ضعيفة.

أما متغير التضخم فمن خلال الشكل والجدول نلاحظ أنه إذا حدثت صدمة هيكلية إيجابية في متغيرة إجمالي التحويلات الاجتماعية بمقدار إنحراف معياري يساوي 1 فإنه يخلف يخلف علاقة عكسية على معدلات التضخم وبقيمة نسبية قدرة بـ (0.03-) في السنة الأولى وهذا ما يشير إلى انخفاض في معدل التضخم، لترتفع إلى(0.10-) في السنة الثانية لتنخفض مرة أخرى في السنة الثالثة (0.07-) وهذا التقلب في معدلات التضخم خلال السنوات الثلاث يدل على عدم استقرار الاقتصاد، لكنه بداية من السنة الرابعة استقر نسبيا حول مستويات سالبة متقاربة مع بعض التقلبات الطفيفة إلى غاية الفترة التاسعة، ثم عاود الانخفاض في السنة العاشرة؛ هذا ما يدل على أن معدلات التضخم كانت سالبة (انكماشية) خلال معظم الفترات.

أما بالنسبة لمعدل البطالة اذا حدثت صدمة هيكلية إيجابية على متغيرة التحويلات الاجتماعية بمقدار انحراف معياري يساوي 1 فإنه يخلف معدلات بطالة سالبة على كامل الفترة، حيث أن التأثير في السنة الأولى والثانية والثالثة يكون بنسبة ضعيفة ومتساوية (0.03-)؛ ثم يرتفع هذا التأثير نسبيا في بقية الفترة وبقيم متذبذبة، وهذا يعني أن العلاقة بين التحويلات الاجتماعية ومعدل البطالة سالبة في المدى القصير وعلى المدى الطويل لكن بدرجات ضعيفة.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فيكون التأثير عليه موجب خلال كامل الفترة وبقيم نسبية، إضافة إلى أنها بدأت بالارتفاع نسبيا منذ السنة الثانية لتواصل التذبذب خلال الفترة بنفس الوتيرة، وهو ما يدل على أن زيادة التحويلات الاجتماعية تؤدي إلى انتعاش في ميزان المدفوعات نتيجة لتزايد الحاجات وتغطيتها بالمنتجات المحلية، وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية كون الجزائر دولة نفطية بالدرجة الأولى.

ثالثا: تحليل تجزئة تباين الخطأ:

يقصد بتحليل مكونات التباين معرفة نسبة التباين الذي تسببه متغيرة ما في نفسها وفي المتغيرات الأخرى، سنقوم بدراسة العلاقة بين متغيرة إجمالي التحويلات الاجتماعية في نموذج الدراسة ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر، حيث تبين نتائج الرسم البياني أن لكل متغيرة محورين، المحور العمودي يشمل مجال النسب

المئوية لمساهمة كل متغير في التغيرات الحاصلة في المتغير الأخر، في حين المحور الأفقي يمثل فترات التحليل المستقبلية (10سنوات)، حيث هذه النتائج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8-4): نتائج تحليل مكونات التباين وفق نموذج SVAR

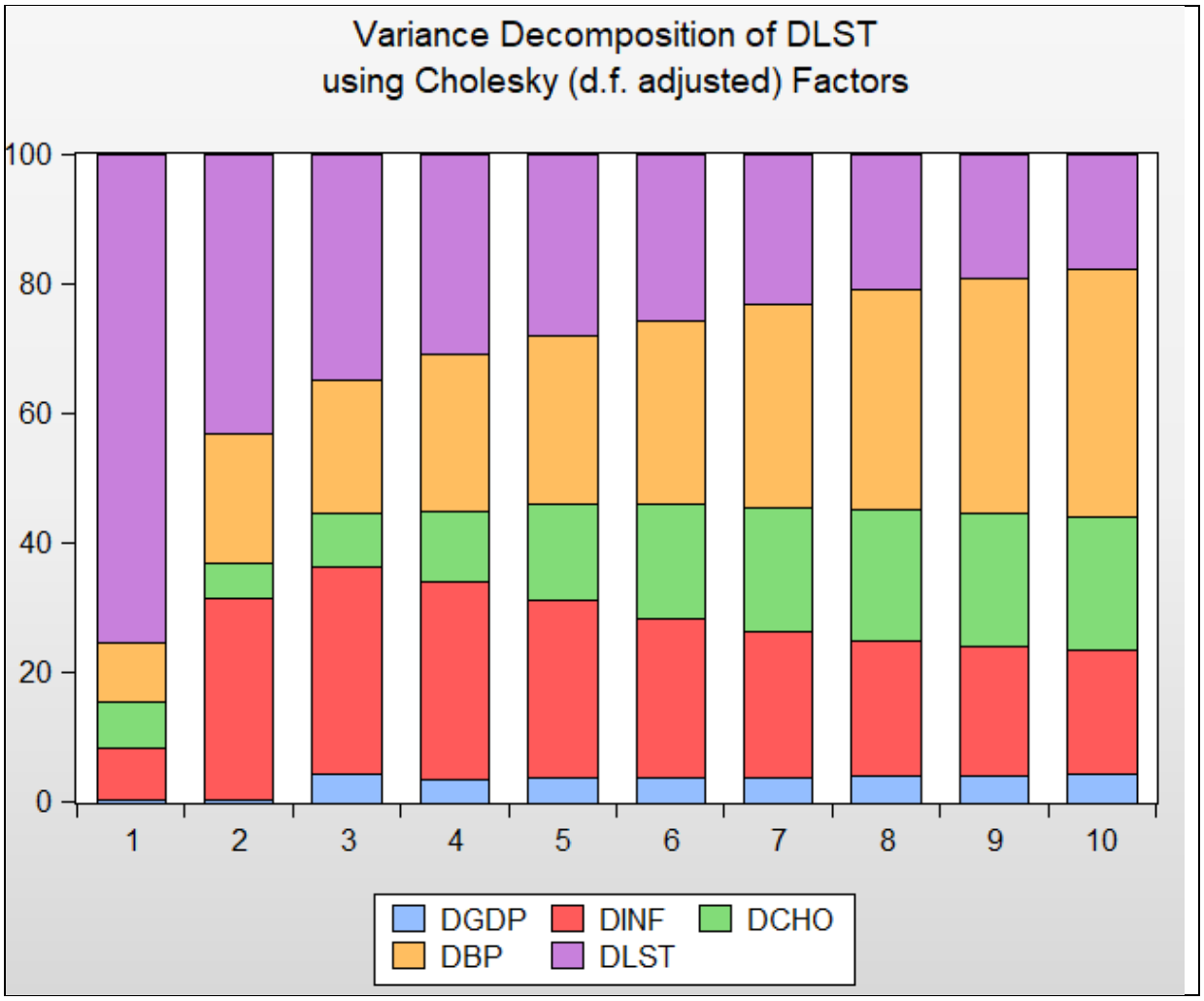

Period	S.E.	DGDP	DINF	DCHO	DBP	DLST
1	1.501878	0.094021	8.072131	7.245639	8.959554	75.62866
2	1.584606	0.227761	30.97322	5.505128	19.88529	43.40860
3	1.767195	4.061214	32.03340	8.341457	20.51636	35.04758
4	1.887296	3.323413	30.39941	11.11976	24.19494	30.96248
5	1.942874	3.524307	27.43724	14.78599	26.05179	28.20067
6	1.980971	3.477139	24.59403	17.86821	28.25559	25.80504
7	1.996945	3.692014	22.40726	19.29811	31.32482	23.27780
8	2.008565	3.835460	20.86634	20.19141	33.97367	21.13312
9	2.016940	3.970301	19.75950	20.57344	36.39581	19.30095
10	2.025105	4.160736	19.01758	20.54348	38.54066	17.73754

Cholesky Ordering: DGDP DINF DCHO DBP DLST

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج الشكل أن نتائج تحليل التباين أظهرت 75.62% من الصدمات الهيكلية في التحويلات الاجتماعية في السنة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلى 17.73% خلال السنة العاشرة؛ وفي ظل هذا الانخفاض نلاحظ أن مساهمة المتغير التحويلات الإجمالي في التأثير على معدل النمو الاقتصادي خلال 10 سنوات بدأت بنسبة 0.9% و0.22% في السنة الأولى والثانية وهو تغير ضعيف نسبيا، ليرتفع في السنة الرابعة إلى 4.06% ويبقى التأثير ثابتا على باقي السنوات؛ أما فيما يخص معدل التضخم فإن 8.07% من التقلبات في السنة الأولى تساهم في تفسيرها التحويلات الاجتماعية، لترتفع في السنة الثالثة إلى 32.03%، ثم عاودت الانخفاض تدريجيا خلال الفترة لكنها بقية جيدة لتصل مساهمة التحويلات الاجتماعية في تفسير تقلبات التضخم في السنة العاشرة إلى نسبة 19.01%؛ نفس التغير بالنسبة لمساهمة التحويلات الاجتماعية التي ظهرت مساهمتها متوسطة منذ بداية الفترة بنسبة 7.24% لتستمر في الارتفاع تدريجيا إلى غاية السنة العاشرة حيث سجلت نسبة جيدة قدرت بـ 20.54%؛ وهذا عكس مساهمتها الجيدة في ميزان الدفوعات منذ السنة الأولى بنسبة 8.98% لتواصل مساهمة التحويلات الاجتماعية في الارتفاع إلى غاية السنة العاشرة أين سجلت نسبة 38.54%.

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

المطلب الثالث: إصلاح سياسة التحويلات الاجتماعية

تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءا هاما من النفقات العامة، حيث تعمل الجزائر من خلال هذه السياسة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ذوي الدخل المنخفض لتحقيق العدالة والمساواة بينهم، إلا أنها سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أكبر من الفقراء فهي لا تتطابق مع مبدأ العدالة الاجتماعية، وباعتبارها سياسة غير مستهدفة جعل منها سياسة مكلفة للدولة تساهم في عجز الميزانية العامة، وهذا ما يدعو إلى ترشيد التحويلات الاجتماعية أو تخصيصها لمستحقيها فعلا.

أولا: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

تسعى أي حكومة بتطبيق السياسات الاقتصادية إلى توفير حياة كريمة للمواطن، وذلك بتوفير السلع والخدمات واسعة الاستهلاك والرفع من مستوى التشغيل والحد من الفقر والمساواة في توزيع الثروة، إلا أن سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر ساهمت بشكل إيجابي في تحقيق أهدافها الاجتماعية، لكنها انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني، وذلك بزيادة العبء والعجز في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة تسرب الدعم لغير مستحقيه (حوحو، طيبي، و عيساوي، 2023، الصفحات 1019-1020).

وباعتبار أن الجزائر دولة ريعية فإنها تتأثر بتقلبات أسعار النفط، ففي عام 2014 مع الأزمة النفطية التي حدث أدت إلى ارتفاع مخصصات الدعم وبالتالي زيادة في العجز المالي، السبب الذي أدى بها للجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي المحلي لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن هذه الآلية لم تكن ناجعة بل زادت من التأزم كون الاقتصاد الوطني يتميز بضعف الأداء (حوحو، طيبي، و عيساوي، 2023، صفحة 1020).

ثانيا: تخفيف الانفاق العام وإصلاح سياسة الدعم: ويكمن ذلك في تخلي الدولة عن الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص توفيرها، مع الرفع من كفاءة المؤسسات العمومية التي تقدم خدمات لا يمكن للدولة أن توجهها للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية، الأمن والخدمات الاجتماعية، حيث ترتكز هذه التخفيضات خاصة على الكتلة الأجرية بالضغط على التوظيف العمومي، بحيث الغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق، وتخفيف الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية، من أجل التقليص من عجز الميزانية والمديونية وتسييرها (سليم، 2018، صفحة 232).

إضافة إلى الضغوطات المالية الناتجة عن ارتفاع مخصصات سياسة الدعم، كون هذا الأخير جزءا من النفقات العامة، فقد وجب على الدولة الاهتمام بمسألة إصلاح سياسة الدعم بالاستفادة من تجارب بعض الدول التي سبقت الجزائر في عملية الإصلاح، ومن بينها مصر والأردن وموريطانيا والسودان وتونس واليمن حيث حققت مستويات متقدمة في إصلاح سياسة الدعم، حيث ركزت على رفع أسعار الوقود والكهرباء، والإبقاء على دعم الغذاء كونه أقل انعكاسا على المالية العامة (سليم، 2018، صفحة 233).

وهذا ما يشدد على الدولة ضرورة ترشيد سياسة الدعم والرقابة على مختلف السلع المدعمة، ومراعاة مواصفات الجودة فيها، بالإضافة إلى محاولة ربط الزيادات في الأجور السنوية للأفراد ذوي الدخل المحدود بسياسة الدعم الحكومي لتغطية الزيادات في أسعار السلع والخدمات.

ثالثا: الإجراءات المقترحة لإصلاح سياسة التحويلات الاجتماعية:

يمكن إبراز أهم النقاط المقترحة فيما يلي:

1. **الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه:** ويتم ذلك من خلال خطوتين رئيسيتين (يونس، 2021، الصفحات 78-79):

✓ **الخطوة الأولى:** تتمثل في تحديد الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم، والمتمثلة في الطبقة الفقيرة في المجتمع التي تعاني من انخفاض مستوى دخلها أو انعدامه، والتي تعاني من غياب القدرة لتلبية حاجاتها الأساسية،

✓ **الخطوة الثانية:** تحديد آليات استهداف المستحقين للدعم، وذلك باتباع آليات لتحديد هذه الفئة، وذلك بالاعتماد على دخل الأسر، أو مؤشرات تقريبية على انفاق الأسر من أجل تحديد مستوى معيشتها، حيث تعتمد بعض الدول عدة آليات لتحديد المستفيدين من هذا الدعم، لكنها تختلف باختلاف نظام كل دولة، أما فيما يخص الجزائر يمكن اقتراح الآليات التالية:

- مؤشر القدرة المالية أو دخل الأسر: تحديد عتبة الدخل للأسر المستفيدين من الدعم، حيث تعمل على جمع المعلومات عن الدخل الإجمالي للأسر أو الأفراد، كما يمكن الاعتماد على التسجيل الالكتروني، أو التحقق من الدخل على مستوى مصالح الضمان الاجتماعي، أو مصلحة الضرائب، إلا أن تطبيقها في

الجزائر صعب نوعا ما نتيجة لاتساع القطاع الموازي مما يجعل الوثائق المقدمة لا تعكس الوضعية الحقيقية للمستفيد من الدعم؛

- آلية اشتراك المجتمع المدني: حيث يتم إحصاء الأسر المستحقة للدعم، من خلال مشاركة أفراد المجتمع تحديد قوائم استرشادية، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من المسؤولين عن الظروف المعيشية للمجتمع، حيث تساهم هذه الآلية في تقريب الإدارة والمواطن لتسهيل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد المستفيدين من الدعم؛
- الاستهداف الجغرافي للمناطق التي تعاني الفقر: توجد في بعض الدول مناطق جغرافية تعاني اختلاف كبير في مستويات المعيشة، بالنسبة للجزائر تعرف هذه المناطق بمناطق الظل، حيث يتم دراسة بعض المؤشرات التي تعبر عن انخفاض المستوى المعيشي فيها، مثلا انتشار ظاهرة عمل الأطفال، ارتفاع معدلات الأمية، ارتفاع نسبة السكان المحرومين من المرافق العامة...إلخ.

ففي هذه الحالة تظهر فكرة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي والتي تهدف إلى استفادة الطبقة الفقيرة بإعانات مالية في شكل نقدي لتلبية حاجاتهم الأساسية، إلا أن هذا التحول قد تواجهه الكثير من الصعوبات، كتحديد قيمة البدل النقدي لمختلف الفئات التي تستحق هذا البدل، وعدم ضمان توفير السلع الأساسية بأسعار تتناسب مع محدودي الدخل، وعدم التعويض الكامل لارتفاع الأسعار بعد إلغاء الدعم العيني، مما يؤدي تدهور معيشة الطبقات الفقيرة كما حدث في دولة مصر (سيد اسماعيل، 2016، الصفحات 2782-2783).

2. **رقمنة التحويلات الاجتماعية:** حيث ترتبط رقمنة المالية العامة بالعديد من المزايا والمكاسب الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية، فالتقديرات تشير إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الالكتروني على جانبي الموازنة العامة إيرادات ونفقات يحقق وفرات اقتصادية تتراوح بين 0.8 إلى 1.1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية (أمحمد و الوليد، 2021، صفحة 4)، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي فقد بدأت بعض الدول النامية بتطبيق نظم التحويلات الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، حيث أحرزت تقدما ملحوظا في عدد من الخدمات الاجتماعية

كالتحويلات النقدية المباشرة، خدمات الضمان الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي وغيرها (أمحمد و الوليد، 2021، صفحة 18).

إضافة إلى تبني بعض الدول العربية خطط مستقبلية تستهدف تطوير النظم الالكترونية للتحويلات الاجتماعية (مثل البطاقات الذكية، وأنظمة الهاتف المحمول) لقيادة التحول الرقمي المرتكز على المواطن، من أجل دمج برامج الدعم النقدي في قاعدة معلوماتية مركزية قومية متكاملة لإدارة جل المراحل المرتبطة بهذه التحويلات والمساهمة في رفع الكفاءة وسرعة توفير الخدمات الاجتماعية، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة (أمحمد و الوليد، 2021، صفحة 19).

3. **نماذج الإصلاح المقترحة قبل صندوق النقد الدولي:** تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى، لذا وجب على الحكومة وضع استراتيجية للإصلاح بما يتناسب مع أوضاعها والاستفادة بنماذج بعض الدول، والتي حددها صندوق النقد الدولي فيما يلي (سليم، 2018، صفحة 233):

- ✓ التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه؛
- ✓ الالتزام القوي من طرف الحكومة للإصلاح؛
- ✓ استحداث شبكات فعالة للأمن الاجتماعي، للتخفيف من أثر الإصلاح على السكان محدودي الدخل؛
- ✓ توافر الأوضاع الاقتصادية مواتية خاصة معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ بناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب من قبل الحكومة متعددة الأحزاب.

فعند مناقشة قانون المالية لسنة 2022، عاد النقاش حول الدعم الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة، حيث عرض الوزير الأول حزمة من الضرائب على بعض النشاطات والمواد المستوردة كالسكر والزيت التي كانت الدولة تدعمها، وأكد أن الدولة لن تتخلى عن سياسة الدعم الاجتماعي، لكنه لم يقدم بدائل أو خطة للانتقال لنموذج جديد في تسيير هذا الدعم، ما يشير إلى حساسية هذا الموضوع بالنسبة للسلطة خاصة بعد احتجاجات الحراك الشعبي وما يترتب عنه من أثر مالي واقتصادي الذي قد تمس قوته ونشاطه الاقتصادي. ويدعونا ذلك لفهم تداعيات تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والخلفيات التاريخية

للدولة الاجتماعية في الجزائر كدولة ريعية، وعلاقة مسألة الدعم الاجتماعي بأزمة الدولة الريعية وإمكانية التراجع عن هذا الخيار أو إصلاحه (حامي، 2022).

لقد ساهمت الدولة الجزائرية خلال الأربع سنوات الأخيرة بتحقيق أهداف إجتماعية لم تحقق سابقا، حيث أعتبر السكن الاجتماعي أكبر برنامج قدم خلال هذه الفترة، إضافة إلى إعطاء منح بصيغ أخرى كمنحة البطالين عن العمل، ورفع النفقات العمومية لدعم مناطق الظل وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى أنه لا توجد الايرادات الكافية لتغطية هذه النفقات المرتفعة، لذا شددت البرامج الحكومية على ضرورة التنويع الاقتصادي، واستغلال المناجم، وإنعاش القطاع الصناعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للقطاع الفلاحي...إلخ (حنون، 2023)؛ أي أن الدولة الجزائرية تساهم في رفع الإيرادات بالدرجة الأولى لتغطية التكاليف المرتفعة للتحويلات الاجتماعية.

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

خلاصة الفصل

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور، تم تحليل العلاقة باستخدام طريقة المركبات الأساسية ACP والتي توفر لنا تمثيل جيد لمتغيرات الدراسة، بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لتحليل العلاقة بين سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، اتضح لنا وجود علاقة سالبة قوية بين بنود التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة، أما بالنسبة للمعدلات التضخم اتضح وجود علاقة سلبية لكنها متوسطة، وغياب هذه العلاقة على باقي متغيرات مربع كالدور؛

وقد تبين لنا أن نموذج VAR هو النموذج الأمثل لقياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور بعد التأكد من ذلك بإجراء اختبارات إحصائية وقياسية؛ وبعد تقدير نموذج VAR(2) توصلنا إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة عكسية بين اجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي، إلا أن بنود التحويلات الاجتماعية تأثيرها إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة عكسية بين اجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات التضخم، ونلاحظ هذا التأثير أيضا في كل من التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن والتقاعد، إلا أن كل من دعم العائلات والصحة، والمجاهدين وذوي الاحياجات الخاصة علاقتها مع معدلات التضخم طردية؛
- وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة وإجمالي التحويلات الاجتماعية؛ كما أن كل من بنود التحويلات الاجتماعية المخصصة ل للصحة والمجاهدين تساهم أيضا في ارتفاع معدلات البطالة، عكس التحويلات المخصصة للعائلات والسكن ودعم المتقاعدين وذوي الاحتياجايات الخاصة بعلاقتها بمعدلات البطالة عكسية؛
- وجود علاقة طردية بيت إجمالي التحويلات الاجتماعية ورصيد ميزان المدفوعات، إلا أن تأثير التحويلات الاجتماعية المخصصة للعائلات والسكن والتقاعد والتحويلات المخصصة للفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة تبين لنا عكس ذلك.

الفصل الرابع: قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2020)

بعد ذلك دراسة أثر الصدمات في إجمالي التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور باستخدام منهجية SVAR، وتبين لنا أن حدوث صدمة في متغيرة التحويلات الاجتماعية تؤثر سلبا في معدلات النمو على المدى القصير، أما على المدى الطويل فتأثيرها موجب وبدرجة ضعيفة، و تبين أن زيادة معدل التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى تغيرات متذبذبة ذات معدلات التضخم حيث كانت سالبة (انكماشية) خلال معظم الفترات؛ أما بالنسبة لعلاقة الصدمة اليجابية في متغيرة التحويلات الاجتماعية ومعدل البطالة فهي سالبة على المدى القصير وعلى المدى البعيد بدرجات ضعيفة؛ أما بالنسبة لميزان المدفوعات فيكون التأثير عليه موجب خلال كامل الفترة (على المدى القصير والطويل) لكن بقيم نسبية.

توضح هذه النتائج أن الزيادة المستمرة في حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر ساهمت في لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، إلا أنها سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أكبر من الفقراء فهي لا تتطابق مع مبدأ العدالة الاجتماعية، وباعتبارها سياسة غير مستهدفة جعل منها سياسة مكلفة للدولة تساهم في عجز الميزانية العامة، وبالتالي وجب على السلطات أن تضع في أولوياتها وقف الاتجاه التصاعدي للتحويلات الاجتماعية، وإصلاح سياسات الدعم وهيكل التحويلات الاجتماعية وتخصيصها لمستحقيها فعلا.

الخاتمة

تتشكل السياسة الاقتصادية الكلية من مزيج متنوع من السياسات أهمها السياسة المالية، حيث تساهم هذه السياسة في تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية والمتمثلة أساسا في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار للتخفيف من معدلات التضخم، ومحاربة ظاهرة البطالة عن طريق تحقيق التشغيل الكامل، بالإضافة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحسين وضعية ميزان المدفوعات، ويطلق على هذه الأهداف بمتغيرات مربع كالدور السحري، كما تساهم أيضا هذه السياسة المالية في تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية التي تسعى من وراءها لتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع والمحافظة على قدرتهم الشرائية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وعدم المساواة.

يكمن الدافع لدراسة للتحويلات الاجتماعية في الثقل الاقتصادي لسياسات الدعم الاجتماعي على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى مساهمة التحويلات الاجتماعية بمختلف بنودها في تحسين وتزكية الواقع الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت حقا من حقوق الانسان، ولذلك بات لزاما على الدول أن تقدم هذه النفقات الاجتماعية لتخفيض تكاليف المعيشة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، ومراعاة انعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي.

بهدف الإلمام بالموضوع فقد كانت الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول، ثلاث منها نظرية تحليلية وفصل تطبيقي، أين تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال الجزء النظري والتحليلي تم استخلاص النتائج الآتية:

- ❖ يحتل الانفاق العام أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لأي مجتمع إذ يعد عاملا أساسيا ومهما للنهوض بالاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية، ويشمل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة والإنفاق على الرواتب والمساعدات الاجتماعية؛
- ❖ تكمن أهمية الانفاق العام الاجتماعي والدعم الحكومي من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة في إعادة توزيع الدخل، فهناك عدة صور للدعم الحكومي من أهمها الدعم المباشر الذي يظهر ضمن ميزانية العامة للدولة، وهو عبارة عن تحويلات اجتماعية تقدمها الدولة سنويا في شكل مبالغ نقدية من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية لتخفيض تكاليف المعيشة والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي؛

❖ تغيرت وظائف ومهام الدولة خاصة الاجتماعية مع المستجدات العالمية والمتعلقة بالتحرير الاقتصادي وسيادة اقتصاديات السوق، حيث نرى أن مبرر وجود دولة الرعاية الاجتماعية هي العلاقة التي تربط المواطن بالدولة، فهذه الأخيرة وجب عليها التكفل وتوفير الخدمات الاجتماعية لتلبية حاجيات الأفراد وتحقيق رفاهية المجتمع، وهذا عن طريق سياسة التحويلات الاجتماعية؛

❖ يرتبط الاستقرار الاقتصادي الكلي بوضعية مربع السياسة الاقتصادية "السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الدخلية، وسياسة سعر الصرف"، التي تشكل الزوايا الأربعة لمؤشرات مربع كالدور ؛

❖ يعتبر نيكولاس كالدور أول من تطرق لمفهوم مربع كالدور السحري سنة 1960، حيث أكد على أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال أربع أهداف اقتصادية أساسية تتمثل في: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تحقيق معدلات تضخم وبطالة منخفضة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أطلق عليها اسم المربع السحري للتأكيد على أن الإنجاز المتزامن لهذه الأهداف الأربعة سحري نظرا لاستحالة تحقيق الأهداف الأربعة مجتمعة؛

❖ العلاقات الموجودة بين مؤشرات مربع كالدور متعارضة، فالعمل على الحد من التضخم يدفع معدلات البطالة للارتفاع، وكذالك محاولة تحسين ميزان المدفوعات يؤدي لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد عدم تحقق أهداف مربع كالدور مجتمعة في آن واحد؛

❖ تعتبر التحويلات الاجتماعية كجزء من النفقات العامة سياسة اقتصادية مفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية، فلكل انفاق هدف معين من الضروري القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك، فسياسة الانفاق بجميع مكوناتها تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بتحريك عجلة الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

❖ ترصد الجزائر سنويا مخصصات مالية جد معتبرة من نفقات العامة لصالح التحويلات الاجتماعية حيث سجلة قيمة 1797.578 مليار دج سنة 2020 حيث تمثل أكثر من 20% من نفقات الميزانية وحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي؛

❖ من خلال تحليل مكونات التحويلات الاجتماعية نلاحظ أن الجزائر تعطي أولوية في دعم قطاعات العائلات والسكن والصحة على باقي القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الارتفاع المتزايد لمخصصات لهذه القطاعات من إجمالي التحويلات الاجتماعية؛

❖ إن أهمية التحويلات الاجتماعية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي تتجلى خلال الارتفاع المستمر في مخصصات التحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى نسبتها من النفقات العامة للدولة والتي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار البترول العالمية، ورغم أنها لم تستطع الحد من التضخم ورفع القدرة الشرائية، إلا أنها أثرت في الناتج الوطني نتيجة ارتفاع الطلب وذلك بالتخفيض من سعر البيع عن السعر الحقيقي للسلع والخدمات وساهمت أيضا في خفض نسبة البطالة؛

❖ عند التركيز على محاور مربع كالدور عند تطبيقه على واقع الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس بالأمر السهل، بل نلاحظ أن تحسن في أحد المحاور يقابله تدهور في محور آخر في نفس السنة ناهيك عن المقارنة بين سنة وأخرى، وهذا ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري غير مستقر وقائم على ريع المحروقات؛ فنجد أن المؤشرات الاقتصادية تتحسن في ظل طفرات أسعار النفط وتتدهور بسرعة في ظل دورية الأزمات السعرية، وهذا الاعتماد على قطاع واحد يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

من خلال الجزء التطبيقي للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ باستخدام طريقة المركبات الأساسية ACP لتحليل العلاقة بين سياسة التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، والتي توفر لنا تمثيلا جيدا لمتغيرات الدراسة اتضح لنا وجود علاقة عكسية قوية بين بنود التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة، أما بالنسبة للمعدلات التضخم اتضح وجود علاقة سلبية لكنها متوسطة، وغياب هذه العلاقة على باقي متغيرات مربع كالدور ؛

❖ من خلال تقدير نموذج VAR(2) بعد التأكد من صلاحية النموذج إحصائيا وقياسية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي، إلا أن بنود التحويلات الاجتماعية تأثيرها إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات التضخم، ونلاحظ هذا التأثير أيضا في كل من التحويلات الاجتماعية المخصصة للسكن والتقاعد، إلا أن كل من دعم العائلات والصحة، والمجاهدين وذوي الاحتياجات الخاصة علاقتها مع معدلات التضخم طردية؛

- ✓ وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة وإجمالي التحويلات الاجتماعية؛ كما أن كل من بنود التحويلات الاجتماعية المخصصة للصحة والمجاهدين تساهم أيضا في ارتفاع معدلات البطالة، عكس التحويلات المخصصة للعائلات والسكن ودعم المتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة علاقتها بمعدلات البطالة عكسية؛
- ✓ وجود علاقة طردية بيت إجمالي التحويلات الاجتماعية ورصيد ميزان المدفوعات، إلا أن تأثير التحويلات الاجتماعية المخصصة للعائلات والسكن والتقاعد والتحويلات المخصصة للفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة تبين لنا عكس ذلك.

❖ دراسة أثر الصدمات في إجمالي التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور باستخدام منهجية SVAR تبين لنا من نتائج تحليل دوال الاستجابة مايلي:

- ✓ إن حدوث صدمة هيكلية على متغيرة التحويلات الاجتماعية تؤثر سلبا في معدلات النمو على المدى القصير، أما على المدى الطويل فتأثيرها موجب وبدرجة ضعيفة؛
- ✓ تبين أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في معدل التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى تغيرات متذبذبة في معدلات التضخم حيث كانت سالبة (انكماشية) على المدى القصير بنسب متوسطة، لكنها على المدى الطويل ينخفض هذا التأثير نسبيا؛
- ✓ أما بالنسبة لعلاقة الصدمة الإيجابية في متغيرة التحويلات الاجتماعية ومعدل البطالة فهي سالبة على المدى القصير وعلى المدى البعيد بدرجات ضعيفة؛
- ✓ بالنسبة لميزان المدفوعات فيكون التأثير عليه موجب خلال كامل الفترة (على المدى القصير والطويل) لكن بقيم نسبية عند حدوث صدمة هيكلية على مستوى التحويلات الاجتماعية.

اختبار الفرضيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم البنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشروع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان

الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:** من خلال تطبيق النموذج القياسي تبين لنا وجود علاقة (نسبية) عكسية بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي، وهذا راجع لتحمل الموازنة العامة مبالغ مالية ضخمة على حساب الدعم الموجه لبعض القطاعات، هذا ما يؤدي عجز في الموازنة الذي يزداد سنويا على حساب الارتفاع الحاصل في مخصصات التحويلات الاجتماعية، فلا يتحقق النمو الاقتصادي المرغوب فيه، هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** تخصص الدولة أكثر من خمس ميزانيتها للتحويلات الاجتماعية، التي تكون على شكل نفقات نهائية ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد، وتساهم بشكل كبير في بقاء النفقات الجارية عند مستوياتها المرتفعة، وهذا ما يؤكد التأثير السلبي لإجمالي التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة، على عكس انعكاسها الإيجابي على معدلات التضخم فهي توجه جزءا من عائداتها الريعية للتحويلات الاجتماعية مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي الذي يساعد في امتصاص الفائض في السيولة وزيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي التخفيف من الضغوطات التضخمية، وهذا يثبت صحة الفرضة الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:** وجود علاقة سلبية بين إجمالي التحويلات الاجتماعية ورصيد ميزان المدفوعات نتيجة الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- **الفرضية الخامسة:** من خلال اختبار Granger للسببية الذي يوضح لنا وجود علاقات سببية في اتجاه واحد بين مخصصات التحويلات الاجتماعية ومربع كالدور في الجزائر، وهذا يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

- **الفرضية السادسة:** من خلال الجانب التطبيقي للدراسة، تبين لنا حدوث صدمة هيكلية في التحويلات الاجتماعية تؤثر سلبا في معدل النمو على المدى القصير، أما على المدى البعيد فتأثيرها موجب وبدرجة ضعيفة، وتؤثر سلبا على معدل البطالة والتضخم في المدى القصير والبعيد، بالإضافة إلى تأثيرها الموجب على ميزان المدفوعات، وهذا يثبت صحة الفرضية السادسة.

التوصيات:

الخاتمة.....

من منطلق ما تم التوصل إليه من نتائج يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها:

- ينبغي على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية المنتهجة حاليا في إطار إستراتيجية وطنية لها أهداف محددة، من خلال تحسين آليات الاستهداف والتركيز على الاعلام والتوعية بأهمية اصلاحها لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن؛
- يمكن الاعتماد على برامج التحويلات النقدية المشروطة في الجزائر لما تحققه هذه البرامج من أهداف اجتماعية هامة؛
- لابد من رقمة التحويلات الاجتماعية بتكوين قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن توزيع الدخل لإمكانية تحديد المستحقين للدعم بطريقة عادلة؛
- إصلاح سياسة الأجور للوصول إلى الأجور الحقيقية كإجراء قبلي لإصلاح سياسة الأسعار؛
- لابد من ترشيد الإنفاق العام وتوجيه سياسة الدعم نحو القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة؛
- يجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن مصادر أخرى للإيرادات، وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة، باعتباره ضمن القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

أفاق الدراسة:

أثناء معالجتنا للموضوع صادفتنا العديد من الجوانب التي لم يستوفيها هذا البحث، والتي تشكل مواضيع بحث مستقبلية، بالإضافة إلى أنها جوانب من الضروري الخوض فيها، خاصة أن موضوع التحويلات الاجتماعية يعتبر مجالا خصبا للبحث، يذكر منها على سبيل المثال:

- أثر التحويلات الاجتماعية على الميزانية العامة للدولة؛
- مدى استدامة تمويل برامج التحويلات الاجتماعية على المدى الطويل، خاصة في ظل القيود المالية ومحدودية الموارد؛
- قياس الأثر الاقتصادي للإجراءات المالية والاجتماعية (التحويلات الاجتماعية) باستخدام نموذج التوازن العام.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

✓ **الكتب:**

- ابراهيم العيسوي، (2001)، **الغات وأخواتها-النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.

- أحمد محمد عبد الخالق، (1994)، **الأبعاد الأساسية للشخصية**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

- أسامة بشير الدباغ، (2007)، **البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

- أشواق بن قدور، (2013)، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراب للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

- اعمر يحياوي، (2010)، **مساهمة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- اكرم حداد ، مشهور هذلول، (2005)، **النقود والمصارف "مدخل تحليل ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

- بلعزوز بن علي، (2004)، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- جمال داود سليمان الدليمي ، (2015)، **التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الادراية، مصر.

- حازم الببلاوي، (1998)، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة.

- حسام الحجاز، (2006)، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، دار السهل اللبناني ، بيروت.

- حسين السيد، (2005)، **المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة على قيام التبادل الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

- حسين بن سالم، جابر الزبيدي، (2011)، **التضخم والكساد**، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق، الأردن.

- حسين غازي عنايه، (2000)، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

- حين العمر، (2002)، **مبادىء المالية العامة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

- خديجة الأعسر، (2016)، **اقتصاديات المالية العامة**، أعضاء منظمة الادارة العربية، القاهرة.

- خليفي عيسى، (2011)، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

- رجاء الربيعي، (2013)، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان.

- رفعت المحجوب، (1983)، **مالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

- ريان عطية ناصف، (2008)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.

- سالم توفيق النجفي، (2000)، **اساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

- سعد طه علام، (2006)، **التنمية والمجتمع**، مكتبة مدبولي للنشر والطباعة، القاهرة.

- سعيد عبد العزيز عثمان، (2008)، **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- سعيد علي العبيدي، (2011)، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن.

- سهير محمود معتوق، (1989)، **النظرية والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

- شادي خليفة، محمد الجوارنة، (2010)، **الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن.

- صدر الدين صوالي، (2012)، **تحليل المعطيات**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- طارق كمال، أنور حافظ، (2009)، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الادمان والبطالة، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية.

- طارق محمد الحاج، (2009)، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- عادل أحمد حشيش، (2002)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، بيروت.

- عادل فليح العلي، (2007)، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

عادل فليح العلي، (2007)، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان.

- عاطف وليم أندرواس، (2014)، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

- عبد الرحمن اسماعيل، محمد موسى فريقات حربي، (1999)، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- عبد الرحمن الهيتي نوازد، (2005)، **المدخل الحديث في المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان.

- عبد الرحمن عبد المجيد عبد الفتاح، (2003)، **الاقتصاد الاجتماعي (رؤية تحليلية لقضايا اجتماعية معاصرة)**، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديد ، المنصورية، مصر.

- عبد المجيد فدى، (2011)، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر.

- عبد المجيد قدى، (2003)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، (2004)، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبد المنعم فوزي، (1972)، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- عبد المولى السيد، (1997)، المالية العامة (الأدوات المالية)، دار الفكر العربي، بيروت لبنان.

- عدوان ناصر دادي، عبد الرحمن العايب، (2010)، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عزت قناوي، (2006)، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر.

- عمار بوزعرور، (2015)، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- فريد النجار، (2000)، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر.

- فليح حسن خلف، (2008)، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

- فؤاد حيدر، (2001)، **علم الاقتصاد العام**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

- لطيفة كلاخي، (2017)، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.

- مايكل ابدجمان، منصور محمد ابراهيم، المترجمون، (1999)، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

- محرزي محمد عباس، (2008)، **مباديء المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- محمد أحمد الأفندي، (2012)، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.

- محمد أحمد الأفندي، (2013)، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.

- محمد البنا، (2009)، **اقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث**، الدار الجامعية، مصر.

- محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلاء، (2003)، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

- محمد جمال ذنيبات، (2003)، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن.

- محمد حلمي الجيلاني، (2016)، **محاسبة التضخم المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

- محمد شيخي، (2011)، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر.

- محمد طاقة ، هدى العزاوي، (2007)، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

- محمد عباس محرزي، (2012)، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- محمد محمود، و علي عبد الوهاب نجار، (2009)، **اقتصاديات تحويلية**، دار الجامعية الإسكندرية، مصر.

- محمد ناجي حسن خليفة، (2001)، **النمو الاقتصادي في النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر.

- محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، (2007)، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية، عمان.

- محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، (2013)، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد احمد صافي، (2014)، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

- مصطفى حسين باهي، محمود عبد الوهاب، حسني محمد عز الدين، (2002)، **التحليل العاملي النظرية_التطبيق**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.

- منجد عبد اللطيف النشالي، عبد الرحمن نوزد المبنى، (2008)، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن.

- نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز، (1995)، **سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري**، مطبعة الأشرف، القاهرة.

- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، (2015)، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، (2006)، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن.

- وليد الجيوسي، (2008)، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.

- وليد عبد الحميد عايب، (2010)، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

✓ **الرسائل والاطروحات:**

- جليلة بن عزة، (2020)، **تغير سعر الفائدة الحقيقي وآخره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990-2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1.

- حمزة سعد، (2021)، **سياسة الانفاق العام وانعكاساته على متغيرات مربع كالدور، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد واحصاء تطبيقي، جامعة يحي فارس- المدية.

- رياض طالبي، (2017)، **دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف1.

- سعيدة خواثرة، (2021)، **أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990**–2017، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف1.

- صدر الدين صواليلي، (2006)، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر.

- طالب سمية شهيناز، (2017)، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي عي البطالة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس.

- عبد المجيد أعمر ، (2021)، **دور السياسة الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1980–2019** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة،، جامعة الجلفة– الجزائر.

- سليم العمراوي، (2018)، **مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980–2015)**، اطروحة دكتوراه، المسيلة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

- فاطمة تركي، و نعيمة موسى، (2015)، **قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق المدة (1990–2013)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء.

- فتحية بناني، (2009)، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

- قويدري كمال، (2015)، **دور التحويلات الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

- كفية قسميوري، (2021)، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018**، أطروحة مقدمة لنيل هادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

- لامية بوحصان، (2022)، **دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1- الجزائر.

- محمد بن عزة، (2015)، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

- نجاة مسمش، (2018)، **الاقتصادي الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر.

- وسيلة سي بشير، (21 مارس, 2023)، **أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار –الجزائر.

✓ **المقالات:**

- أبو بكر حبوسة، (2021)، **دعم الوقف لخدمات الرعاية الاجتماعية**، مجلة الابراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد8.

- أبوبكر حنصال، سعدية بن أحمد، (2018)، **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد3، العدد1.

- اسماعيل طارق، (2018)، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية44.

- أمينة مولاي، ميمون كافي، (2015)، **استخدام التحليل في المركبات الأساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وآثاره على الأداء (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة)**، مجلة الباحث، المجلد15، العدد15.

- بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، (2021)، **اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد34.

- تغريد قاسم محمد أبو تراب، (2021)، **واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي لمدة (2008-2020)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد09، العدد02.

- خميسي قايدي، (2016)، **النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، (2021)، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد01.

- رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني السيد شحاتة، (2020)، **دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري كالدور): دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد6، العدد9.

- زكرياء مسعودي، (2017)، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد4، عدد06.

- زينب توفيق السيد عليوة، (2016)، **تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر من 1990إلى 2014**، بحوث اقتصادية عربية، المجلد8، العدد 46.

- سليم لعمراوي، صراح بن لحرش، عبد الكريم حساني، (2021)، **مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر - باستخدام مربع كالدور السحري للفترة 2019/2000**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد6، العدد2.

- سيف الدين مطر، (1983)، **دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة**، مجلة دراسات تربوية، المجلد8، العدد56.

- عبد الحكيم عاشور، بوبكر بن العايب، (2021)، **دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المربع السحري ل Nicholas Kaldor وتقلبات أسعار البترول في الجزائر : تحليلي قياسي باستخدام منهجية Toda-Yamamoto**، **Revue d'Economie et de Statistique Appliquee**، المجلد18، العدد02.

- عبد الغاني بن علي، (2019)، **طبيعة العلاقة السببية بين أهداف السياسة الاقتصادية -المربع السحري- في الجزائر (1997-2015)**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد11.

- عبد القادر مطاي، ابراهيم بلقلة ، علي حبيش، (2019)، **آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات، بالاشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10(العدد3).

- عبد الوحيد صرارمة، (2008)، **دولة الرعاية الاجتماعية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد19 (العدد 2).

- عثمان سراج الدين فتح الرحمن، (2020)، **خدمات الرعاية الاجتماعية ودورها في نشر ثقافة التسامح الاجتماعي بالتطبيق على كبار السن والأطفال أصحاب الهمم**، مجلة الدراسات انسانية واجتماعية، المجلد09(العدد02).

- عمارة البشير، (2019،)، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد02.

- علي سنوسي، محمد بن البارا، (2016)، **أثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة(1980-2012) -دراسة قياسية-**، مجلة الحقيقة، المجلد15، العدد02.

- علي سيد اسماعيل، (2016)، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، مجلة الدراسات العربية، 33(5).

- عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب، (2018)، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد01.

- فاطمة قادم، (2022)، **واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10(العدد 02).

- فتحي حسن دندن، و زين الدين قدال، (2022)، **واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي في الجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد13(العدد01).

- فطوم حوحو، حمزة طيبي، سهام عيساوي، (2023)، **مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال(2009-2018)- محاولة اصلاح سياسة الدعم الحكومي**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 23(01).

- كمال قويدري، (2012)، **دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2012**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد06، العدد01.

- محمود عوض الخطيب، (2008)، **أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات اقتصادية ،السلسة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية،المجلد 07، العدد14.

- مراد يونس، (2021)، **واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه**، الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد06، العدد02.

- مريم قدار، فاطم الزهراء عيدودي، (2019)، **دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد02.

- مصطفى حيمور، عيسى محمد محمود محمد، (2018)، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2016**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد9، العدد2.

- مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد دهش، (2018)، **واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2016)**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- موعش أمحمد، طلحة أحمد الوليد، (2021)، **رقمنة مدفوعات التحويلات الاجتماعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

- ميمش سلمى، فاطمة الزهراء عيدودي، (2018)، **أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة 1986- 2017**، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13 العدد 26.

- هيفاء نجيب مهودر، (2012)، **الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد29، العدد23.

✓ **الملتقيات:**

- افتخار محمد مناعي الرفيعي، (2022)، **انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مؤتمر دولي "استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتيصادية".

- عبد الفتاح عفيفي، (1990)، **رؤية لسيكولوجية للشباب لمشكل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالقيوم بعنوان "الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل"، جامعة القاهرة.

- منى الطحاوي، (1989)، **ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر**، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة.

✓ **التقارير:**

- قانون النقد والقرض، الجزيدة الرسمية(16)، المؤرخ في 14أفريل 1990 القانون رقم 90-10، (18 أفريل, 1990).

- بنك الجزائر، (2013)، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر: التقرير السنوي2012.

- بنك الجزائر، (2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر: التقرير السنوي 2017.

- صندوق النقد الدولي، (2009)، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

✓ **المواقع الالكترونية:**

- julien Floer ،(2015) ،le carre magique de Nicholas Kaldor ,10 12 ، تاريخ الاسترداد 2023، من http://richesse-et-finance،com/le-carre-magique-de-nicolas-kaldor/#Les_objectifs_du_carre.

- United states Institute of peace, United states Institute of peace guiding pronciples –Stabilization, and reconstraction the web –version/ Sustamable-economy: https://www،usip،org.

- الديوان الوطني للاحصائيات: ONS : Office National des Statistiques تم الاطلاع عليه (2023/02/03).

- حامي حسان (2022) ، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح: https://www.arab-reform.net (consulté le 03/02/2023).

- موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz تم الاطلاع عليه (2023/03/03).

- بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz تم الاطلاع عليه (2023/03/10).

- صندوق النقد الدولي: مؤشرات التنمية العالمية | بنك البيانات(albankaldawli.org) تم الاطلاع عليه (2023/03/19).

- الصندوق الوطني للتقاعد: Caisse National des Retraites (cnr.dz) تم الاطلاع عليه (2023/12/11).

- لويزة حنون، (23/ 2023/12)، لقاء صحفي عقب استقبالها من طرف رئيس الجمهورية، الجزائر، تم الاسترداد من http://www،bit،ly/2Yt89Qa

- وكالة التنمية الاجتماعية، تاريخ الاسترداد 12/23/ 2023، من https://www،ads، dz/

2. المراجع باللغة الأجنبية

- Andrew B, Abelall,(2011) , **Macroeconomics**, Wesley, united states: SeventheditionL Addison.

- Aylin dikutozpençe,(بلا تاريخ) , **Economic stability and Growth : the case of turkey**, Research in APPlied Economics, N(3).
- Comission Europeenne, (2012), **les Transferts Sociaux Dans la lutte contre la faim.**
- DFID, (october, 2005), **social transfers and chronic poverty: emerging evidence and the challenge ahead**, department for international Development, london: crown copyright.
- Edoardo Masset, Rachel Sabates-Wheeler, Michael Samson, Stephen Devereux, (2015), **Evaluating the Targeting Effectiveness of Social Transfers: A Literature Review**, Institue of Development studies, (12)460.
- G Richard, lipsey,O peter,(1990) , **macroeconomics**, usa.
- Gouvermement Algerien,(2016) ,**Objectifs Du Millénaire pour le Develeppment.**
- Jack Johnston, John Dinardo,(1999) , **Econométric Methods**,4 eme Edition, Econometrica, US.
- James Scott Armando Barrientos,(2008) , **Social Transfers and Growth :A Review**, Brooks World Poverty Institute, N (52).
- Jonas Kibala Kum, (2018) ،**Le Modèle VAR Structurel: Eléments de théorie et pratiques sur logiciels**, Université de Kinshasa, Faculté des Sciences Economiques et de Gestio, Département des Sciences Economiques.
- Mariia M، Shynkarenko, Olena M, Korobets Olena P, Slavkova,(2018) , **Analysis of the Macroeconomic Stability Indicators Changing Dynamics in Ukraine** ،Mechanism of Economic Regulation, N(4).
- Marwa Samir Hegazy, tahsin Abdelsamiea,(2024) , **Evaluating the Effectiveness of Monetary Policy on the Variables of the Magic Square of Kaldor in Egypt**, Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, 05(1).
- Mamadou Diop, Adama diaw, (2015), **Politique budgetaire et stabilite macroeconomique en union economique et monetaire, le cas de l'UEMOA**, N (137).
- Pasinl Federico- Lupo, (Febuary, 2013), **Economic Stability and Economic covernance in the turoarea : what the European crisiscante chonthelimits of economis integration**, Journal Of International Economic Law, 16(01).
- Samuel Ambapour, (2003) ,**Introduction l'analyse des donnees**, Bureau D'application Desmethodes Statistiques et Informatiques, Bamsi Reprint.
- Ugo Gentilini, Mohamed Almenfi, Ian Orton, Pamela Dale, (world bank 18 september2020), **social protection and jops responses to COVID19** ،real time review of country measures, N(6).

- Vector Atroregressive Tuaneh, Godwin Le bari,(2018) , **Modeling of the lnteraction among macroeconomic Stability endications in Nigeria**(2016-1981) , Journal of Economic- Business and Accounting,9 (4).

الملاحق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، باعتبار أن التحويلات الاجتماعية تمثل جزءا مهما ضمن سياسة الدعم الحكومي التي تنتهجها الجزائر، حيث تمثل أكثر من 20% من نفقات الميزانية، وحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وللوصول إلى هذا الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض وتحليل واقع متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى محاولة قياس أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي في الجزائر كان متذبذبا على طول الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث لوحظ من خلال مربع كالدور أن أي تحسن في محور يقابله تدهور في محور آخر، كما توصلت إلى وجود أثر سلبي للتحويلات الاجتماعية على كل من معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات ومعدل التضخم، في حين سجل أثر إيجابي للتحويلات الاجتماعية على معدل البطالة، هذا ما يدل على أن سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر لم تساهم في الرفع من الأداء الاقتصادي لكونها ذات طابع اجتماعي أكثر منه اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحويلات الاجتماعية، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، نموذج VAR، الجزائر.

Abstract:

This study examines the impact of social transfers on the variables of Kaldor's magical square in Algeria during the period (1990-2020). Social transfers represent a big part of the government's support policy adopted by Algeria. They account for over 20% of budget expenditures and around 10% of the gross domestic product. To this end, the descriptive analytical approach was adopted to expose and analyze the study variables as well as to measure the impact of social transfers on Kaldor's magical square variables using modern econometric models based on the vector autoregressive (VAR) model.

The present study concluded that economic performance in Algeria was fluctuating throughout the period in question. We observed, based on Kaldor's magical square, that any improvement in one aspect was offset by deterioration in another aspect. The study also revealed that social transfers affected negatively economic growth rate, balance of payments surplus and inflation rate, while they positively affected the unemployment rate. Hence, the social transfer policy implemented in Algeria did not contribute to improving economic performance, as they are social more than economic.

Key words: Social transfers, Economic growth, Inflation, Unemployment, Balance of payments, VAR model, Algeria.